وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنـــوان

# الصيرفة الإسلامية بين الواقع و متطلبات التطوير

## دراسة حالة الجزائر بالاستناد إلى تجارب دولية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية

تخصص :اقتصاد نقدي بنكي

إعداد الطالبتين :

بوهني مريـمة

برلـة ريمـة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

| | | | |
|---|---|---|---|
| الأستاذ علي عليوة | أستاذ محاضر ب | جامعة جيجل | رئيسا |
| الأستاذ إلياس حناش | أستاذ محاضر أ | جامعة جيجل | مشرفا و مقررا |
| الأستاذ محي الدين سمير | أستاذ محاضر أ | جامعة جيجل | مناقشا |

السنة الجامعية: 2022/2021

# الشكـــــر

نحمد الله سبحانه و تعالى الذي يسر لنا الظروف،

و أنعم علينا بالقوة و الصبر حتى وصلنا إلى ما نحن عليه،

و نشكره على نعمة العقل التي أوصلتنا إلى هذا المستوى.

نتقدم بالشكر إلى الأستاذ " حناش إلياس" لقبوله الإشراف على هذا البحث،

و الذي كان لتوجيهاته الأثر الكبير في تصويب البحث و إخراجه في صورته النهائية.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم دراسة و تقييم

هذا العمل كل الأساتذة الذين لم يبخلوا بمساعدتنا و دعمهم لنا

سواء في هذا العمل أو في مشوارنا الدراسي.

# الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أدامهما تاجا عل رؤوسنا

إلى كل إخوتي و أخواتي أدامهم الله

إلى كل من دعمني و لو بكلمة طيبة

مريمة

إلى من عشت تحت كنفه باطمئنان و سلام،
وشقى لأنعم بالراحة و الأمان "أبي".
إلى من أنارت لي درب حياتي، و كانت لأسقامي خير دواء،
إلى قدوتي " أمي".
إلى من كانوا ملجئي و ملاذي إخوتي و أخواتي.
إلى رفيق دربي و سندي زوجي.
إلى قرة عيني ولداي.
إلى عائلتي الثانية.
إلى من قاسمتني الجهد في انجاز هذا العمل
إلى كل من عرفتهم
أهدي هذا العمل

ريمة

# فهرس المحتويــات

❖ فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الشكر | |
| الإهداء | |
| فهرس المحتويات | I |
| قائمة الجداول | V |
| قائمة الأشكال | VIII |
| المقدمة | أ – هـ |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية** | **06** |
| **تمهيد** | **07** |
| **المبحث الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية** | **08** |
| المطلب الاول: مفهوم الصيرفة الإسلامية | **08** |
| المطلب الثاني: أسباب انتشار الصيرفة الإسلامية و أهدافها | **14** |
| المطلب الثالث: الفرق بين الصيرفة الإسلامية و الصيرفة التقليدية | **17** |
| **المبحث الثاني: مصادر و استخدامات الأموال في الصيرفة الإسلامية** | **19** |
| المطلب الاول: مصادر و أموال المصارف الإسلامية | **19** |
| المطلب الثاني: استخدامات الأموا في المصارف الإسلامية | **24** |
| **المبحث الثالث: صيغ التمويل و الاستثمار المستخدمة في المصارف الإسلامية** | **28** |
| المطلب الاول: صيغ التمويل القائمة على الملكية | **28** |
| المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية | **35** |
| المطلب الثالث: التمويل بأشكال أخرى | **39** |
| **خلاصة الفصل** | **43** |
| **الفصل الثاني: تجارب دولية في مجال الصيرفة الإسلامية** | **44** |
| **تمهيد** | **45** |
| **المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في العالم** | **46** |
| المطلب الاول: واقع الصيرفة الإسلامية في العالم | **46** |
| المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية على الساحة العربية و الإسلامية | **49** |
| المطلب الثالث: تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية | **53** |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الأردن** | **54** |
| المطلب الاول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية في الأردن | **54** |
| المطلب الثاني: تجربة الأردن في الصيرفة الإسلامية | **56** |
| المطلب الثالث: آفاق و متطلبات الصيرفة الإسلامية في الأردن | **66** |
| **المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا** | **68** |
| المطلب الاول: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا | **68** |
| المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في الصيرفة الإسلامية | **71** |
| المطلب الثالث: معوقات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا | **80** |
| **خلاصة الفصل** | **81** |
| **الفصل الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر و متطلبات تطويرها** | **82** |
| **تمهيد** | **83** |
| **المبحث الأول: نشأة و مبررات التحول نحو الصيرفة في الجزائر** | **84** |
| المطلب الاول: نشأة و تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر | **84** |
| المطلب الثاني: مبررات التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر | **87** |
| **المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر** | **90** |
| المطلب الاول: شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر و القوانين المنظمة لها | **90** |
| المطلب الثاني: تقييم الأداء لبنك البركة و بنك السلام | **99** |
| المطلب الثالث: تقييم تجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية مقارنة مع تجربتي الأردن و ماليزيا | **103** |
| **المبحث الثالث: تحديات و متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر** | **105** |
| المطلب الاول: تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر | **105** |
| المطلب الثاني: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر | **107** |
| خلاصة الفصل | **111** |
| خاتمة | **112** |
| قائمة المراجع | **116** |
| الملخص | **125** |

# قائمـــة الجداول و الأشكـــال

## ❖ قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جدول يبرز أهم المحطات التي مرت بها نشأة المصارف الإسلامية . | 10- 12 |
| 02 | أهم الفروق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي | 18 |
| 03 | المصارف الإسلامية الأسرع نموا في العالم (بأصول تزيد عن500 مليون دولار) | 47 |
| 04 | النوافذ الإسلامية الأسرع نموا في العالم (بأصول تزيد عن 500 مليون دولار) | 47 |
| 05 | التوزيع الجغرافي للمصارف الإسلامية العربية بحسب البلد( المتوفرة بياناتها) لفترة الربع الثالث من 2021 | 49 |
| 06 | البيانات المالية للمصارف الإسلامية العربية المتوفرة بياناتها لسنتي2020-2021 | 50- 52 |
| 07 | تطور إجمالي المصارف المتوافقة مع الشريعة من 2015 إلى 2019 | 55 |
| 08 | تطور حساب القرض الحسن خلال الفترة 2013 -2021 | 61 |
| 09 | تطور مؤشرات صندوق التأمين التبادلي خلال الفترة 2013 – 2021 | 61 |
| 10 | تبرعات البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2013 – 2021 | 62 |
| 11 | الميزانية المخصصة للاستثمار في رأس المال البشري 2013 -2021 | 64 |
| 12 | الميزانية المخصصة للإسهامات في رفع أداء الموظفين(التكوين والتدريب) للسنوات من 2014 إلى2019 | 65 |
| 13 | الميزانية المخصصة للإسهامات في رفع أداء الموظفين(التكوين والتدريب) للسنوات من 2020 إلى2021 | 65 |
| 14 | البنوك الإسلامية الماليزية وطبيعتها بنهاية 2009 | 70 |
| 15 | توزيع الأصول البنكية الإسلامية الماليزية بين البنوك الإسلامية والنوافذ | 74 |

| | | |
|---|---|---|
| | 2005-1997 | |
| 16 | توزيع الأصول الإسلامية الماليزية بين البنوك الإسلامية والنوافذ 2006- 2018 | 75 |
| 17 | تطور مجموع الأصول الودائع والقروض في المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا للفترة 2008 – 2015 | 76 |
| 18 | تطور الصكوك الإسلامية في ماليزيا 2001 – 2019 | 78 |
| 19 | تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات. | 85 |
| 20 | ملخص الوضعية المالية لمصرف البركة 2016 - 2019 | 100 |
| 21 | ملخص الوضعية المالية لبنك السلام الجزائر2019 - 2020 | 101 |
| 22 | جدول حصيلة البيانات المالية للخدمات الاجتماعية لمصرف السلام لسنة 2021 | 103 |

❖ **قائمة الأشكال**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | المضاربة كما يجريها المصرف الإسلامي | 31 |
| 02 | المشاركة كما يجريها المصرف الإسلامي. | 33 |
| 03 | خطوات المرابحة في المصارف الإسلامية | 36 |
| 04 | خطوات بيع السلم في البنوك الإسلامية | 38 |
| 05 | أهم صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية | 42 |
| 06 | حصص الأصول المصرفية الإسلامية في العالم لسنة 2020 | 46 |
| 07 | تطور إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا ( 2001-2020) | 48 |

# مقدمـــة عامـــة

بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 التي أدت إلى انهيار الاقتصاديات العالمية وهزت كيان الأنظمة المصرفية العالمية، شهد العالم ميلاد جيل جديد من العمل المصرفي قائم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، و ذلك نتيجة مجموعة من التطورات المتلاحقة والمتسارعة التي شهدتها الخدمات المصرفية الإسلامية التي تقوم على الضوابط والقواعد المالية المستمدة من الشريعة الإسلامية.

أصبح التمويل الإسلامي في الوقت الراهن يكتسي أهمية بالغة سواء على المستوين الغربي أو العربي، لقلة المخاطر المرتبطة به مما شجع على البحث في آليات وصيغ التمويل الإسلامية للاستفادة من الخصائص المالية الإيجابية لها والتي تميزها عن التمويل التقليدي، وتعتبر الصناعة المصرفية الإسلامية كواحدة من أسرع القطاعات المصرفية نموا وتطورا ولاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن ودعم الشمول المالي.

وبهذا انتشرت فكرة إنشاء بنوك ومؤسسات مالية تتبنى العمل المصرفي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية، ولكن اختلف في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي، فمنها من أنشأ فروعا إسلامية متخصصة ومنها من تحول تدريجيا إلى فروع إسلامية، ومنها من كان يبيع جنبا إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومنها من اختار التحول الكامل للمصرفية الإسلامية ومنها من افتتح نوافذ داخل فروعه كلها أو بعضها لتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

و الجزائر وكغيرها من الدول التي تبنت الصيرفة الإسلامية انطلاقا بترخيص بنوك إسلامية بفتح فروع لها كبنك البركة الجزائري ومصرف السلام، أو بفتح شبابيك أو نوافذ إسلامية على مستوي البنوك الربوية والتي أقرها نظام بنك الجزائر (20 -02) المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها.

بالرغم من هذا تبقي الصيرفة الإسلامية في الجزائر محدودة، حيث تمثل أصول المصارف الإسلامية أقل من 2% إلى إجمالي أصول المصارف، وهذا يعود على التحديات التي تواجهها الجزائر بالأخص فيما يتعلق بالجانب التشريعي.

**1- إشكالية الدراسة:**

من خلال ما سبق وقصد الإلمام بموضوع الدراسة يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

❖ **ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وما مدى استفادة الجزائر من التجارب الرائدة في بعض الدول؟**

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية على المستويين المحلي والعالمي؟

- هل اثبتت دراسة تجارب رائدة لبعض الدول في مجال الصيرفة الإسلامية أنها خطوة مشجعة لتوجه الجزائر نحو المصرفية الإسلامية؟

- ماهي أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات نجاحها؟

**2- فرضيات البحث:**

- الصيرفة الإسلامية في الجزائر محدودة ومتأخرة مقارنة بدول العالم الرائدة في هذا المجال.

- أثبتت دراسة تجارب رائدة لبعض الدول في مجال الصيرفة الإسلامية أنها خطوة مشجعة لتوجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية.

- تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر العديد من التحديات التي تقف عائقا أمامها تستدعي تحقيق مجموعة من المتطلبات.

**3- أسباب اختيار الموضوع:**

*** أسباب موضوعية:**

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال.

- التطور والنجاح الذي عرفته الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

*** أسباب ذاتية:**

- ارتباط موضوع الصيرفة الإسلامية بالتخصص المدروس (اقتصاد نقدي وبنكي).

- الميول الشخصي للموضوع والمتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.

**4- أهمية الدراسة:**

تتبع أهمية الدراسة من أهمية اعتماد الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، والتي تؤدي دورا مهما في توفير الموارد البشرية المناسبة لتمويل الاقتصاد، فموضوع الصيرفة الإسلامية يكتسي أهمية بالغة في الجزائر ذلك أن المجتمع الجزائري مسلم يحاول أن يخضع في ممارساته المالية والصيرفة إلى الشريعة الإسلامية.

**5- أهداف الدراسة:**

- التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية محليا وعالميا.

- محاولة تحليل تجارب دولية رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

- الوصول إلى مدى توافق التشريعات الجزائرية للشريعة الإسلامية التي هي مصدر للقوانين في الجزائر، ومدى وصول البنوك والشبابيك الإسلامية إلى المستوى المطلوب ورفع اللبس الذي يقع في مختلف قوانينها.

**6- المنهج المتبع:**

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** وذلك لعرض المفاهيم النظرية لمختلف عناصرها، حيث يتعلق الجانب الوصفي بوصف واقع الصيرفة الإسلامية محليا وعالميا وإبراز مضمون النظام 20-02، أما الجانب التحليلي فانصب حول تحليل بعض مواد هذا النظام، بيانات وإحصائيات متعلقة بالصيرفة الإسلامية لبعض الدول الرائدة في هذا المجال، كما اعتمدت الدراسة على **المنهج المقارن** لأهميته في إبراز وتقييم مدى ملائمة البيئة التشريعية، الاقتصادية، والاجتماعية لتوجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية على ضوء تجارب دولية رائدة سبقتها.

**7- إطار الدراسة:**

***الإطار المكاني:** مجموعة من البنوك الإسلامية لبعض الدول متمثلة في (ماليزيا، الأردن، الجزائر).

***الإطار الزماني:** اعتمادنا في بحثنا على التقارير المالية والسنوية وإحصائيات حددت فترة الدراسة كما يلي:

- بالنسبة للأردن من 2013 إلى 2021.
- بالنسبة لماليزيا من 2000 إلى 2020.
- بالنسبة للجزائر من 2016 إلى 2020.

**8- الدراسات السابقة:**

- دراسة سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة في مقال بعنوان " **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**" (مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 7 ، 2010 ) ، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف التعريف بالبنوك الإسلامية وخصائصها وأهدافها وأسباب انتشارها ، بالإضافة إلى التعريف بصيغ التمويل المصرفي الإسلامي ، وها من خلال الإشكالية : ماهي متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية ؟ وقد توصل الباحثان إلى جملة من النتائج أهمها:
  - تميز الصيرفة الإسلامية بالكفاءة والاستقرار واتصالها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - ازدياد طلب المواطن الجزائري وتوجهه نحو صيغ التمويل الإسلامية.
  - ضرورة تهيئة المناخ الملائم لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر ومراعاة خصوصياتها.
- دراسة قامت بها بوحيضر رقية: " **استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة** " : شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2012/2011 ، تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية البنوك الإسلامية واختبار واقع البنوك الإسلامية وإرشادها إلى أكثر الطرق نجاعة في مواجهة منافسيها ومن أهداف هذه الدراسة :
  - التعرف على البنوك الإسلامية وواقها في مختلف البلدان وأهم المشاكل التي تواجهها.
  - التعرف على ضوابط التنافس وفقا للشريعة الإسلامية.

– معرفة أهم المنتجات وأهم الاستراتيجيات التنافسية التي تستخدمها البنوك الإسلامية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

– يشهد قطاع البنوك الإسلامية حاليا منافسة تختلف شدتها من دولة لأخرى.

– يتزايد ضغط البنوك الإسلامية باستمرار سواء عن طريق نوافذها الإسلامية أو عن طريق ضغط منتجاتها التقليدية لغياب الوعي المصرفي الإسلامي.

– رغم أن النوافذ الإسلامية تشكل منافس قوي للبنوك الإسلامية الكاملة، إلا أنه كان لها الفضل في توسع تواجد المصرفية الإسلامية في الكثير من الدول.

- دراسة قام بها زكريا عزري وزبير بوقرة :"**واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات تطويرها**" : وهي عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي 2018/2017.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قاما الطلبان بدراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة معتمدين في ذلك على أداة الاستبيان، وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة: أن هناك تزايد على طلبات حول المنتجات المالية الإسلامية، كما أن البنوك التجارية محل الدراسة تقدم بعض النوافذ للمنتجات المالية الإسلامية لكن يستوجب تطويرها وتعممها علي كل البنوك التجارية بالإضافة إلى تكوين العاملين لديها في مجال الاقتصاد الإسلامي.

- دراسة قام بها مصطفي العرابي وندير طروبيا مقال بعنوان: "**توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح على ضوء النظام (20-02)** "(مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد02، ديسمبر2020).

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على التوجه نحو الصيرفة الإسلامية من خلال الوقوف على مبرراته وتحديات تطبيقه ومتطلبات نجاحه، وقد توصل الباحثان إلى أنه يمكن للصيرفة الإسلامية أن تلعب دورا كبيرا في استقطاب السيولة وتعبئة الادخار المحلي من أجل تمويل الاستثمار شريطة العمل على إزالة كل العقبات التي تعيق هذا التحول وخاصة عقبة قانون النقد والقرض.

تشابهت هذه الدراسات مع دراستنا في كونها ركزت على الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات تطويرها، في حين اختلفت عنها في محاولة إلقاء لمحة على تجارب دولية رائدة ومدى استفادة الجزائر منها.

**09- هيكل الدراسة:**

بغية إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل أثرنا تقسيمه إلى مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة و يمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

* **الفصل الأول:** الذي جاء بعنوان الإطار النظري للصيرفة الإسلامية، و تناول ماهية الصيرفة الإسلامية، مصادر و استخدامات الأموال في الصيرفة الإسلامية، صيغ التمويل و الاستثمار المستخدمة في المصارف الإسلامية.

* **الفصل الثاني:** و جاء بعنوان واقع الصيرفة الإسلامية عل ضوء تجارب دولية، و تناول الفصل تطور الصيرفة الإسلامية في العالم، واقع الصيرفة الإسلامية في الأردن و ماليزيا.

* **الفصل الثالث:** و الذي جاء بعنوان واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر **و** متطلبات تطويرها، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى نشأة و مبررات التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و التحديات و متطلبات تطويرها.

**10- صعوبات الدراسة:**

- ضيق الوقت في إعداد الدراسة.
- صعوبة الحصول على المعلومات و الاحصائيات التي تخدم الموضوع مما أدى إلى عدم امكانية التعمق في الموضوع أكثر.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للصيرفة الإسلامية

**تمهيد**

- **المبحث الأول** : ماهية للصيرفة الإسلامية
- **المبحث الثاني:** مصادر و استخدامات الأموال في الصيرفة الإسلامية
- **المبحث الثالث:** صيغ التمويل و الاستثمار المستخدمة في المصارف الإسلامية

**خلاصة الفصل الأول**

**تمهيد:**

يعتبر النظام المصرفي ركيزة من ركائز النظام الاقتصادي و المالي لكل دولة، حيث يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، ومن المؤسسات المالية المكونة للنظام البنكي نجد البنوك التجارية التي تمارس الوساطة المالية أي قبول الودائع من العملاء و منح القروض مقابل فائدة، أما البنوك الإسلامية فقد وضعت لنفسها منهجا في التمويل يختلف عن غيره من المؤسسات الغير إسلامية، حيث يستمد البنك كل معاملاته من أحكام الشريعة الإسلامية، فهو يعمل على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية لتعبئة الفائض الاقتصادي و الموارد النقدية لدى أصحاب الأموال و استثمارها وتوظيفها توظيفا رشيدا لرفع إنتاجها و تحقيق أهدافها.

نظرا لأهمية المصارف الإسلامية ارتأينا التعرف عليها أكثر من خلال هذا الفصل الذي يتضمن ثلاث مباحث:

**المبحث الأول : ماهية الصيرفة الإسلامية.**

**المبحث الثاني: مصادر و استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.**

**المبحث الثالث: صيغ التمويل و الاستثمار المستخدمة في المصارف الإسلامية.**

## المبحث الأول :ماهية الصيرفة الإسلامية

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة تطورا ملحوظا نتيجة للتطورات العلمية المتسارعة الجديدة و أسباب أخرى متعددة ساعدت على انتشارها بشكل واسع، كما أصبحت ضرورة حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ( الفائدة)، و يرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية و مقاصدها، جعل لها العديد من الخصائص تميزها عن البنوك التقليدية، وهي تهدف إلى تسيير التبادل و المعاملات و تطوير صيغ تمويل الاستثمارات و عمليات الإنتاج.

### المطلب الأول : مفهوم الصيرفة الإسلامية

إن فلسفة المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف الأخرى التي تعارف على وصفها بالتقليدية، في أن منطلق تأسيسها و القواعد المنظمة لنشاطها مستنبطة من أحكام الدين الإسلامي، و ليس أسس و قواعد من وضع البشر، و التي تستخدم أساليب و أدوات لا تُقِرُ أغلبها و لا تسمح بيها الشريعة.

**أولا: تعريف الصيرفة الإسلامية**

نشأت المصارف الإسلامية حديثا و فكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، غير أنها ليست بجديدة إذ ترجع الجدور التاريخية لنشأتها إلى بيت مال المسلمين الذي يمثل أول ظهور لنظام المصارف الإسلامية، حيث كان يقوم برعاية شؤون المسلمين و يهتم بتلبية احتياجاتهم، و توفير التمويل اللازم للمجتمع.[1]

بعد سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924 م تعرضت معظم الدول العربية للاحتلال، وظهرت فيها المصارف الربوية التي تقوم على المعاملات المحرمة شرعا.[2]

أثار العلماء و الفقهاء على شيوع الربا و المعاملات المحرمة شرعا، وتطور الأمر إلى التفكير في إيجاد الحل من أجل التصدي لها، وتحذير المسلمين من التعامل مع هذه المصارف الربوية، فسعوا إلى إيجاد البديل الإسلامي، وإقامة المصارف الإسلامية التي تلتزم بمبادئ الشريعة.[3]

وقد تواصل نمو وتطور هذه المصارف لتحقق انتشارا واسعا في معظم دول العالم، و ذلك من خلال إثباتها لفعاليتها خلال أزمة الرهون العقارية لسنة 2008 م.

قبل أن تنشأ المصارف الإسلامية بشكلها المعاصر مرت فكرة إنشائها بعدة مراحل يمكن تقسيمها اجتهادا كما يلي: [4]

**1- مرحلة الصحوة (1920-1949):**

بدأت منذ أواسط الثلاثينات من القرن العشرين ببداية الصحوة الإسلامية الحديثة، حيث بدأ مفكرو الصحوة

---

[1]- ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم لعبيدي، **المصرفية الإسلامية- مفاهيمها و خصائصها و تطبيقاتها** ، الطبعة الأولى ، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي، الإمارات م.ع، 2015، ص37.

[2]- عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة، الطبعة الأولى**، الطبعة 01، البدر الساطع للطباعة و النشر، سطيف، الجزائر، 2021، ص78.

[3]- خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب ، **نماذج و عمليات البنك الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2016.04، ص23.

[4]- عبد الحق العيفة، مرجع سبق ذكره، ص78.

و علماءها مواجهة المشكلات، و وجهوا اهتمامهم إلى مشكلة الفائدة الربوية، رغم تناولهم للقضية دون تعمق، غير أنهم أفلحوا في إبراز الموقف الإسلامي و الدفاع عنه، و دعوة المجتمع لتغيير المؤسسات حتى تتوافق و مبادئ الشريعة الإسلامية و أحكامها التي حرمت الربا دون أي حلول وسطى.[1]

يعود العمل المصرفي الإسلامي إلى سنة 1940م عندما نشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل دون فائدة.[2]

**2- مرحلة المحاولات(1950-1969):**

تبلورت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية و ظهرت لأول مرة في باكستان سنة 1950م، حيث بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر من خلال إنشاء مؤسسة تقوم باستقبال الودائع إقراضها و ذلك دون فائدة، كانت المؤسسة تتلقى أجورا رمزية تغطي التكاليف الإدارية فقط.[3]

ثم بعدها ظهرت تجربة ثانية في عام 1963 م، حيث عرفت منطقة "ميت عمر" محافظة الدقهلية في مصر أول أشكال المصارف الإسلامية في شكل مؤسسة للإذخار المحلي مقتبسة من التجربة الألمانية.[4]

لكن هذه التجربة لم تتجاوز خمس سنوات من تطبيقها بسبب الظروف التي أحيطت بها، و مع ذلك فقد أفادت هذه التجربة التي كانت على يد الدكتور أحمد النجار، حيث بعد عشر سنوات ساهمت في انطلاق النظام المالي الإسلامي.[5]

**3- مرحلة التأسيس الفعلي(1970-1979):**

حيث تميزت هذه الفترة بتكاثف الجهود من المفكرين و الكتاب و فقهاء الشريعة الإسلامية و أصحاب القرار سواء في تأسيس أحدث صور المصارف الإسلامية أو الاستفادة من التجارب السابقة و المؤتمرات و الندوات. كما تم تأسيس هيئات شرعية للنظر في القضايا المعاصرة، إذ تكررت المحاولات لإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[6]

تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971م في القاهرة الذي نص قانون إنشائه صراحة على عدم قبول الربا أخدا و عطاء، يعمل على قبول الودائع و استثمارها، و قد لاقت التجربة قدرا لابأس به من الاهتمام.[7]

في نفس الفترة تكرر إنشاء عدة مصارف إسلامية حيث سنة 1975 م نشأ البنك السلامي لجدة و بنك دبي الإسلامي.

---

[1]- حسين محمد سمحان، **أسس العمليات الصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص42.

[2]- خديجة خالدي، بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره ، ص24.

[3]- نفس المرجع، ص24.

[4]- عبد الحق العيفة، مرجع سبق ذكره ، ص81.

[5]- خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص24.

[6]- عبد الحق العيفة، مرجع سبق ذكره ، ص81.

[7]- فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2004، ص23.

**4- مرحلة التطوير و العالمية(1980-1989):**

في هذه المرحلة برزت جهودا لتطوير الأنشطة و المؤسسات المالية غير الربوية في القطاعين العام و الخاص، تعتبر هذه المرحلة مكملة لسابقتها، حيث بدأ الانتقال من النظرية إلى التطبيق، ومن التصور إلى الممارسة.[1]

انتشرت حركة المصارف الإسلامية حتى أصبح هناك حوالي أربعين وصرفا و مؤسسة مالية واستثمارية تعمل على غير أساس الفائدة في العالم، منها اثنتان تعملان على أساس متعدد الجنسيات (البنك الإسلامي للتنمية، دار المال الإسلامي)، و تميزت هذه المرحلة بتأسيس العديد من المصارف الإسلامية خارج الدول الإسلامية.[2]

**5- مرحلة الدعم و الانتشار(1990-1999):**

أبرز ما يميز هذه المرحلة هو تأسيس هيئة للمحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1990م في الجزائر، و اتخذت البحرين مقرا لها، تقوم بإصدار معايير في الجانب الشرعي للمعاملات المالية الإسلامية، و في جانب معايير المحاسبة و أخرى في الحوكمة و المراجعة و الأخلاقيات.[3]

**6- مرحلة الانتشار الواسع ( 2000 إلى الآن):**

انتشرت المصارف الإسلامية في هذه الفترة بشكل كبير حيث تجاوز عدد المؤسسات المالية الإسلامية 2000 مؤسسة حول العالم، منها 170 مصرفا في الدول العربية.[4]

و الجدول الموالي يوضح أهم المحطات التي مرت بها نشأة الصيرفة الإسلامية

**الجدول 01 : جدول يبرز أهم المحطات التي مرت بها نشأة المصارف الإسلامية .**

| المرحلة | عدد المصارف | السنة | المصرف | البلد | الحدث |
|---|---|---|---|---|---|
| مرحلة الصحوة (1920-1949) | 0 | 1940 | صناديق إذخار بدون فائدة. | ماليزيا | - برزت عدة كتابات منها: كتاب الإسلام و الربا لـ: أبو أنور القرشي . كتاب الربا لـ: أبو الأعلى المودودي.<br>- أول محاولة بإنشاء صناديق الإذخار، بداية استنكار و رفض الربا. |

[1]- عبد الحق العيفة، مرجع سبق ذكره ، ص83.

[2]- حسن محمد سمحان، مرجع سبق ذكره ، ص43.

[3]- عبد الحق العيفة، مرجع سبق ذكره ، ص85.

[4]- نفس المرجع، ص85.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| مرحلة المحاولات (1950- 1969) | 01 | 1950 | مؤسسات استقبال الودائع بدون فائدة. | باكستان | – إنشاء مؤسسات لاستقبال الودائع بدون فائدة. |
| | | 1963 | مصرف إدخار. | مصر | ميلاد أول مصرف إسلامي. |
| | | 1966 | / | السودان | - بروز عدة مفكرين مثل: د.أحمد النجار، محمد عبد اله العربي، د.كمال الباقر.<br>- إقرار جامعة أم درمان تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي. |
| مرحلة التأسيس (1970-1979) | 25 | 1971 | بنك ناصر الاجتماعي. | مصر | - أول مصرف بنص عقد تأسيس صريح على عدم التعامل بالربا. |
| | | 1972 | مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية. | السعودية (جدة) | - صدر خلاله قرار إنشاء إدارة مالية و اقتصادية تتولى إدارة و استشراف المنشورات في الاقتصاد الاسلامي . |
| | | 1975 | البنك الإسلامي للتنمية. | // | - هو أول مصرف إسلامي دولي. |
| | | 1975 | بنك دبي الإسلامي. | إ.ع.م | - أول مصرف إسلامي متكامل خاص. |
| | | 1976 | المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي | السعودية | - تم إرساء بعض مبادئ الشريعة من أجل محاولة تطبيقها في الاقتصاد. |
| | | 1977 | المجمع الفقهي الإسلامي. | السعودية | - مقره بمكة المكرمة هو عبارة عن هيئة علمية مستقلة تهتم بالقضايا الإسلامية المعاصرة. |
| | | 1977 | المؤتمر الدولي الأول للإسلام و النظام الاقتصادي الدولي الجديد. | انجلترا | - تم انعقاده في لندن و انضمت إليه العديد من الدول العربية و المسلمة و غيرهما. |
| | | 1979 | بنك فيصل الإسلامي المصري | مصر | - أول بنك إسلامي شامل لديه فروع في عدة دول. |
| | | 1979 | بنك فيصل الإسلامي في السودان | السودان | - أول فرع للبنك الإسلامي الشامل. |
| | | 1979 | بنك التمويل الكويتي. | الكويت | - وقد تأسس كشركة مساهمة. |
| | | 1978 | البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار. | الأردن | |
| مرحلة التطوير و العالمية (1980-1989) | 100 | 1981 | | | – إنشاء مجمع الفقه الإسلامي. |
| | | 1981 | | باكستان | – أسلمة النظام ككل. |
| | | 1981 | دار المال بجنيف. | سويسرا | |
| | | // | المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار و التنمية. | مصر | |
| | | // | بنك إسلام ماليزيا | ماليزيا | |
| | | 1982 | مصرف قطر الإسلامي | قطر | |
| | | 1982 | بنك كبريس الإسلامي | تركيا | –الذي يعتبر بنكا نموذجيا أنشأ في القسم التركي لجزيرة قبرص. |
| | | 1982 | مصرف فيصل الإسلامي. | البحرين | –فرع آخر لبنك فيصل الإسلامي. |
| | | 1983 | بنك التمويل السعودي- تونس. | تونس | |
| | | 1988 | بنك فيصل الإسلامي التركي | تركيا | |
| | | // | شركة ترست الصينية | الصين | |
| | | // | النبك الإسلامي الافريقي و بنك فيصل الإسلامي | الباهامس | |
| | | // | | | |
| | | 1989 | مؤسسة الأمين للتمويل و الاستثمار المحدودة. | الهند | – في شكل شركة مساهمة. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| مرحل الدعم والانتشار (1990-2000) | 240 | 1990 | بنك البركة الإسلامي | الجزائر | – أول بنك إسلامي في الجزائر<br>– اقبال المصارف التقليدية على ادخال المعاملات الإسلامية و انتشار النوافذ و الفروع الإسلامية.<br>– انشاء مؤسسات و هيئات دولية داعمة للصناعة المالية الإسلامية |
| مرحلة الانتشار الواسع (2000 - يومنا هذا ) | 950 | 2001<br><br>2002<br>2002<br>2005<br>2006 | المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية، المصرفية<br><br>مجلس الخدمات المالية.<br>تحول مصرف الشارقة.<br>تحول بنك الجزيرة السعودي.<br>تحول بنك الكويت الدولي. | /<br>إع م السعودية<br>الكويت | –تدعم التضامن بين الأعضاء.<br><br>– انتشار ظاهرة التحول الكلي للعديد من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية.<br><br>–مجموعة البركة المصرفية تضم عدة دول منها الجزائر. |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مصادر التالية:

- عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، الطبعة 01،البدر الساطع للطباعة و النشر، سطيف، الجزائر، 2021.
- عبد الستار أبو غدة و آخرون، **المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين و واقع التطبيق**، أبحاث المؤتمر الأول الأكاديمية الأوربية للتمويل و الاقتصاد الإسلامي ( ايفي)، اسطمبول، تركيا، 16– 17 ابريل 2018.
- محمد الطاهر الهاشمي، **محاضرات المصارف الإسلامية– 10 وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية**، قسم التمويل و الاستثمار، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة مصراتة ، ليبيا. 2018

**ثانيا– تعريف الصيرفة الإسلامية**

اختلف الكتاب و الباحثون في مجال المصارف السلامية في وضع تعريفا محددا للمصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان، كما أن القوانين المنظمة لها اقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما بنكا.[1]

و فيما يلي استعراض لبعض هذه التعاريف:

عرفه الدكتور أحمد النجار أنه:" مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال، و توظيفها في نطاق الشريعة و تحقيق عدالة التوزيع، و وضع المالي في المسار الإسلامي".[2]

و عرفه أيضا الدكتور عبد الرحمان يسري أحمد بأنه:" مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها و نشاطها الاستثماري و إدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية و مقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا و خارجيا".[3]

كما عرفه الدكتور عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار بأنه:" كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية و قواعدها الفقهية".[4]

و أخيرا عرفه الدكتور شوقي اسماعيل شحاته بأنه:" منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي، وتستهدف تحقيق

[1]– عائشة الرقاوي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه و القانون و التطبيق**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، 2000، ص25.

[2]– أحمد النجار، **البنوك الإسلامية و أثرها في تطوير الاقتصاد الوطني**، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، العدد24، مصر، 1980، ص163.

[3]– عبد الرحمان يسري، **دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المادية**، ندوة البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، البنك الإسلامي للتنمية، 1982، ص140.

[4]– عبد الله بن حمد بن أحمد الطيار، **البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، نادي القاحلة، بريدة، 1408هـ،ص11.

الربح بإدارة المال الحلال، بأسلوب فعال في ظل إدارة اقتصادية سليمة".[1]

مما سبق يمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنه:

مؤسسة مالية مصرفية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية و مقاصدها في جميع معاملاتها لتجميع الأموال و توظيفها، تهدف إلى تحقيق الربح و تحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الصحيح بما يخدم بناء مجتمع إسلامي متكامل داخليا و خارجيا.

**ثالثا- خصائص الصيرفة الإسلامية**

للمصارف الإسلامية خصائص و سمات تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية نذكر منها ما يلي:

**1- الابتعاد عن التعامل بالربا:**

عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء، أي أنه لا يمكن أن تعطى فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، كما أنه لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها، بمعنى تجميع الأموال في المصارف الإسلامية لا يتم بإعطاء فائدة و إن استخدام الأموال لا يتم بأخذ فائدة، أي أن الفائدة لا يمكن استخدامها في أي نشاط تقوم به المصارف الإسلامية.[2]

**2- الالتزام بالقيم الإسلامية:**

إن المصارف الإسلامية تقوم على اتباع أحكام الشريعة الإسلامية، و بالتالي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، و هذا ما يدفعها إلى الاستثمار و تمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد و العباد و التقيد في ذلك باتباع قاعدة الحلال و الحرام التي يحددها الإسلام.[3]

و ذلك من خلال:[4]

- ✓ توجيه الاستثمار و تركيزه في دائرة انتاج السلع و خدمات التي تشبع حاجات الإنسان المسلم؛
- ✓ أن تكون كل مراحل العملية الإنتاجية من تمويل و تصنيع، و بيع وشراء ضمن دائرة الحلال؛
- ✓ تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

**3- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الشرعية:**

**4-** تعرف على أنها: " التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة و القرارات المتعددة من جهة الفتوى".[5]

**5- الالتزام بالسعي لتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع:**

و تشمل هذه الخاصية تمويل الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق معنى و مضمونه التعاون

---

[1]- شوقي اسماعيل شحاتة، **البنوك الإسلامية**، دار الشروق، جدة، السعودية، 1977، ص05.

[2]- حسين خلف فليح، **النقود و المصارف**، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص385.

[3]- حربي محمد العريفات، سعيد جمعة عفل، **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص95.

[4]- هدى عبو، بلعزور بن علي، **الأخطار المالية في البنوك التقليدية و الإسلامية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني" الأزمة الراهنة و البدائل المالية و المصرفية-النظام المصرفي الإسلامي نموذجا"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2009، ص08.

[5]- عبد الحميد الغزالي،**الأرباح و الفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي و الحكم الشرعي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1994، ص35.

الإيجابي و المشاركة الفعالة بين المواطنين، و من أهم الخدمات:[1]

- ✓ خدمة جمع و توزيع زكاة مال المصرف أو زكاة المتعاملين لمن فوضوا له ذلك؛
- ✓ تقديم القروض الحسنة( القرض الحسن قرض من دون مقابل أو فائدة)؛
- ✓ المساهمة في المشروعات الاجتماعية و التي تشمل الأعمال الخيرية حيث لا تسعى البنوك إلى تحقيق ربح من ورائها وإنما تهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية.

**6- الربط بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية:**

من السمات المرئية للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالمادة الأولى من اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية تنص على أن هدف المصرف هو دعم التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي للشعوب.[2]

**7- صفة المصارف الشاملة المتعددة الوظائف:**

تعرف على أنها الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و التوظيف و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات، و توظيف مواردها في أكثر من نشاط و في عدة مجالات متنوعة، و تمنح الائتمان المصرفي لكافة القطاعات، فهي متعددة الوظائف و غير متخصصة في نشاط مالي معين و تتعامل في الأجل القصير و المتوسط و الطويل، من هنا يتضح أن المصارف الإسلامية شاملة.[3]

**8- الصفة الاستثمارية:**

لقد عدّلت المصارف الإسلامية من صيغ الاستثمار التي ترتكز على القروض في توظيف أموالها و تحقيق الأرباح بطريقة الفوائد، وأصبحت تستثمر أموالها بإحدى صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها لاستثمار أموال المساهمين و المودعين إما على شكل استثمارا مباشرا أو استثمارا مشاركا.[4]

**المطلب الثاني : أسباب انتشار الصيرفة الإسلامية و أهدافها**

تعددت أسباب انتشار الصيرفة الإسلامية بين مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة، كما أن هذه المصارف الإسلامية تعمل وفقا للشريعة الإسلامية مما يجعلها تعمل على تحقيق أهداف مسطرة بعناية شديدة لخدمة الصالح الخاص و العام.

---

[1]- حربي محمد العريفات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص121،122.

[2]- فادي محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره ، ص09.

[3]- أمال لعمش، **دور الهندسية المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص07.

[4]- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية و العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص49.

**أولا- أسباب انتشار الصيرفة الإسلامية**

انتشار الصيرفة الإسلامية و توسع نطاق عملها راجع لمجموعة من العوامل أهمها:

✓ وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم و ارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3-1.4 مليار مسلم أي 20% ( خمس) سكان العالم، خاصة جنوب شرق آسيا و اوروبا، حيث تمثل سوقا مربحا و واعدا للمؤسسات المالية الإقليمية و الدولية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية؛[1]

✓ زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات أو الحكومات؛[2]

✓ الدور المتنامي للبنوك الإسلامية كأحد العوامل الأساسية المساعدة على تعزيز تعبئة الموارد لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تخفيف الفقر؛[3]

✓ طبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء و عدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال البنكية ( أي تقاسم المخاطر) يجعلها أقل عرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية؛[4]

✓ القدرة المتطورة لمصارف الإسلامية على تطوير الأدوات و الآليات و المنتجات المالية الإسلامية، و تشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعلها من الممكن تطويرها و ابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛[5]

✓ القدرة و المرونة في إدارة المخاطر المصرفية، وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة في اقتسام المخاطر و ليس الاقتراض، كما أن ارتفاع و انخفاض نسبة المخاطر في المصارف الإسلامية تعتمد على مدى قدرة هذه المصارف على دراسة المشاريع المستهدفة للتمويل، و هي دراسة اقتصادية تقنية و شرعية؛[6]

✓ الكفاءة العالية للبنوك الإسلامية و التي تمكنها من إدارة الأزمات المالية، و قد أثبتت الأزمة الآسيوية سنة 1997 أن المصارف الإسلامية كانت أقل تأثرا بتلك الأزمة، وقد نعزز هذا الطرح في ظل الأزمة المالية للرهون العقارية، إذ أن هذه الأزمة أدت إلى تزايد الأصوات المنادية بتطبيق النظام المصرفي الإسلامي الذي هو جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي.[7]

---

[1]- حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية-أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية**، الطبعة 01، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011 ، ص55.

[2]- خالدي خديجة، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3]- نفس المرجع، ص31.

[4]- نفس المرجع، ص31.

[5]- حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص55.

[6]- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد07/ 2009-2010، ص308.

[7]- نفس المرجع، ص308.

**ثانيا: أهداف الصيرفة الإسلامية**

إن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية هي وجود بنوك إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في حفظ الأموال واستثمارها، وفي سبيل تحقيق رسالة البنوك الإسلامية، فإن هناك العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة وهي :

**1- الأهداف المالية:**

✓ جذب الودائع وتنميتها: وهو يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي؛

✓ استثمار الأموال: وتعد ركيزة العمل المصرفي الإسلامي والمصدر الرئيسي والأساسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين او المساهمين؛

✓ تحقيق الأرباح: وهي الأرباح الناتجة عن نشاط البنك الإسلامي، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على الموردين وعلى المساهمين، يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح البنك تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين.[1]

**2- الأهداف الخاصة بالمتعاملين:**

✓ تقديم الخدمات المصرفية: يعد نجاحا وهدفا رئيسيا للبنوك الإسلامية من خلال تقديم خدمات مصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم. بالإضافة إلى تقديم خدمات مميزة لهم؛

✓ توفير التمويل للمستثمرين: يقوم البنك الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق الاستثمار في شركات تابعة متخصصة أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة في الأسواق؛

✓ توفير الأمان للمودعين: من خلال توفير السيولة النقدية الدائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

**3- الأهداف الداخلية:**

✓ تنمية الموارد البشرية: التي تعد العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح من خلال العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، والذي لابد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يأتي ذلك من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوي أداء في العمل؛

✓ تحقيق معدل النمو: من أهداف البنوك الإسلامية الاستمرار والمنافسة في الأسواق؛

✓ الانتشار جغرافيا واجتماعيا: لتحقيق جميع الأهداف سابقة الذكر لابد أن تغطي أكبر قدر من المجتمع وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية.[1]

[1]- يعقوب سيفراي، **الصيرفة الإسلامية، مجلة اتحاد المصارف العربية**، العدد(310)، حزيران، بيروت، لبنان، 2007، ص ص57،58.

**4- الأهداف الابتكارية:**

✓ ابتكار صيغ التمويل: يجب على البنوك أن توفر التمويل اللازم لمشاريعها المختلفة. لذلك تسعي لإيجاد الصيغ الاستثمارية التي تمكنها من ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة؛

✓ ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: يجب ألا يقتصر نشاط البنوك الإسلامية على ابتكار خدمات مصرفية، بل عليها بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. [2]

**المطلب الثالث : الفرق بين الصيرفة الإسلامية و الصيرفة التقليدية**

هناك أوجه تشابه واختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية نذكر منها:

**أولا : أوجه التشابه**

تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في مجموعة من النقاط:[3]

✓ تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الاسم، فكلاهما بنك؛

✓ تتفق البنوك الإسلامية مع التقليدية من حيث الوظيفة. إذ أن كلا من هما يعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين؛

✓ تتفق البنوك الإسلامية مع التقليدية في مجموعة من الخدمات المصرفية مثل تحويل الأموال وتحصل الديون وغيرها؛

✓ تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في الودائع الجارية المبنية على أساس القرض بدون فائدة، حيث يتعهد البنك بردها دون زيادة أو نقصان؛

✓ تتفق البنوك الإسلامية مع التقليدية في الاستثمار بأسهم الشركات دون السندات؛

✓ تخضع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لرقابة البنك المركزي على حد سواء؛

✓ تتفق البنوك الإسلامية والتقليدية في الهدف الممثل في الربحية والسيولة.

---

[1]- عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، بن علي بلعزوز، **إدارة المخاطر- المشتقات المالية- الهندسة المالية**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 333، 334.

[1] – هوارية بن حليمة، علي الطاهر، **البنوك الإسلامية و علاقتها بالسوق المالية التجربة الماليزية**، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد26(1)، الجزائر، ص ص29، 30.

[3]- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية- أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**، الطبعة 01، دار الميسرة، عمان، 2008، ص 120.

**ثانيا: أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**

يوجد العديد من أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يمكن إبراز أهمها في الجدول التالي:

**جدول رقم 02: أهم الفروق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي**

| أوجه المقارنة | البنك التقليدي | البنك الإسلامي |
|---|---|---|
| الربح | الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة | الربح ناتج من الاستثمار الفعلي لأموال المودعين والبنك |
| النشاط الأساسي | يتلقى ودائع ويمنح قروض | يساهم مباشرة في تمويل المشروعات والقطاعات المتخصصة (زراعة- صناعة عقارية) سواء طويلة أو متوسطة أو قصير الأجل . |
| الإتجار المباشر | لا يستطيع القيام به (شراء وبيع السلع ) | يقوم بالإتجار المباشر في شراء وبيع السلع وفقا لصيغ البيوع الإسلامية |
| الودائع | تقبل الوداع ويتعهد بردها والفوائد عليه وفقا للآجل محدد(ضمان رأس المال والفائدة ) | تقبل الودائع الاستثمارية على أساس عقد المضاربة الشرعي ، ويوزع الربح الناتج من التوظيف الفعلي . |
| الأسهم الممتازة | يصدر أسهم ممتازة محددة الفائدة | يصدر صكوك تساهم في الربح والخسارة . |
| رأس المال | يصدر في صورة أسهم عادية وممتازة | يصدر في صورة أسهم عادية فقط . |
| العميل | دائن / مدين | مشتري / شريك / مستأجر / مستصنع |
| الضوابط | قانونية | شرعية + قانونية |
| الآلية | سعر الفائدة | المشاركة في الربح والخسارة |
| النظرة إلى النقود | تعد النقود سلعة تباع وتشتري | تعد النقود وسيلة |
| صيغ توظيف الأموال | قروض معظمها تجاري، توجه بعضها للاستثمار في الأوراق المالية . | توظف لصيغ التمويل الإسلامية (بيوع – مشاركات – إيجارات ...الخ )، تأسيس مشروعات . |
| الرقابة الشرعية | لا توجد هيئة رقابة شرعية . | ضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية ، تصدر الفتاوي في المسائل الجديدة وتراقب التطبيق الشرعي من الإدارة الشرعية . |
| الدراسات الائتمانية | الاهتمام بالضمانات ورأس المال والقدرة الائتمانية . | الاهتمام بشكل أكبر ، حيث ان البنك يدخل مشاركا في المشروعات ويركز على مصادر السداد والمشروع محل التمويل . |
| صندوق الزكاة | لا يوجد صندوق زكاة لنشاط البنك | أحد الأنشطة التكافلية في البنك الإسلامي ويمول من زكاة رأس المال البنك بالإضافة إلى الهبات والتبرعات . |
| الحلال والحرام | ليس شرطا أساسيا للتوظيف . | تلتزم بالحلال والحرام فعلي سبيل المثال لا تمول البنوك الإسلامية مشروعات الخمور والقمار ولحم الخنزير بصرف النظر عن درجة ربحيتها . أو أي أنشطة محرمة . |

| | | |
|---|---|---|
| الموارد البشرية | التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية المرتبطة بالعمل فقط . | التركيز على الكفاءات المحورية المهنية والسلوكية والأخلاقية الالتزام الأخلاقي والغيمان ، بالعمل المصرفي الإسلامي ، الرغبة في إعادة التعليم من منظور الشريعة الإسلامية . |
| شراء الديون | تقوم ببيع وشراء الديون . | لا تقوم بالتجارة في الديون . |

**المصدر:** فيروز زروخي، نورة بوعلاقة، وهيبة ختيري، **أثر تطبيق الصيرفة الإسلامية في العالم العربي**، المجلية المغاربية للاقتصاد و المناجمت، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، المجلد07، العدد: 2سبتمبر2020،ص ص319-321.

## المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

تختلف البنوك الإسلامية اختلافا كبيرا عن البنوك الربوية من حيث مواردها واستخداماتها لهذه الموارد، ليس فقط من حيث خلوها من المعاملات الربوية فحسب، وإما أيضا من حيث طبيعة وحدود مسؤوليتها تجاه عملائها ومستوي المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المختلفة لتلك الموارد المالية.

وفي هذا المبحث سنحاول استعراض أهم بنود واستخدامات البنوك الإسلامية

### المطلب الأول: مصادر وأموال المصارف الإسلامية

إن البنوك الإسلامية قد تتمتع بخصائص مميزة، فهي تجمع في أعمالها بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة، وتتعامل في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وهي لا تتعامل بالنقد والائتمان بمفهوم البنوك التقليدية.

**أولا: المصادر الداخلية**

تمثل المصادر الداخلية للأموال في غالبية البنوك الإسلامية نسبة ضئيلة من إجمالي مصادر الأموال، وتختلف نسبة مصادر التمويل الداخلي إلى إجمالي مصادر التمويل من بنك إلى آخر.

وتشمل المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية ما يلي:

**1- رأس المال:**

يتم الحصول على رأس المال نتيجة المساهمة المدفوعة من طرف المساهمين في تأسيس البنك، فرأس المال الدفوع عبارة عن مجموعة الحصص المالية التي أسهم فيها المساهمون عند تأسيس البنك، ويعد من ضمانات حقوق المدعين إذ يعوض النقص الحاصل في موارد البنك عندما يستثمرها علما ان البنك لا يمول بماله وإنما بما يجمعه كودائع، ويعد راس المال مهم في عمل البنوك الإسلامية لأنه يحقق الآتي:[1]

- ✓ توفير التمويل اللازم للبنك لممارسة عمله ونشاطه، وخاصة في مرحلة إنشائه التي لا يستطيع فيها البنك الحصول على مصادر تمويل؛
- ✓ إن رأس المال يوفر الأمن والحماية للأموال التي يتم إيداعها لديه، وذلك لأن رأس المال يتم الاعتماد عليه في تلبية طلبات المودعين؛

[1]- حكيم محمود فليح الساعدي، ثروة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم المحلي، **المصارف الإسلامية- مفاهيم أساسية و حالات تطبيقيه**، الطبعة01 ، دار البغدادي للنشر و التوزيع ، بغداد، العراق، 2019، ص ص68، 69.

✓ إن رأس المال يتم الاعتماد عليه على أنه مصدر تمويلي رئيس يستند إليه في تكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة (الآلات، الأجهزة ...)؛

✓ إن لرأس المال يوفر الضمان اللازم لتقليل الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك في ممارسة عمله ونشاطه.

**2 – الاحتياطات:**

هي عبارة عن المبالغ المتقطعة من الأرباح المحققة للبنك لتدعيم مركزه المالي والمحافظة على رأس ماله من أي اقتطاع في حالة وقوع خسارة ما.

فهي تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك وتكون مبالغها من حق المساهمين، وهناك ثلاث أنواع للاحتياطات وتقسم إلى :

**2-1 – الاحتياطي القانوني:**

هو الذي تفرضه السلطات النقدية على البنوك عبارة عن اقتطاع نسبة معينة من الأرباح الصافية للبنك، وتحدد هذه النسبة تبعا للأوضاع الاقتصادية ولقانون الدولة.

**2– 2 – الاحتياطي النظامي:**

نكون أمام الاحتياطي النظامي عندما يتضمن عقد الشركة ونظامها الأساسي نصا يقتضي تكوين احتياطي يخصص لمواجه الأغراض التي يحددها النظام، على خلاف الاحتياطي القانوني الذي يقرره القانون.

**2 -3 – الاحتياطي الاختياري:**

هو الذي تقرره الجمعية العامة لمواجهة نفقات طارئة.

**3 – حصص الأرباح غير الموزعة (المحتجزة):**

تمثل أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار مجلس ومرافقة الجمعية العامة على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية، ويتم استخدامه لدعم المركز المالي للبنك وتوسيع نشاطاته في تمويل استثمارات جديدة.[1]

**4 – المخصصات:**

هي المبالغ التي يتم خصمها من الإيرادات لمقابلة النقص في قيمة الأصول (الاهتلاك) لمواجهة التزامات أخرى لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة وتنقسم المخصصات على اعتبارين هما:

**4 – 1 – على اعتبار النوع الأول:**

- مخصص اهتلاك الأصول: ويكون لمقابلة استعمال الأصول.
- مخصص مقابلة النقص في الأصول: ويمثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وخصص هبوط الأسعار الأوراق المالية.

[1]– خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 73، 74.

**4– 2 – على اعتبار العام والخاص:**

- المخصص العام: يمثل المقتطع لمعالجة الخسارة المقدرة التي تأثرت بها الأصول.
- المخصص الخاص: مبلغ مقتطع لمقابلة انخفاض مقدر في قيمة الأصول.

**5 – مصادر أخرى:**

هناك مصادر داخلية ولا تعتبر مصادر رئيسية، وتظهر في حالات نادرة منها.

**5 – 1– القروض الحسنة:**

هو دفع مال لمن ينتفع به ويرد دون زيادة.

**5 –2 – التأمين المودع من المتعاملين:**

وتتمثل في قيم التأمين لأغراض مختلفة.[1]

**ثانيا: المصادر الخارجية**

وتمثل المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية النسية الأكبر من إجمالي مصادر الأموال، وتتركز هذه المصادر في حسابات العملاء بنوعها الائتماني والاستثماري، وتشمل المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية على:

**1 – الودائع تحت الطلب:**

تسمى في الاصطلاح بالودائع الجارية وتمكن الأشخاص من ادخار أموالهم لدى البنك والحصول بالمقابل عليها كلها أو جزء منها متى أرادوا.

إذن يقبل البنك الإسلامي الودائع الجارية بوصفها قروضا دون أن يدفع عنها فائدة، ويفتح لعميله المودع حسابا جاريا، ويمكن سحبها والتصرف فيها بموجب شيكات أو موجب أوامر دفع، وبذلك يخضع هذا النوع من الحسابات لأحكام القرض الواردة في الفقه الإسلامي والتي من أهمها:

- ✓ عند إيداع المبلغ في الحساب صار ملكا للبنك، وأصبح في ذمته كدين؛
- ✓ يلتزم المقترض بالوفاء بالقرض، ويضمن رده؛
- ✓ يحرم أي نفع يجره القرض لصاحب الحساب، سواء بالزيادة أو بالنقصان؛
- ✓ يمكن للبنك أن يوظف الودائع الجارية أو جزء منها وينفرد لوحده بتحمل نتائج هذا التوظيف سواء كان ربحا أو خسارة طالما أن مال الودائع الجارية مضمون على البنك الإسلامي وذلك في إطار الحديث الشريف (الخراج بالضمان) فالبنك الإسلامي خراج المال وعليه ضمانه.[2]

[1]– عبد الحق العيفة، مرجع سبق ذكره، ص132.

[2]– خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

**2 – الودائع الادخارية (حسابات التوفير):**

تعرف حسابات التوفير على أنها حسابات يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي، وذلك بغرض ادخارها أو توفيرها لظروف مستقبلية، ويسمح السحب منها في أي وقت وتنقسم حسابات التوفير في البنوك الإسلامية إلى نوعين:

**2 – 1 – حسابات توفير مع التفويض بالاستثمار:**

ويتحصل بمقتضاها المودع على ربح نتيجة المضاربة التي يقوم بها البنك.

**2 –2– حسابات توفير دون تفويض بالاستثمار:**

لا يتحصل في هذه الحالة المودع على أي أرباح وتأخذ شكل حسابات جارية.

**3 – الودائع الاستثمارية (حسابات استثمارية):**

تعرف الحسابات الاستثمارية على أنها الأموال التي يدفعها أصحابها بغرض تحقيق الربح عن طريق قيام البنك بتوظيفها واستثمارها، سواء بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة، وتعتبر الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي بمثابة عقد مضاربة بين البنك والمودع ، فلا يضمن البنك الوديعة ولأرباحها إذا قصر أو تعدي أو خالف شروط العقد، ونجد أن نسبة هذه الودائع تمثل في البنك الإسلامي أعلى نسبة لمصادر الأموال حيث تصل إلى 80 % بينما لا تتعدي 30% في البنوك التقليدية.

وتنقسم الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلى:

**3 –1 – الودائع الاستثمارية العامة (غير مقيدة):**

وهي التي يوكل أصحابها البنك الإسلامي في استثمارها حسب ما يراه ملائما.

ويفترض الاستثمار سيتم على أساس المضاربة المطلقة (غير مشروطة).

**3 – 2– الودائع الاستثمارية المخصصة (مقيدة):**

وهي التي تشترط أصحابها على البنك استثمارها في مشاريع محددة يختارونها ويتحملون وحدهم مخاطرها.[1]

**4 – صكوك الاستثمار:**

تعد صكوك الاستثمار بالبنوك الإسلامية البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات، وتأخذ صكوك الاستثمار الاشكال التالية:[2]

**4– 1– صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد:**

يحكم هذه الصكوك عقد المضاربة المقيدة، حيث يقوم البنك باختيار أحد المشروعات التي يرغب في تمويلها ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذا المشروع ويطرحها للاكتتاب العام.

---

[1]– شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية– دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الإجراءات و التكلفة**، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2013، ص ص 94، 95.

[2]– حسن محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص–ص 125، 128.

**4-2- صكوك المقارضة المخصصة:**

في هذا النوع يقوم البنك بدراسة عدة مشروعات، ويقوم بتمويل ما يقع عليه اختياره عن طريق طرح صكوك لكل مشروع على حدة.

**4-3- صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين:**

يحكم هذه الصكوك عقد المضاربة المقيدة، حيث يقوم البنك باختيار أحد الأنشطة سواء كانت أنشطة تجارية أو عقارية أو صناعية ثم يقوم بإصدار الصكوك.

**4-4- صك الاستثمار العام:**

يحكم هذا الصك أحد أدوات الادخار الإسلامية، حيث يقوم البنك الإسلامي بإصدار هذه الصكوك المحددة لنوع النشاط ويطرحها للاكتتاب العام.

**4 – 5 – صناديق الاستثمار:**

تعد صناديق الاستثمار أحد مصادر الأموال في البنوك الإسلامية حيث تمثل أوعية استثمارية يلبي احتياجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبها سواء الداخلية أو الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية.

**6 – شهادات الإيداع:**

تعد شهادات الإيداع من المصادر الأموال الخارجية متوسطة الآجل بالبنوك الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة على سبيل المضاربة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين، وتتراوح هذه الشهادة من سنة إلى ثلاث سنوات، وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل.

**7 – وحدات الثقة:**

تعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية المهمة حديثة النشأة التي تعد مجالا استثماريا مهما، ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصيغة مدخرات غير إيداعيه، يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية، ويقوم البنك بأخذ نسبة محددة من الربح في هذا المجال وعادة ما يتم تحديد جهة تقوم بإدارة البنك مثل هذا النشاط.

**8 – ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:**

انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية يقوم عدد من البنوك الإسلامية التي لديها فائض من الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنه عائد غير ثابت وفي صورة ودائع جارية لا تأخذ عائد عنها.[1]

[1]- حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 42، 43.

**9 – البطاقات المصرفية:**

البطاقة المصرفية هي بطاقات تصدرها البنوك ضمن آليات معينة وإتفاقات محددة فيما بينها وبين الشركات أو المنظمات العالمية المصدرة لهذه البطاقات، مثل شركة فيزا العالمية ، وشركة ماستر كارد العالمية ، وغيرها.[1]

**المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية**

تقوم البنوك الإسلامية بجميع الأعمال والخدمات والأنشطة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونظر للتعدد الأنشطة والأعمال التي تمارسها هذه البنوك فسيتم ضمن هذا المطلب دراستها وتصنيفها من خلال ما يلي:

**أولا: الخدمات المصرفية**

وتمثل كل الخدمات والأنشطة الخدمية التي يقدمها البنك لعملائه من تسيير وتسهيل المعاملات الاقتصادية بهدف كسب العملاء، وتوسيع نطاق المعاملات، وإن أهم هذه الخدمات نجد:

**1– الودائع المصرفية:**

تعرف الوديعة المصرفية بأنها الأموال التي يعهد بها الافراد أو الهيئات إلى البنك ، ويتعهد البنك برد مساو لها إليهم وتنقسم الحسابات المصرفية إلى :[2]

**1– 1– الحسابات الجارية**

**1– 2– الحساب الاستثماري المشترك**

**1– 3– الحساب الاستثماري المخصص**

**2– التحويلات المصرفية:**

يقصد بها عملية نقل النقود أو رصدة الحسابات من حساب إلى أخر أو مصرف إلى آخر، أو من بلد إلى بلد آخر.

و كل ما يستتبع ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية أو تحويل عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى، و تنقسم التحويلات إلى نوعين:[3]

**2– 1– التحويل الداخلي:**

تكون محصورة في عملته ومصاريف التليفون أو البريد.

---

[1] – أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك و البنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية**، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013، ص285.

[2]– أحمد سلمان خصاونة ، **المصارف الإسلامية– مقررات لجنة بازل– تحديات العولمة–استراتيجية مواجهته**، الطبعة 01، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص–ص 71، 73.

[3]– أحمد سلمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص74.

**2- 2- التحويل الخارجي:**

يتم التحويل فيه إضافة إلى الصورة السابقة بإحدى الصورتين خطاب الاعتماد والشيكات السياحية.

**3- خدمات الأوراق المالية:**

الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية بما يرتبط بالأسهم:

✓ الاكتتاب: وهي عملية استقبال طلبات الحصول على أسهم عند طرحها للاكتتاب للشركات الجديدة، ويقاضي البنك الإسلامي أجر؛

✓ حفظ الأسهم: يقوم البنك الإسلامي بحفظ الأسهم للمتعامل ويتقاضى أجر؛

✓ بيع وشراء الأسهم: يقوم البنك ببيع وشراء الأسهم كوكيل عن العميل ويتقاضى أجر؛

✓ صرف أرباح الأسهم: يقوم البنك بصرف أرباح الأسهم نيابة عن الشركات؛

✓ أما السندات هي أوراق مالية يحصل حاملها على عائد معروف (فائدة) لذلك فالبنوك الإسلامية لا تتعامل معها.[1]

**4- خدمات الأوراق التجارية:**

الأوراق التجارية هي صكوك قابلة للتداول تمثل حقا نقديا، وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع أو بعد أجل قصير، وهي مقبولة كأداة للوفاء، وقد تتمثل الأوراق التجارية في الكمبيالة، السند الأذني والشيك.

وتقوم البنوك الإسلامية بمجموعة من الخدمات فيما يخص هذه الأوراق التجارية أهمها:

**4 - 1- تحصيل الأوراق التجارية:**

قيام البنك الإسلامي في جمع الأموال الممثلة في الأوراق التجارية من المدنيين بها وتسليمها للعميل مقابل حصول البنك على عمولة.

**4- 2- قبول الأوراق التجارية كضمان:**

قبول الأوراق التجارية كضمان في بعض العمليات الاستثمارية إذا تم التأكد من صحة الأوراق التجارية.

**4- 3- حفظ الأوراق التجارية:**

يقوم البنك الإسلامي بحفظ الأوراق التجارية للعملاء مقابل حصوله على عمولة.[2]

**5- تأجير الصناديق الحديدية:**

يقوم البنك الإسلامي بإعداد خزائن حديدية لحفظ وثائق العملاء ومستنداتهم السرية والنقود، ولكل خزانة مفتاحان يسلم أحدهما للمستأجر ويحفظ الأخر للبنك.[3]

---

[1]- عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية و الشرعية-النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية**، دار الكتب المصرية، مصر، 2013، ص ص 282، 283.

[2]- محمد أحمد الشافعي، **المصارف الإسلامية**، دار النشر أمجد النشر و التوزيع، عمان، 2014، ص ص 99، 100.

[3]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة 01، بحث 66، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الوطني للبحوث و التدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2004، ص198.

**6- بيع وشراء العملات الأجنبية:**

يقوم البنك الإسلامي بشراء وبيع العملات الأجنبية ويحقق ربحا من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.[1]

**ثانيا : مجموعة التسهيلات المصرفية**

وتعد هذه المجموعة من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك الإسلامية وتتمثل في[2]:

**1 – الاعتماد المستندي:**

هو عبارة عن تعهد خطي صادر عن البنك على طلب عميله (المستورد) يتعهد بموجبه البنك مصدر

الاعتماد بدفع مبلغ محدد للمستفيد (المصدر) مقابل تقديمه المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد، وتنقسم الاعتمادات المستندية في البنوك الإسلامية.

**1- 1- الاعتماد المستندي بالتمويل الذاتي:**

يقتصر دور البنك الإسلامي على فتح الاعتماد المستندي بغطاء كامل وجزئي، ويسهل عملية الدفع للمستفيد، وتدقيق المستندات والتأكد من صحتها دون أن يكون له أي علاقة بالبضاعة، ويستحق البنك في هذه الحالة عمولة محسوبة من قيمة الاعتماد.

**1- 2- الاعتماد المستندي بالمشاركة:**

يقوم البنك بتغطية باقي قيمة الاعتماد بصيفته شريكا لا كفيلا، أو ضامنا.

وبالتالي يكون شريك في الربح الناتج عن بيع البضاعة.

**1- 3- الاعتماد المستندي بالمرابحة:**

يكون دور البنك في هذا النوع دور المستورد حيث يتم استراد البضاعة باسم البنك بناء على رغبة الامر بالشراء، ويتم احتساب تكلفة البضاعة وبيعها للأمر بالشراء.

**2- خطاب الضمان:**

يعرف بأنه تعهد صريح من أحد البنوك، بأنه يقبل دفع مبلغ معين إلى المستفيد الذي يصدر الخطاب لصالحه، وذلك بناء على طلب العميل طالب الضمان في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه المستفيد خلال فترة زمنية محددة ويحصل البنك مقابل ذلك على عمولة.[3]

---

[1]- عصام عمر أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص283.

[2] – محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العلمية**، الطبعة 02، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2008، ص-ص 232، 235.

[3]- لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، الطبعة 02، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2001، ص 54.

**3- خطاب الاعتماد:**

هي احتفاظ البنك في صناديقه بالأموال ويقوم بإعطاء أصحابها عندما ينوون الانتقال إلى بلد آخر خطابا

إلى فرعه في ذلك البلد أو إلى بنك آخر يتعامل معه بالمثل، لكي يدفع بموجبه للعميل قيمة المبلغ المبين في خطاب الاعتماد لقاء عمولة معينة.[1]

**ثالثا: مجموعة الخدمات الاجتماعية**

لا يقتصر الخدمات والنشاطات التي تقوم بها البنوك الإسلامية على الجوانب المصرفية والاستثمارية بل تتعدها إلى جوانب اجتماعية بحثة، ومن أهم الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها.

**1- إدارة الممتلكات والزكاة والوصايا والتركات:**

يعد هذا النوع من الخدمات حديثا نسبيا لدى البنوك العاملة في البلاد الإسلامية إذا ما قورنت بنظيرتها في البلدان الأخرى، ويعد البنك الأهلي المصري من الرواد الذين أدخلوا هذه الخدمة من خلال استحداث جهاز أمناء الاستثمار عام 1965، والذي أوكل إليه إدارة الاستثمارات العقارية والمنقولة وتصفية الشركات لعملائه وتنفيذ وصاياهم، أو فيما يتعلق بجمع الزكاة وتوزيعها فيتم ذلك من خلال صندوق الزكاة، و بالتالي فهي من العاملين

عليها، وبالتالي يجوز للبنك أن يأخذ الثمن الحصيلة الذي يشكل سهم العاملين عليها.[2]

**2- القرض الحسن:**

حيث يقوم البنك الإسلامي بإتاحة مبلغ محدد من المال للمحتاجين من عملاء، بحث يضمن البنك سداد القرض دون تحميل العميل أية أعباء أو عمولات أو فوائد، بل يكتفي البنك باسترداد أصل القرض فقط.

لقوله تعالي **(مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً واللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ.) الآية 245 من سورة البقرة .**

ولقد حددت البنوك الإسلامية غايات القرض الحسن بما يلي:

- قروض قصيرة الآجل لعملاء البنك لمواجهة الحاجة للسيولة المؤقتة؛
- الإقراض العرضي لتأدية بعض الخدمات المصرفية: كالضمان والاعتماد؛
- القروض الاجتماعية لغايات الزواج والتعليم.[3]

**3- خدمات ثقافية واجتماعية وعلمية ودينية:**

- المساهمة في إنشاء المنظمات الدينية كبناء المساجد؛
- إنشاء المعاهد العلمية كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الذي قام البنك الإسلامي للتنمية بإنشائه؛

[1]- فوزي عطوي، **علم الاقتصاد في النظم الوضعية و الشرعية الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص 563.

[2]- أحمد سلمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3]- محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره ، ص ص 345، 346.

– المساهمة في تمويل إصدار الكتب والمجلات ذات العلاقة بالبنوك الإسلامية؛

– تنظيم المسابقات الإسلامية.[1]

## المبحث الثالث: صيغ التمويل و الاستثمار المستخدمة في المصارف الإسلامية.

تقدم المصارف الإسلامية آليات و أدوات تمويل تختلف عن الضوابط و آليات المعتمدة في البنوك التقليدية، والتي تتمثل في صيغ التمويل الإسلامي حيث اتخذت هذه الصيغ طبيعة استثمارية تشاركية كبديل التمويل بالربا تدفع كل من المستثمر و الممول معا من أجل تحريك الاقتصاد و تحقيق النمو.

من هذه الصيغ هناك ما يقوم على المديونية و صيغ أخرى تقوم على الملكية.

### المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية

تستخدم البنوك الإسلامية صيغ التمويل القائمة على الملكية في العائد، حيث تستخدم بفعالية في المصارف الإسلامية باعتبار تتعامل أساسا بمفهوم المشاركة في الربح و الخسارة، وهذا من ميزات البنوك الإسلامية عن التقليدية.

**أولا– صيغة المضاربة**

**1– تعريف المضاربة:**

المضاربة هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه المزج و التأليف بين عنصري الإنتاج " العمل و رأس المال" في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك و العمال المضاربين المكلفين باستثمار المال.[2]

تسمى أيضا القراض و هو اتفاق بين طرفين يبدل أحدهما فيه المال و يبدل الآخر جهده و نشاطه، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان بنسبة مئوية، و إذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله، و ضاع على المضارب كده و جهده، لأن الشركة بينهما في الربح أما الخسارة فإنها تكون على صاحب المال وحده و لا يتحمل عامل المضاربة شيئا مقابل ضياع جهده.

فليس من العدل بعد ضياع جهده أن يتحمل ضياع من ماله مادام ذلك لو يكن عن تقصير و إهمال منه.[3]

**2– شروط المضاربة:**

لا تختلف المضاربة عن غيرها من العقود في الشروط العامة، و هي المتعلقة بأهلية المتعاقدين، و المحل و الطبيعة، أما الشروط الخاصة بصحتها فهي تتعلق برأس المال، الأرباح، إجراءات التنفيذ نذكر منها ما يلي:

---

[1]– نفس المرجع، ص347.

[2]– صالح صالحي، **السياسة النقدية و المالية في إطار المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة01، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2000 ، ص26.

[3]– حسين الأمين، **المضاربة الشرعية و تطبيقاتها الحديثة**، الطبعة 03، البحث 11، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الوطني للبحوث و التدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2000، ص19

**2-1- الشروط المتعلقة برأس المال:**

✓ أن يكون رأس المال نقدا: فهي أصول الأثمان و هي ثابتة القيمة و لا يعتريها تغير الأسواق الذي يعتري العروض و السلع؛

✓ أن يكون رأس المال معلوم المقدار و الصفة عند العقد، لأن جهالته تؤدي إلى جهالة الربح، و معلومية الربح شرط لصحة المضاربة؛

✓ أن يكون رأس المال عينيا (أي حاضرا) لا دينا في دمة المضارب، لأن ما في الدمة يتحول و يعود أمانة؛

✓ تسليم رأس المال إلى المضارب، لأنه أمانة، فلا يصح إلا بالتسليم كوديعة. [1]

**2-1- الشروط المتعلقة بتوزيع بالربح :**

✓ أن يكون مقداره معلوما بنسبة معينة لكل من المضارب و رب المال، لأن المعقود عليه هو الربح و جهالة المعقود عليه توجب فساد العقد؛

✓ أن تكون النسبة المشروطة لكل منهما حصة شائعة من الربح لا من رأس المال؛

✓ أن يكون الربح مشتركا بين صاحب المال و المضارب و لو اقتصر جميع الربح لأحدهما لفسد العقد؛

✓ ألا يكون نصيب كل من صاحب المال و المضارب مقدار محددا من الربح، فلا يجوز تحديد مبلغ معين فإن ذلك و إن لم يخالف مقتضى العقد إلا أنه يفسد المضاربة؛

✓ تكون الخسارة على صاحب المال ما لم يكن هناك تقصير من جانب المضارب. [2]

**2-3-الشروط المتعلقة بالتنفيذ:**

✓ أن يقدم صاحب العمل المال، ما اتفق عليه من رأس المال المضاربة لتمكين المضارب من العمل؛

✓ طبيعة نطاق المضاربة يشترط على المضارب العمل في بلد معين أو أن يمارس نشاطه في منتجات معينة أو غيرها من الشروط؛

✓ طبيعة نشاط المضارب حيث يجوز للمضارب أن يمارس أعمال الرهن و الارتهان، و يمكنه أن يدفع المال مضاربة إلى غيره أو أن يخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره؛

✓ حدود المضاربة: هناك بعض العمليات لا يجوز على المضارب القيام بها؛

✓ جزاء المضارب إذا خالف الشروط المتفق عليها للتنفيذ و يصبح ضامنا لا أمينا حينئذ، إذ أنه لا ضمان على المضارب إلا إذا أهمل أو قصر في حفظ المال، أو ظهرت خيانة في العمل. [3]

[1]- نفس المرجع، ص29.

[2]- نفس المرجع، ص ص 29، 30.

[3] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص165.

**3- أنواع المضاربة:**

تتعدد أنواع المضاربة و يمكن النظر إليها من عدة جوانب على النحو الآتي:

**3-1- حسب حرية المضارب في التصرف** تصنف إلى[1]:

•**مضاربة مقيدة:** يكون فيها المضارب مقيدا، التي يوضع بموجبها المصرف قيودا و شروطا تتعلق بتحديد المضارب في اختيار النشاط الاقتصادي لغرض الاطمئنان و التأكد منا، و تقليل هامش المفاجأة في مجال احتساب المخاطر المحتملة.

- **مضاربة مطلقة:** و التي يكون فيها المضارب غير مقيدا من طرف المصرف بأنواع معينة من النشاط، و ينطوي هذا النوع على هامش مخاطرة كبيرا.

**3-2- حسب عدد المشاركين** حيث نجد[2]:

- **المضاربة الفردية:** وتسمى أيضا المضاربة الثنائية و هي تمارس على أساس فردي بين شخص يعمل في المال و هو المضارب، و بين صاحب المال الذي يقدم المال المضارب.
- **المضاربة الجماعية:** بحيث يجوز أن تكون المضاربة بين صاحب المال واحد و عدة مضاربين بالعمل، كما يجوز أن يضارب واحد بأموال متعددة لعدة أشخاص فيصير عاملا مشتركا في المضاربة، و هذا ما تقوم به المصارف الإسلامية الآن حيث تقوم بتمويل الأفراد من خلال ما لديها من أموال المصرف و المودعين.

**3-3- حسب مدتها** تنقسم إلى[3]:

- **مضاربة دائمة:** و هي التي لو تحدد فيها الأجل، فيبقى النشاط الاستثماري متواصلا طالما لم يفسخ أحد منهما العقد.
- **مضاربة مؤقتة:** هي التي يحدد فيها صاحب رأس المال مدة المضاربة و يتفق عليه منذ البداية.
- **مضاربة منتهية بالتملك:** و هي المضاربة التي تنشأ بين المصرف الإسلامي و المضارب بحيث يدفع المصرف المال و يقوم المضارب بالعمل، و يعطي المصرف فيها للمضارب الحق في الحلول محله دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتاضيه الشروط المتفق عليها.

الشكل الموالي يوضح المضاربة كما يجريها البنك الإسلامي:

[1]- ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص141.

[2]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره ، ص166.

[3]- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي- دراسة المفاهيم و الأهداف و الأولويات و تحليل للأركان و الدراسات الانسانية**، الطبعة 01، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص 403.

**الشكل01 : المضاربة كما يجريها البنك**

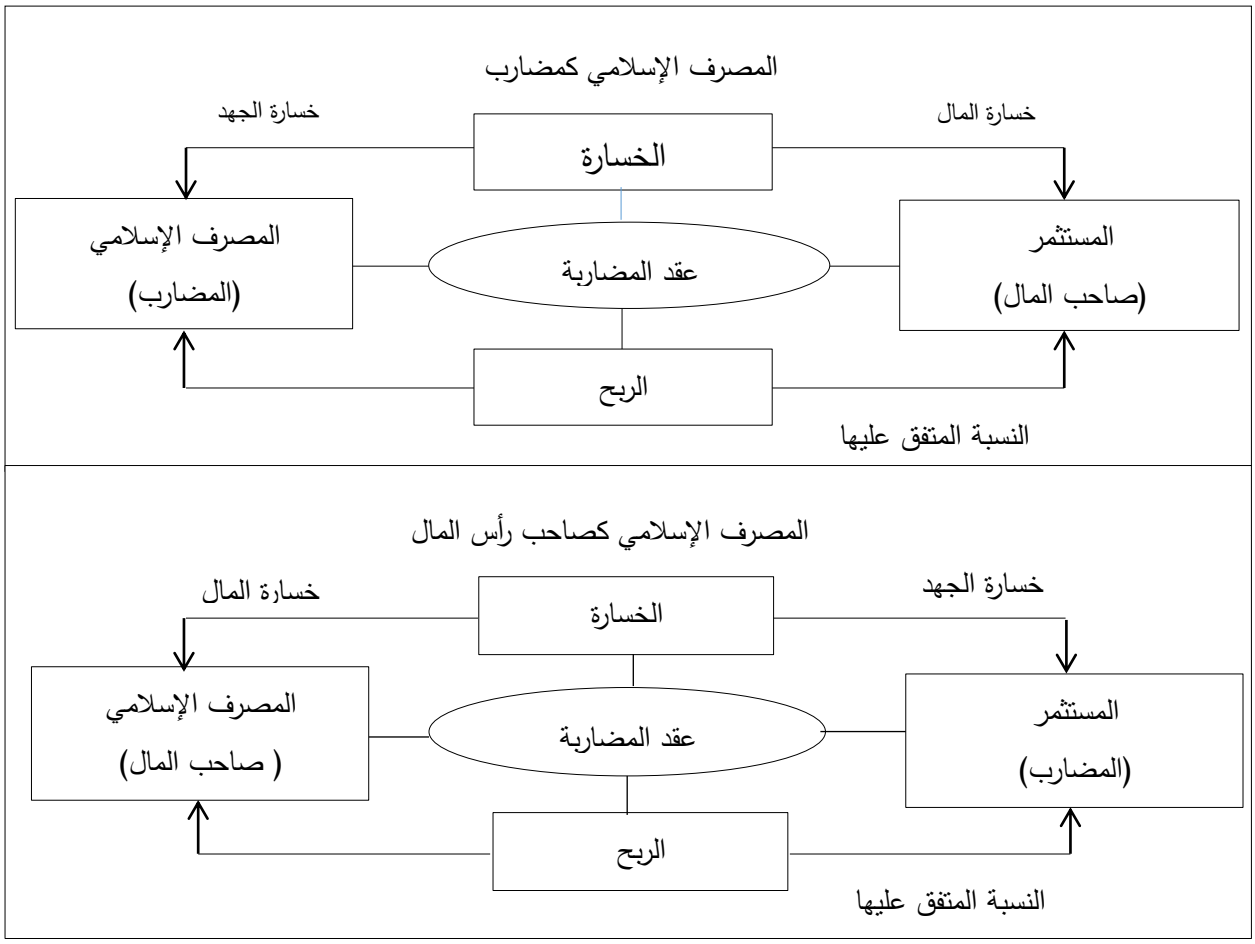


**المصدر:** أمال لعمش، **دور الهندسية المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 41.

## ثانيا- صيغة المشاركة

### 1- تعريف المشاركة:

تعرف المشاركة على أنها عقد من عقود الاستثمار التي يتم بمقتضاها الاشتراك في الأموال لاستثمارها و تقليبها في الأنشطة المتنوعة ، بحيث يساهم كل طرف بحصة من رأس المال ، تقوم المشاركة بدور فعال من حيث المزج و التأليف بين الامكانيات المتاحة على مستوى الوحدات الصغيرة، فتجعل منها قوة معتبرة.[1]

كما تعرف على أنها عقد بين المتشاركين في رأس المال و الربح، فكل شريك يقدم مالا، ويستحق الربح بالمال أو العمل حسب الاتفاق، أما الخسارة فهي على المال و حسب نسبته.[2]

يمكن أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية، أو تجارية، أو صناعية، أو خدمية. ويمون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال.[3]

---

[1]- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره ، ص 403.

[2]- رفيق يون المصري، **النظام المصرفي الإسلامي**، الطبعة 02، دار المكتبي، دمشق، 2009، ص 26.

[3]- مصطفى كامل السيد طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، دون دار نشر، مصر، 1999، ص189.

**2- شروط المشاركة:**

تمثل الشروط الأحكام التي يجب توفرها في عقد المشاركة فيما يلي حيث تنقسم إلى:

**2-1- شروط المتعاقدين:**

✓ أن يتمتع جميع أطراف العقد بالأهلية القانونية التي تمكنهم من العمل لصالحهم و نيابة عن الآخرين، إذ يكون كل شريكا وكيلا عن الآخرين في حدود المتفق علية؛

✓ يتمتع الشركاء بحقوق متساوية في إدارة و متابعة شؤونها، ولا تصح المشاركة باشتراط حجب أحدهم عن العمل أو اختصاص الآخرين؛

✓ لا يشترط في المتعاقدين أن يكونا مسلمان، يمكن مشاركة غير المسلمين. [1]

**2-2- شروط رأس المال:**

✓ أن يكون رأس المال من النقد، و أن لا يكون دينا، كما يمكن أن يكون موجودات عينية(غير نقدية) يتم تقييمها بالنقد لتحديد نسبة المشارك؛

✓ أن يكون رأس المال مدفوعا نقدا، أن يكون مالا حاضرا فلا دينا أو مالا غائبا؛

✓ لا يشترط تساوي الشركاء في الحصة رأس المال بل يجوز التفاضل بحسب الاتفاق، و لا يشترط التساوي في العمل. [2]

**2-3- شروط تقاسم الأرباح:**

✓ أن يكون العقد واضحا فيما يتعلق بقواعد توزيع الربح تجنبا للخلاف؛

✓ أن يكون نصيب كل شريك نسبة شائعة منه و لا يكون مبلغا محددا؛

✓ عند حدوث الخسارة فإنه يتحملها جميع الشركاء، كل بحسب حصته و لا يتحمل الشريك المدير شيئا زائدا عن بقية الشركاء، إلا إذا كانت خسارة بسبب اهماله أو تقصيره أو تعديه، فحينئذ يتحمل هو الخسارة. [3]

**3- أنواع المشاركة:**

يمكن تقسيم المشاركة من الجوانب التالية:

**3-1- حسب المحل:**

- **المشاركة في رأس مال المشروع:** حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء أسهم الشركات أخرى، أو يساهم في رأس مال مشروعات إنتاجية أو صناعية أو زراعية، على أن تتولى إدارة المصرف تحديد نسبة المساهمة في مختلف المشاريع.[4]
- **المشاركة على أساس صفقة معينة:** يعتبر هذا التمويل قصير الأجل، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتمويل جزء من عملية تجارية أو عدة صفقات مستقلة عن بعضها ضمن المشروع نفسه أي المشاركة تكون في

---

[1]- حكيم محمود فليح الساعدي ، ثروة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم المحلي ، مرجع سبق ذكره ، ص109.

[2]- نفس المرجع، ص110.

[3]- لقمان محمد مرزوق، مرجع سبق ذكره ،ص284.

[4]- قيصر عبد الكريم الهيثي، **أساليب الاستثمار الإسلامي و أثرها على الأسواق المالية**، الطبعة 01، دار رسلان، دمشق، 2006، ص 123.

صفقة معينة يحصل من خلالها على النسبة المتفق عليها من الربح، و ينتهي هذا النوع من المشاركة بانتهاء الصفقة.[1]

**3-2- حسب الاستمرارية:**

- **المشاركة الثابتة:** تكون فيها حصص الشركاء ثابتة طيلة مدة بقاء المشروع أو الصفقة، إلا إذا تخلى أحد الشركاء بمحض إرادته عن بعض أو كل حصته في الشركة بالبيع أو بغيره.[2]
- **المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك:** أطلق عليها هذا الاسم لعدم توفر عنصر الاستمرارية فيها، حيث يقوم المصرف على أساس وعد منه بالتنازل عن ملكيته في المشروع، إما دفعة واحدة أو على دفعات خلال مدة معينة وفق عقد مستقل للطرف الآخر الذي يصبح المالك الوحيد في نهاية الشركة.[3]

و الشكل الموالي يوضح المشاركة كما يجريها البنك الإسلامي:

**الشكل02 : المشاركة كما يجريها البنك**

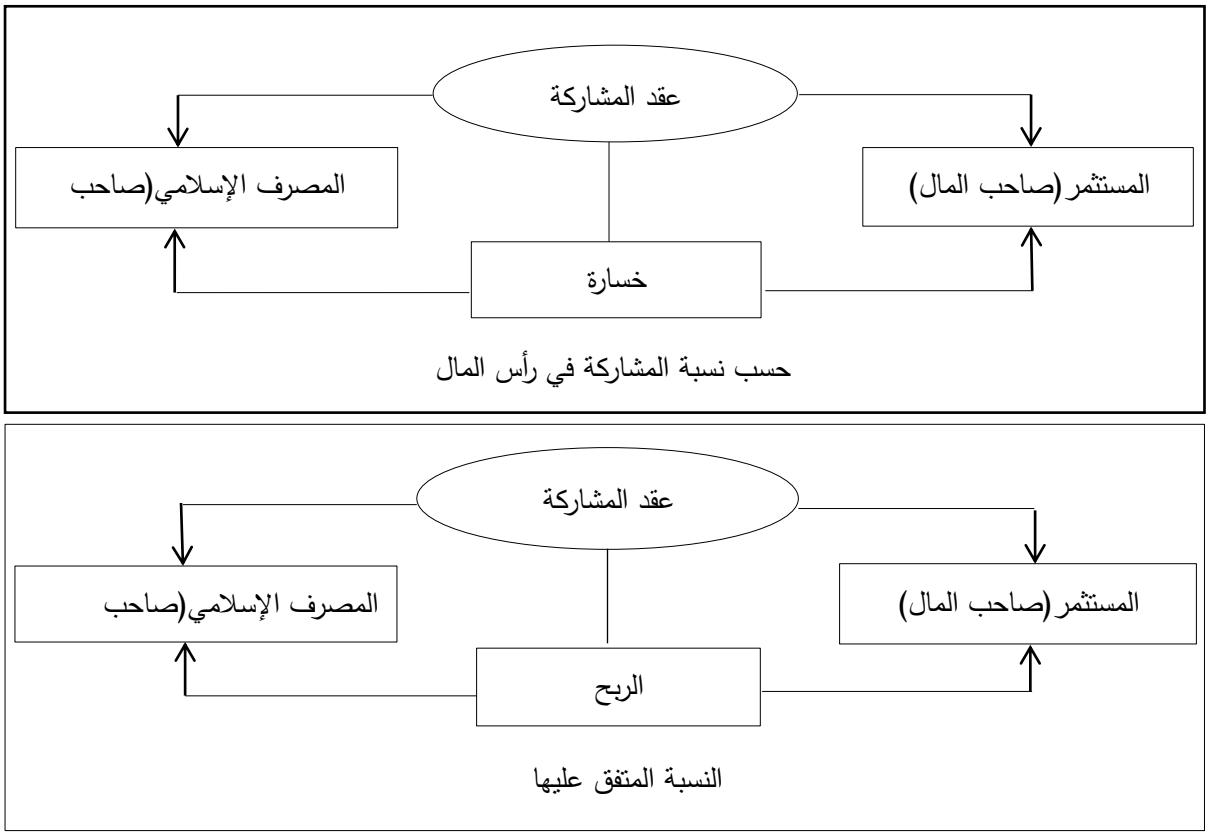


**المصدر:** أمال لعمش، **دور الهندسية المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص46.

.

[1]- عايد فضا الشعراوي، **المصارف الإسلامية- دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية**، الطبعة 02، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 2007، ص330.

[2]- لقمان محمد زروق، مرجع سبق ذكره، ص285.

[3]- نور الدين عبد الكريم الكواملة، **المشاركة المتناقصة و تطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي**، الطبعة01، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008، ص ص 41، 42.

**ثالثا – صغتي المزارعة و المساقاة**

و نجد من صيغ التمويل القائمة على الملكية، و التي تعتبر نوعا من المشاركة المزارعة، المساقاة، المغارسة، وهي تختص بالتمويل الفلاحي، حيث يتشارك أحد الشركاء بها بالمال أو أحد عناصر الثروة (الأرض، الأشجار)، و العنصر الثاني العمل من جانب الشريك الآخر.

**1- المزارعة:**

**1-1- تعريف المزارعة:**

المزارعة هي عقد من عقود الاستثمار الزراعي يتم في إطاره المزج و التأليف بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي، حيث يتم تقديم عنصر الارض إلى العامل الزراعي على أن يكون الإنتاج بينهما، كما يتفق على نسبة لكل واحد منهما.[1]

كما تعرف على أنها: "شركة بين طرفين أحدهما برأس المال الثابت متمثلا في الأرض، و قد يقدم معه أصلا متداولا كالبدور، و الثاني يبدل الجهد و العمل على المزروع على أن يشتركا بجزء مشاع من المحصول الناتج.[2]

**1-2- شروط المزارعة:**

و تتمثل الشروط الواجب توفرها في المزارعة فما يلي: [3]

- ✓ توفر جميع الشروط الواجب توفرها في أي عقد من العقود؛
- ✓ أن تكون الأرض صالحة للزراعة؛
- ✓ أن يعرف كل من جنس و نوع و صفة البذر؛
- ✓ أن يعرف من علية البذر صاحب الأرض أم العامل؛
- ✓ تحديد المدة بحيث تكون كافية لتحقيق حصة كل طرف من الناتج؛
- ✓ تحديد حصة كل طرف من الناتج.

**2- المساقاة:**

**2-1- تعريف المساقاة:**

عرفت على أنها شركة زراعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر من جانب و العمل في الشجر من جانب و الثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدين كالنصف و الثلث و نحو ذلك، و يسمى العامل بالساقي و الطرف الآخر برب الشجر. [4]

---

[1]- صالح صالحي، **أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية**، بحث مقدم خلال الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18-20 أفريل 2010، ص 44.

[2]- حمزة شوادر، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، رسالة ماستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2007/2006، ص113.

[3]- محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، مرجع سبق ذكره ، ص ص 203،204.

[4]- قيصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

كما عرفت على أنها عقد شركة بين مالك الشجر أو المزارع و العامل عليه على أن يقوم هذا الأخير بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة في نظير جزء شائع من الغلة.[1]

**2-2- شروط المساقاة:**

و تتمثل الشروط الواجب توفرها في المساقاة فما يلي: [2]

- ✓ تحديد نصيب كل طرف في العقد وفق نسب معلومة من الناتج؛
- ✓ تحديد مدة العقد، فإن لم يكن ذلك فإلى وقت جني الثمر؛
- ✓ أن يكون الشجر موضوع العقد معلوما و مثمرا؛
- ✓ أن يكون العمل الموسمي على الساقي، أما الأعمال الثابتة التي لا تتكرر فتكون على المالك.

**المطلب الثاني : صيغ التمويل القائمة على المديونية**

تستخدم البنوك الإسلامية إلى جانب صيغ التمويل القائمة على الملكية في العائد صيغا أخري

قائمة على التمويل بالمداينة فالعلاقة بين البنك وعميله يغلب عليها صفة الدائن والمدين وهذا النوع يفضله الكثير من المتعاملين وهذا لنقص المخاطر.

**أولا :المرابحة**

**1- تعريف المرابحة:**

عرفها الفقهاء بأنها: بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها مع زيادة ربح معلوم.[3]

وهي أحد أنواع بيوع الأمانة التي يجب فيها معلومية الثمن والتكلفة التي تحملها المشتري الأول في الحصول على السلعة، أو هي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافا إليها ربح معلوم.[4]

**2- شروط المرابحة:**

يلزم لصحة المرابحة بالإضافة على الشروط العامة المتعلقة بالعقد (الأهلية. المحل. الصيغة) بعض الشروط التي تتمثل فيما يلي:

- ✓ أن يكون الثمن معلوما للمشتري الثاني (الميل)، والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع فإذا لم يكن معلوما فهو بيع فاسد؛
- ✓ أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من ثمن البيع،
- ✓ ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه مثلا بمثل لم يجز بأن يبيعه مرابحة لأن المرابحة بيع الثمن الأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا؛

---

[1]- حكيم محمود فليح ساعدي، ثروة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم المحلي، مرجع سبق ذكره ، ص 187.

[2]- قيصر عبد الكريم الهيثي، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

[3]- حسن مصطفى محيو، **توزيع نتائج استثمار الودائع في المصارف الإسلامية ومدى تحقيقها للعدالة**، الطبعة01، مطبوعات (KIE Publications ) جامعة الاقتصاد الإسلامي كاي،2022، ص 61.

[4]- محمد قويدري، فاطمة الزهراء، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 32(02)، الجزائر، ص 226.

✓ أن يكون راس المال من المثليات كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة؛

✓ أن يكون عقد البيع الأول صحيحا، فإن كان فاسد لم تجز المرابحة لأنها بيع الثمن الأول مع زيادة الربح.[1]

**3- أنواع المرابحة:**

تنقسم المرابحة إلى قسمين:

- **المرابحة البسيطة:**

حيث يقوم البنك بدراسة أحوال السوق وتقدير احتياجاته وشراء السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع بثمن أعلي مع إبراز الفرق.[2]

- **المرابحة المركبة (للآمر بالشراء):**

يقصد به اتفاق يبيع بموجبه البنك الإسلامي للعميل بسعر التكلفة إضافة إلى هامش ربح متفق عليه أصلا من نوع معين ثم شراؤه وحيازته من قبل البنك بناء على وعد بالشراء من العميل قد يكون ملزما وقد يكون غير ملزم.

وتعد هذه الصورة الأكثر انتشار وتطبيقا في البنوك الإسلامية، ويمكن تسميتها إما مرابحة للآمر بالشراء أو الوعد بالشراء ولقد كانت محل جدل الكثير من الفقهاء خاصة فيما يخص لزوم الوعد.[3]

و الشكل الموالي يوضح خطوات المرابحة في المصارف الإسلامية:

**الشكل رقم 03: المرابحة كما يجريها البنك**

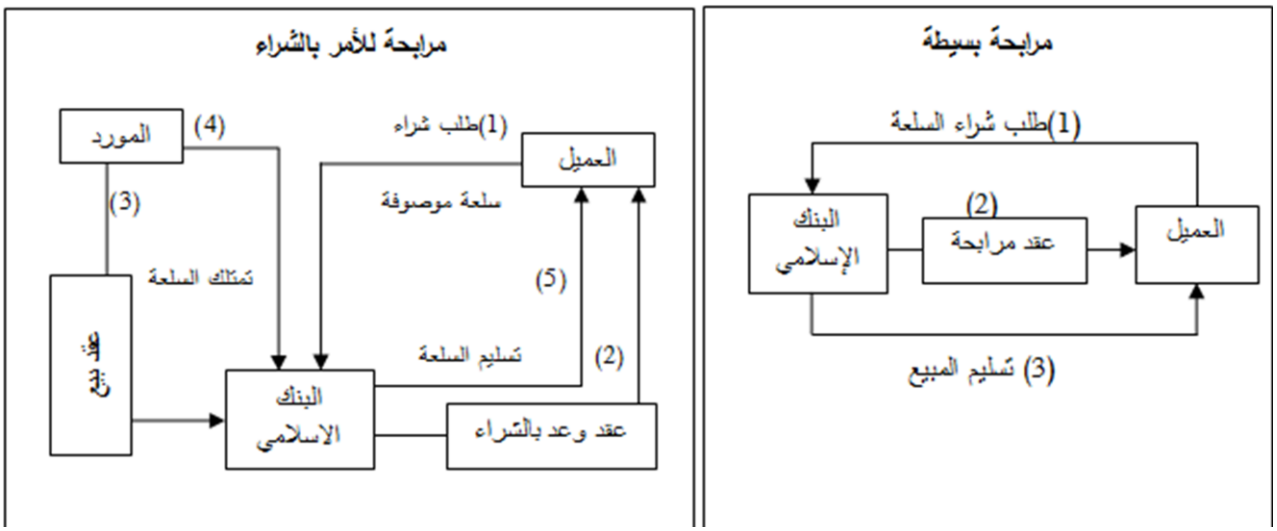


**المصدر** : أمال لعمش، **دور الهندسية المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 55.

[1]- مصطفى كامل السيد طايل، مرجع سبق ذكره ، ص202.

[2]- أحمد فراس العوران، **الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 358.

[3]- شهاب أحمد سعيد العزيزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة 01، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن، 2012، ص29.

**ثالثا : صيغتي السلم و الاستصناع**

**1- صيغة السلم:**

إن عقد السلم من أدوات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية والتي يمكن من خلاله تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح، وأيضا المساهمة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي وتشغيل العمالة.

**1- 1- تعريف السلم:**

هو بيع يعجل في الثمن ومؤجل المبيع.[1]

أو هو عملية مبادلة ثمن بمبيع، والثمن عاجل أو مقدم، المبيع آجل أو مؤجل.[2]

**1- 2- شروط السلم:**

إن السلم نوع من أنواع البيع لذا اشترط له ما يشترط في المبيع كما اشترط له شروط خاصة به، فيما يلي نبين شروط السلم وهي:[3]

- ✓ تعجيل رأس المال وتسليمه للبائع في مجلس العقد، ويشترط أن يكون معلوما؛
- ✓ ألا يجمع بين رأس المال والمسلم فيه علة يمنع النساء، أي تأخير المسلم فيه؛
- ✓ معرفة مقدار رأس المال قليلا أو موزونا أو معدود وجب معرفة مقدار الكيل أو الوزن؛
- ✓ ضبط المسلم فيه بصفاته التي يختلف الثمن بها ظاهر الآن المسلم فيه عوض في الذمة، فلابد من كونه معلوما بالوصف كالثمن والأصناف المتفق على ضرورة تعيينها، الجنس، النوع؛
- ✓ معرفة مقدار المسلم فيه بالكيل إن كان كيلا أو بالوزن إذا كان موزونا؛
- ✓ أن يكون المسلم فيه مؤجلا إلى أجل معلوم؛
- ✓ أن يكون المكان معلوما؛
- ✓ لا يصح السلم في الأراضي والعقارات لأن وصفها يستدعي مكان موقعها أي تعيينها، وهذا يتناقض الشرط الذي ينص على أن يكون المسلم فيه دينا في الذمة.

**1 - 3 - أنواع السلم:**

- **بيع السلم البسيط:**

يقوم البنك الإسلامي بموجبه بتقديم رأس المال السلم عاجلا واستلام المسلم فيه آجلا في موعد يتفق عليه الطرفان ويتم التعامل بهذه الصيغة من التمويل مع التجار والمزارعين والصناعيين والمقاولين والحرفيين.[4]

---

[1]- رفيق يونس المصري، **التمويل الإسلامي**، دار القلم، دمشق، 2012، ص81.

[2]- محمد عبد الحليم عمر، **الإطار الشرعي و الاقتصادي و المحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر- دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة 03، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2004، ص14.

[3]- براني عبد الناصر أبو شهب، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة 01، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص222.

[4]- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة01، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص ص 348، 349.

- **بيع السلم الموازي:**

فهو استخدام صفقتي سلم متوافقتين دون الربط بينهما ، إذ أن المشتري يبيع في السلم الأول سلعة للمشتري في السلم الثاني وبالمواصفات نفسها والمقدار نفسه ، وإلى آجل نفسه الذي سيتسلم فيه السلعة التي أسلم فيها .

وبهذه الطريقة يستطيع رب السلم الأول، وهو البنك في حالتنا هذه تجنب تقلبات أسعار السلعة عند حلول الآجل، ويلتزم في ذات الوقت بعدم بيع سلعة السلم قبل قبضها.[1]

و الشكل الموالي يوضح خطوات بيع السلم في البنوك الإسلامية:

**الشكل رقم04 : بيع السلم كما يجريه البنك.**

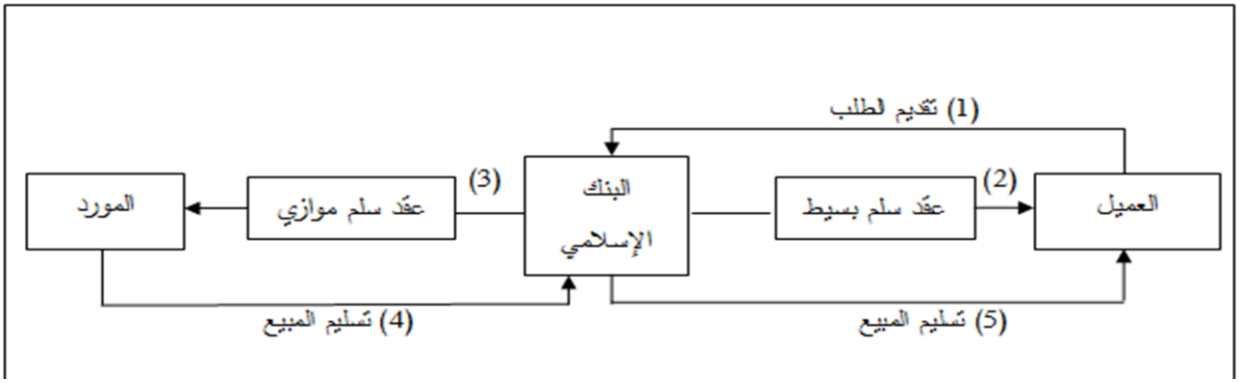


**المصدر:** أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص58.

## 2 – صيغة الإستصناع:

### 2– 1 – تعريف الإستصناع:

هو أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له شيئا بثمن معلوم.[2]

أو عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع.[3]

إذن فالإستصناع هو صيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها صنع السلم بأوصاف معلومة، بمواد من عند الصانع على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معينا سواء عند بداية العقد أوخلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما حسب العقد.[4]

---

[1]– قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل في البنوك الإسلامية و التجارية دراسة مقارنة**، الطبعة 01، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2013، ص171.

[2]– مصطفى أحمد الزرقا، **عقد الاستصناع و مدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة**، البحث رقم 12، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 1420هـ، ص19.

[3]– مرضي بن مشوح العنزي، **فقه الهندسة المالية الإسلامية– دراسة تأصيلية تطبيقية**، الطبعة 01، دار كنوز اشبيليا للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية، 2015، ص297.

[4]–عبد الحليم عمار غربي، **الصناعة المصرفية الإسلامية ماضيها و حاضرها و مستقبلها**، مطبوعات (KIE Publications ) جامعة الاقتصاد الإسلامي كاي، 2017، ص 224.

**2– 2 – شروط الإستصناع:**

– تحديد صفات الشيء المطلوب صناعته حيث يذكر الجنس؛

– تحديد الآجل، وذلك قطعا للنزاع؛

– يجوز في عقد الإستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة؛

– يجوز أن يتضمن عقد الإستصناع شرطا جزائيا بمقتضي ما اتفق عليه العاقدان مالم تكون هناك ظروف قاهرة.[1]

**2– 3 – أنواع الإستصناع:**

- **الإستصناع الموازي:**

يتم من خلال إبرام عقدين منفصلين، أحدهما مع العميل ويكون فيه البنك صانعا والآخر مع الصناع أو المقاولين يكون فيه البنك مستصنعا، ويتحقق الربح عن طريق اختلاف الثمن في العقدين والغالب أن يكون أحدهما حالا (الذي مع المقاولين) والثاني مؤجلا (مع العميل) .[2]

- **الإستصناع بدفعات:**

يستخدم في العمليات التي تتطلب موارد مالية كبيرة وصورته أن يتم دفع ثمن العملية على أقساط حسب المراحل التي يتم تنفيذها، بحيث مبالغ الدفعات مع تكاليف المرحلة التي يتم الدفع. [3]

**المطلب الثالث: التمويل بأشكال أخرى**

تعتمد المصارف الإسلامية على صيغ تمويل أخري لتمويل الاستثمارات غير تلك الصيغ القائمة على الملكية و القائمة على المديونية

**أولا: صيغة الإجارة**

**1– تعريف الإجارة:**

عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة في عين معلوم أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم.[4]

أو هي اتفاق قطعي لا رجعة فيه بين المصرف وعميله يشتري فيه الأول أصلا ما يؤجره للثاني لمدة طويلة أو متوسطة، ويحتفظ البنك بملكية الأصل، وللعميل الحق الكامل في استخدام الأصل في مقابل دفع أقساط إيجاريه محددة، وفي نهاية المدة المتفق عليها يعود الأصل إلى المصرف.[1]

---

[1]– سعد بن تركي الخثلان، **فقه المعاملات المالية المعاصرة**، الطبعة 01، دار الصميعي للنشر و التوزيع، الرياض، 2012، ص139.

[2]– هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية**، تم اعتمادها نوفمبر 2017، المنامة، البحرين، ص318.

[3]– فليح حسن خلف ، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره ، ص386.

[4]– عبد الوهاب ابراهيم أبو سلمان، **عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية دراسة فقهية مقارنة**، الطبعة 02، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، 2000، ص 22.

**2- شروط الإجارة:**

**2- 1- الشروط العامة:**

العاقدان: وهما المستأجر، والمؤجر، ويشترط فيهما: الرشد، البلوغ ، والأهلية ،لإبرام العقود والتصرفات؛

الصيغة: وهي الإيجاب والقبول، بمعني: أي تصرف من العاقدين يوحي بالإيجاب والقبول، ومردة إلى العرف والعادة؛

المعقود عليه: يشترط أن يكون مباحا، ومملوكا للبائع ومقدورا على تسليمه؛

الثمن: أن يكون محددا معلوما لدي الطرفين.

**2- 2- الشروط الخاصة**

- ✓ بقاء العين المؤجرة بعد استفاء المنفعة المعقود عليها؛
- ✓ أن تكون المنفعة متحققة من العين، ومقدورا على استفائها منه؛
- ✓ أن تكون المعلومة لدي المؤجر والمستأجر، لانتفاء الغرر والجهالة، أن يكون للمنفعة قيمة مالية، ليحسن بذل المال في مقابلها؛
- ✓ بالنسبة للأجرة يشترط فيها أن يكون معلومة محددة، غير قابلة للزيادة إذا ثبتت في الذمة.[2]

**3- أنواع الإجارة:**

- **الإجارة التشغيلية:**

عقد بين طرفين على تمليك منفعة، يقوم من خلاله المصرف بشراء أصل من الأصول الثابتة بهدف تأجيره إلى الغير مقابل أقساط محددة خلال مدة زمنية معينة يرجع بعده الأصل إلى البنك ليعيد تأجيره مرة أخرى.[3]

- **الإجارة المنتهية بالتملك:**

هي إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجرة إلي المستأجرة وتشمل: الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة والإجارة عن طريق البيع بثمن رمزي أو غير رمزي يحدد في العقد أو عن طريق البيع قبل انتهاء مدة عقد الإجارة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة.[4]

---

[1]- رفعت السيد العوضي و آخرون، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف و النقود و الأسواق المالية**، الطبعة 01، المجلد 12، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، مصر ، 2010، ص166.

[2]- قتيبة عبد الرحمان العاني، مرجع سبق ذكره ، ص ص 128، 129.

[3]- محي الدين يعقوب منيزلي ابو الهول، **الإجارة كصيغة استثمارية متجددة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية** ، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور ،ماليزيا، 15-16 جوان 2010، ص06.

[4]- صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، الطبعة01، اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2011، ص330.

**ثانيا: القرض الحسن**

**1- تعريف القرض الحسن:**

يعرف القرض الحسن المعتمد لدي البنوك الإسلامية كما يلي:

تقديم البنك مبلغا محددا لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه ولوكان شركة أو حكومة حيث يضمن الآخذ للقرض سداد القرض الحسن تحمل أية أعباء، أو مطالبة بفوائد أو عوائد استثمار هذا المبلغ، أو مطابقة بأي زيادة من أي نوع بل يكتفي البنك بأن يسترد أصل المبلغ فقط.[1]

**2 – شروط القرض الحسن:**

للتمويل بالقرض الحسن مجموعة من الشروط، نوجزها في الآتي:[2]

✓ التحقق من مشروعية الأسباب المطلوب من أجلها هذا القرض وبالتالي بإجراء دراسة اجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في الميدان؛

✓ يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل إشهاد وكتابة فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ، ولايحل للمقرض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بالشرط؛

✓ على المقترض أن يرد القرض إلى المقرض نقدا أو بالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سداده على أقساط متساوية يتفق عليها؛

✓ يجب أن يكون القرض بدون فائدة أي بدون مقابل للتمويل؛

✓ أن يكون المال مملوكا للمقترض ذلك لأن الإقراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك؛

✓ أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا.

**ثالثا: البيع الآجل**

**1 – تعريف البيع الآجل:**

هو بيع السلعة بثمن مؤجل أعلى من ثمنها نقدا مع التحديد للزمن والثمن.[3]

أو هو البيع الذي يكون فيه دفع الثمن مؤجلا، أي أضيف دفع الثمن إلى أجل أي مدة مستقبلية، فهو وصف للبيع صورة لكنه للثمن معني وهو ضد البيع الحال أو البيع نقدا.[4]

---

[1]- شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية- دراسة تحليلية**، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2015،ص ص 62، 63.

[2]-سعيد بعزير، طارق مخلوفي، **تمويل المشاريع المصغرة بصفة القرض الحسن في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة الوادي، العدد 05جانفي،، الجزائر 2018، ص ص 102، 103.

[3]- خالد بن سعد بن محمد المقرن، **الأسس النظرية للاقتصاد إسلامي**، الطبعة 03، مكتبة المتنبي، الدمام، السعودية، 2013، ص 212.

[4]- عبد الستار أبو غدة، **البيع المؤجل، سلسلة محاضرات العلماء البارزين**، الطبعة 02، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2003، ص 15.

**1 – شروط البيع الآجل:**

يخضع بيع الآجل لمجموعة من الشروط أهمها:[1]

- ✓ تجوز زيادة الثمن عن الثمن العاجل (النقدي)؛
- ✓ يجوز عند المساومة ذكر ثمن المبيع نقدا أو ثمنه آجلا وثمنه مقسطا وبعدها لا يصح البيع دون تحديد الطرفين المتعاقدين لثمن واحد وآجل واحد؛
- ✓ يشترط أن يكون الآجل معلوما وكذلك مواعيد الأقساط، لنفي الجهالة وتجنب الخلافات؛
- ✓ لا يجوز التزام المشتري بأي زيادة على ثمن الشراء في حالة تأخره في الوفاء بالأقساط في مواعيدها المضروبة، لأن ذلك يعتبر ربا وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ يحق للبائع بالآجل أن يشترط حلول الأقساط قبل مواعيدها، كما يجوز له المطالبة في حال عدم التزام المشتري بمواعيد الأقساط؛
- ✓ لا يجوز اشتراط تأخير انتقال ملكية السلعة محل البيع على أرضية أن لثمن مؤخر السداد، حيث ينبغي على البائع تسليم السلعة المبيعة وأن لا يطالب المشتري بالسداد؛
- ✓ في حال استلام المشتري للسلعة وتلفها على يديه في تملك عليه، ولايجوز أن يرجع على البائع لمطالبته بأي التزام ؛
- ✓ يمكن القيام بإنزال جزء من ثمن البيع يتفق عليه تعجيل المشتري.

و الشكل الموالي يوضح أهم صيغ التمويل و الاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية:

**الشكل رقم 05: أهم صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية**

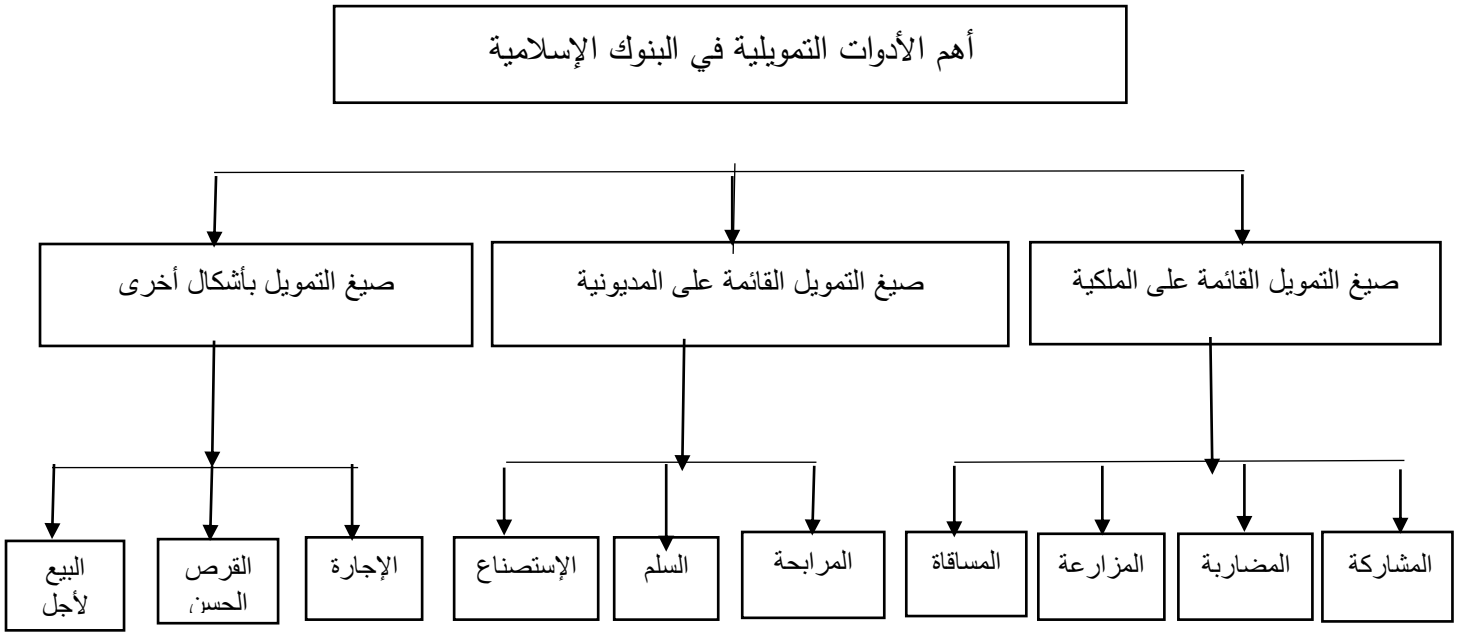


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

[1]– براني عبد الناصر أبو شهد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 202، 203.

**خلاصة الفصل:**

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية و تنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف و الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، و تهدف من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد و المجتمع و الاقتصاد ككل.

بالإضافة إلى ذلك فإن المصارف الإسلامية حققت نجاحا معتبرا في مجال نشاطها، و ذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية في قالب إسلامي، الأمر الذي ترك انطباعا و ارتياحا لدى الجمهور في الدول الإسلامية و غير الإسلامية نتيجة التكامل بين الأهداف الخاصة للبنك و الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع.

رغم ذلك فإن المصارف التقليدية تفرض وجودها على الساحة المصرفية، و تعتبر منافسا ذا خبرة طويلة بمقارنتها بالمصارف الإسلامية، و هو الامر الذي جعل هذه الأخيرة مطالبة باستحداث منتجات تمويلية و استثمارية لاستقطاب أكبر شريحة من المتعاملين.

# الفصل الثاني

# تجارب دولية في مجال الصيرفة الإسلامية

**تمهيد**

- **المبحث الأول:** تطور الصيرفة الإسلامية في العالم
- **المبحث الثاني** : واقع الصيرفة الإسلامية في الأردن
- **المبحث الثالث:** واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

**خلاصة الفصل الثاني**

**تمهيد:**

أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك و المؤسسات المالية الدولية و الأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي، و يعود إلى النمو الهائل الذي شهدته هذه الظاهرة إثر الطفرة النفطية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية و الخليجية خصوصا تزامنا مع صعود الصحوة الإسلامية على صعيد عالمي واسع، و تزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم و الأخلاق و أحكام الشريعة الإسلامية.

و قصد معرفة التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي و بالأخص على الساحة العربية الإسلامية، من خلال التطرق إلى دراسة تجارب دولية كالأردن و ماليزيا.

إن دراستنا لهذا الفصل تستدعي المرور للمباحث التالية:

**المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في العالم**

**المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الأردن**

**المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا**

## المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في العالم

تشهد الصيرفة الإسلامية منذ نشأتها تطورات هامة سواء على مستوي المنتجات أو مستوى الانتشار الجغرافي، أو حجم و آليات تعاملاتها، وكذلك على مستوى القوانين و التشريعات المنظمة لعملها خاصة بعد أزمة 2008، بعد أن أثبت خلال هذه الأزمة استقرارها و ثباتها، و رغم كل التطورات التي شهدتها لازالت تواجه العديد من التحديات التي وجب مواجهتها للنهوض أكثر بهذا المجال.

### المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في العالم

لقد خطت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي و يظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف دول العالم .

حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الموالي الذي يوضح حصص الأصول المصرفية الإسلامية في العالم :

**الشكل (06): حصص الأصول المصرفية الإسلامية في العالم لسنة 2020**

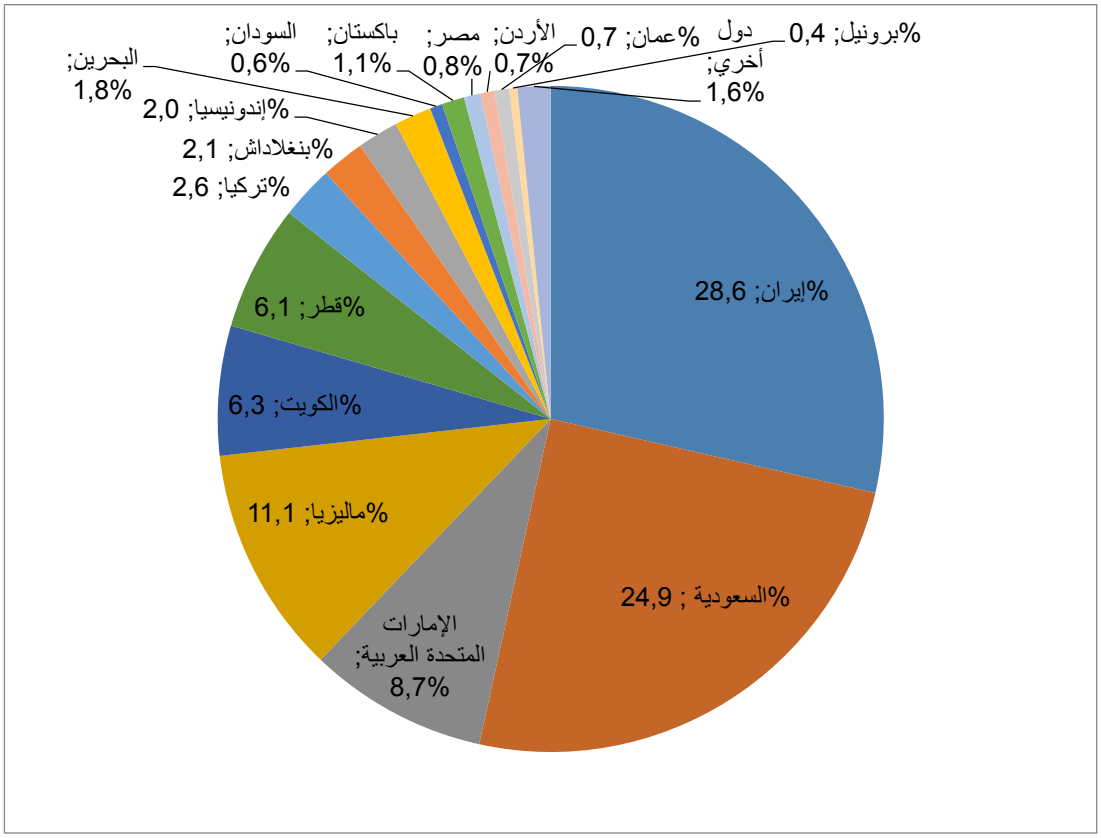


**المصدر**: ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2020.P15

نلاحظ أن إيران تستحوذ على 28.6% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية، وما ساعدها في ذلك أنها تتبع نظام مصرفي إسلامي كليا، تليها السعودية بـ 24.9% بعدها ماليزيا بـ 11.1%، ثم الإمارات فكانت نسبتها 8.7%، كما أن الدول العشرة الأولى تحوز على 94.2% من مجموع إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في العالم.

الجدول الموالي يوضح المصارف الإسلامية الأسرع نموا في العالم:

**جدول رقم (03): المصارف الإسلامية الأسرع نموا في العالم (بأصول تزيد عن 500 مليون دولار)**

| المرتبة | المصرف | البلد | حجم الأصول الإسلامية (مليون دولار) | نسبة النمو % |
|---|---|---|---|---|
| 1 | Ziraatkatilimbankasi | تركيا | 3776.18 | 80.29 |
| 2 | مصرف السلام - الجزائر | الجزائر | 747.06 | 61.52 |
| 3 | Gharzolhasanehmehriranbank | إيران | 3878.08 | 61.06 |
| 4 | Export Developmentbank of iran | إيران | 6855.93 | 60.05 |
| 5 | بنك وربة | الكويت | 5868.81 | 57.33 |
| 6 | Union banklimitet | بنغلاديش | 1614.65 | 56.91 |
| 7 | Tourismbank | إيران | 6312.99 | 52.03 |
| 8 | بنك الخرطوم | السودان | 2723.42 | 50.93 |
| 9 | بنك العز الإسلامي | سلطنة عمان | 1479.73 | 49.08 |
| 10 | بنك سورية الدولي الإسلامي | سوريا | 608.88 | 43.61 |

**المصدر**: اتحاد المصارف العربية، مجلة متخصصة شهرية، العدد496، مارس 2020:
http://www.uabonline.org/ar/research/financial

يظهر الجدول أعلاه المصارف الإسلامية العشرة الأكثر نموا في العالم بأصول تزيد عن 500 مليون دولار خلال سنة 2018م. وقد تصدر بنك Ziraatkatilimbankasi هذه القائمة و ذلك بنسبة نمو في الأصول بلغت 80.29%، و الملاحظ أن القائمة قد تضمنت ثلاث (03) مصارف إيرانية و يعود ذلك لكونها تنتهج نظام مصرفي إسلامي 100%، كما تبرز عدة مصارف من المنطقة العربية في هذه القائمة باعتبارها سوقا رئيسية لنمو الأصول الإسلامية، حيث تتضمن القائمة خمس (05) مصارف من الدول العربية و هي : الجزائر، الكويت، السودان، سلطنة عمان، و سوريا، و هذا يعكس تفوق المصارف الإسلامية العربية على الصعيد العالمي من حيث النمو و التوسع.

و الجدول الموالي يوضح النوافذ الإسلامية الأسرع نموا في العالم:

**جدول رقم (04): النوافذ الإسلامية الأسرع نموا في العالم (بأصول تزيد عن 500 مليون دولار)**

| المرتبة | المصرف | البلد | حجم الأصول الإسلامية (مليون دولار) | نسبة النمو % |
|---|---|---|---|---|
| 1 | بنك أبو ظبي الأول | الإمارات | 7203.23 | 86.28. |
| 2 | The bank of khyber | باكستان | 538.42 | 60.14 |
| 3 | banklimited Habib | باكستان | 1866.85 | 39.53 |
| 4 | United banklimited | باكستان | 599.25 | 33.22 |
| 5 | PTbankpermata | إندونيسيا | 1558.32 | 33.19 |
| 6 | PTbanktabunganpensiunannasional | إندونيسيا | 644.65 | 29.08 |
| 7 | PTbank BTN | إندونيسيا | 1728.41 | 29.08 |
| 8 | CIMB Group | ماليزيا | 24742.62 | 24.28 |
| 9 | نبك ظفار | سلطنة عمان | 997.24 | 27.28 |
| 10 | Citibank berhad | ماليزيا | 663.29 | 21.08 |

**المصدر**: اتحاد المصارف العربية: http://www.uabonline.org/ar/research/financial

الجدول أعلاه يظهر النوافذ الإسلامية الأسرع نموا في العالم بأصول تزيد عن 500 مليون دولار، حيث يتصدر بنك أبو ظبي الأول الإماراتي الصدارة بنسبة نمو تقدر بـ 86.28% ، كما يظهر أنه لكل من اندونيسيا و باكستان ثلاث (03) مصارف تتميز بسرعة نمو النوافذ الإسلامية فيها، تليهما ماليزيا ببنكين CIMB Group و البنك Citibank berhad، و يلاحظ من خلال الجدول أن المنطقة العربية كان حضورها متواضعا.

الشكل الموالي يوضح تطور إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا:

**الشكل (07) : تطور إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا ( 2001-2020)**

**الوحدة: مليون دولار أمريكي.**

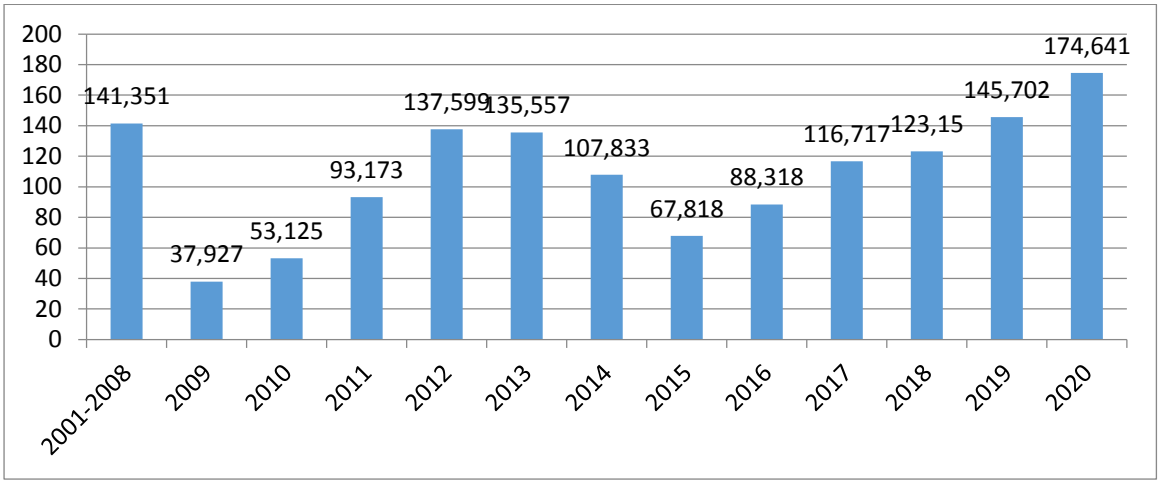


**المصدر :** IIFM, Sukuk Report, 9TH,2020 https://www.iifm.net

ولقد عرف إصدار الصكوك الإسلامية نقلة نوعية وكمية متميزة جاعلة منها الأداة التمويلية الأولى المطلوبة في السوقين النقدية والمالية، من حيث متطلبات تمويل البنية التحتية المرتفعة، وهذا في خضم التأثيرات العكسية لكل من السياسات النقدية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من خلال قرارات كل من البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والمصرف المركزي الأوروبي، إلا أنها استطاعت أن تشارك في رسم ملامح اقتصاد جديد فرضت فيه مبادئ الشريعة الإسلامية عنوانا للكفاءة الاقتصادية بعيدا عن كل المخاطر المالية.

✓ **من 2001 – 2007** ، نلاحظ أن سوق الصكوك الإسلامية شهد في البداية رواج معتبر، حققت فيه السوق المالية أرباح كبيرة بسبب كفاءة القرارات والتي ساهمت في تطوير المنتجات وهيكلة الأدوات المالية المبتكرة؛

✓ **سنة 2008** ، والتي تعد سنة الانحراف في سير صناعة الصكوك الإسلامية، بعد أن سجلت عائدات النفط تراجعا ملموسا بسبب أزمة الرهن العقاري المالية العالمية؛

✓ **من 2009 –2013** ، استمرت سوق الصكوك الإسلامية في النمو لتحقق أعلى معدل الإصدار والتي على رأسها تبني دول مجلس الخليج اصدارات جملة من الصكوك بفئات من المستوى الأول والثاني؛

✓ **من : 2014 – 2020** واصلت سوق الصكوك الإسلامية تحقيق معدلات اصدارات متزايدة،

وهذا يدل على أن سوق الصكوك أصبح محرك أساسي في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية خاصة بعد أن أصبح سوق الصكوك لا يقتصر على متدخلين مسلمين وعرب فقط.

**المطلب الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية على مستوى الساحة العربية و الإسلامية**

حققت المصارف الإسلامية نموا كبيرا جدا خلال السنوات العشرة الأخيرة في الساحة العربية على غرار ما حققته في الساحة العالمية، وذلك يعود الفضل في ذلك كونها السوق الأساسي الذي انطلق منه النظام الاقتصادي الإسلامي ككل.

**الجدول رقم (05): التوزيع الجغرافي للمصارف الإسلامية العربية بحسب البلد( المتوفرة بياناتها) لفترة الربع الثالث من 2021**
**الوحدة :مليون دولار**

| البلد | عدد المصارف | إجمالي الموجودات (مليون دولار) | متوسط حجم المصرف (مليون دولار) |
|---|---|---|---|
| السعودية | 4 | 255.914 | 63.979 |
| الإمارات العربية | 6 | 157.606 | 26.268 |
| الكويت | 5 | 133.372 | 26.674 |
| قطر | 5 | 131.110 | 26.222 |
| البحرين | 8 | 64.358 | 8.045 |
| مصر | 3 | 18.816 | 6.272 |
| الأردن | 3 | 12.987 | 4.329 |
| السودان | 10 | 11.572 | 1.157 |
| العراق | 24 | 7.608 | 317 |
| سلطنة عمان | 2 | 5.845 | 2.923 |
| الجزائر | 2 | 3.461 | 1.731 |
| اليمن | 4 | 3.280 | 820 |
| فلسطين | 2 | 3.258 | 1.629 |
| تونس | 1 | 1.741 | 1.741 |
| سوريا | 2 | 1.259 | 630 |
| المجموع | 81 | 812.187 | - |

**المصدر**: اتحاد المصارف العربية، مجلة متخصصة شهرية، العدد496، مارس 2020، ص08.
www.uabonline.org

الملاحظ من الجدول أعلاه أنه خلال سنة 2020 فإن السعودية تحتل صدارة المصارف العربية من حيث إجمالي الموجودات بـ 255.914 مليون دولار و متوسط حجم المصارف بـ 63.979 مليون دولار ، تليها الإمارات العربية المتحدة ، و تحتل سوريا آخر الترتيب بإجمالي موجودات يقدر بـ 1.259 مليون دولار، ومتوسط حجم المصرف بـ 630 مليون دولار، أما من حيث عدد المصارف فتتصدر العراق الترتيب بـ 24 مصرفا إسلاميا تليها السودان بـ 10 مصارف إسلامية، و تحتل تونس المرتبة الأخيرة بمصرف إسلامي واحد.

الجدول الموالي يوضح البيانات المالية للمصارف الإسلامية العربية:

**الجدول رقم (06): البيانات المالية للمصارف الإسلامية العربية المتوفرة بياناتها لسنتي 2020-2021.**

**الوحدة: مليون دولار**

| المصرف | البلد | الودائع | | القروض | | حقوق الملكية | | الأرباح | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2020 | الربع الثالث 2021 | 2020 | الربع الثالث 2021 | 2020 | الربع الثالث 2021 | 2020 | الربع الثالث 2021 |
| مصرف الراجحي | السعودية | 102.035 | 127.555 | 84.19 | 112.254 | 15.498 | 16.97 | 2.825 | 2.862 |
| بنك دبي الإسلامي | الإمارات | 56.065 | 58.297 | 53.55 | 52.479 | 11.743 | 11.074 | 860 | 836 |
| بيت التمويل الكويتي | الكويت | 51.55 | 54.39 | 44.484 | 53.082 | 6.93 | 7.7 | 607 | 702 |
| مصرف قطر الإسلامي | قطر | 32.457 | 35.382 | 32.712 | 34.918 | 6.375 | 6,7,68 | 831 | 692 |
| مصرف الإنماء | السعودية | 31.854 | 31.107 | 29.652 | 32.351 | 6.514 | 8.044 | 524 | 557 |
| مصرف أبو ظبي الإسلامي | الإمارات | 27.573 | 29.132 | 27.573 | 22.984 | 5.217 | 5.431 | 437 | 436 |
| مصرف الريان | قطر | 18.933 | 21.473 | 23.622 | 23.904 | 4.009 | 4.129 | 599 | 474 |
| بنك البلاد | السعودية | 19.615 | 21.959 | 18.697 | 21.813 | 2.864 | 3.165 | 157 | 336 |
| بنك دخان | قطر | 14.803 | 20.014 | 16.082 | 21.562 | 3.161 | 3.771 | 156 | 247 |
| مجموعة البركة المصرفية | البحرين | 18.306 | 17.718 | 16.548 | 17.425 | 2.222 | 2.133 | 166 | 94 |
| بنك الجزيرة | السعودية | 18.134 | 19.804 | 14.39 | 15.584 | 3.03 | 3.645 | 9 | 207 |
| بنك بوبيان | الكويت | 16.846 | 18.068 | 15.908 | 17.615 | 2.067 | 2.44 | 111 | 104 |
| مصرف الإمارات الإسلامي | الإمارات | 14.808 | 13.318 | 11.111 | 11.533 | 2.286 | 2.347 | -131 | 219 |
| بنك قطر الدولي الإسلامي | قطر | 10.692 | 10.808 | 11.13 | 10.263 | 2.287 | 2.353 | 258 | 231 |
| البنك الأهلي المتحد | الكويت | 9.922 | 10.381 | 10.269 | 10.801 | 1.66 | 2.31 | 98 | 90 |
| مصرف الشارقة الإسلامي | الإمارات | 9.15 | 10.001 | 7.969 | 8.046 | 2.082 | 2.099 | 111 | 125 |
| بنك وربة | الكويت | 7.762 | 8.065 | 8.237 | 8.168 | 924 | 924 | 19 | 31 |
| بنك الكويت الدولي | الكويت | 5.425 | 6.248 | 6.527 | 6.934 | 1.162 | 1.176 | 0 | 13 |
| بتك الإثمار | البحرين | 5.151 | 5.514 | 4.515 | 4.659 | 133 | 118 | -36 | -6 |
| بتك فيصل الإسلامي | مصر | 6.162 | 6.974 | 3.598 | 4.304 | 915 | 1.085 | 131 | 171 |
| بيت التمويل الخليجي | البحرين | 1.298 | 1.35 | 1.267 | 1.276 | 1.186 | 1.208 | 49 | 68 |
| مصرف السلام | البحرين | 4.817 | 5.54 | 3.212 | 3.486 | 748 | 796 | 24 | 43 |
| البتك الإسلامي الأردني | الأردن | 5.902 | 5.902 | 4.805 | 4.805 | 669 | 669 | 74 | 74 |
| مصرف عجمان | الإمارات | 3.873 | 3.778 | 4.618 | 4.356 | 681 | 701 | 15 | 17 |
| مصرف أبو ظبي الإسلامي | مصر | 3.993 | 4.644 | 2.556 | 2.784 | 328 | 415 | 73 | 71 |
| بيت التمويل الكويتي – البحرين | البحرين | 2.924 | 3.235 | 2.673 | 2.853 | 445 | 473 | 41 | 44 |
| بتك الخرطوم | السودان | 4.122 | 4.122 | 713 | 713 | 342 | 342 | 21 | 21 |
| مصرف الهلال | الإمارات | 2.735 | 2.735 | 2.384 | 2.384 | 447 | 447 | 4 | 4 |
| بنك نزوي | سلطنة عمان | 2.401 | 2.789 | 1.791 | 1.942 | 415 | 615 | 29 | 24 |
| البنك العربي الإسلامي الدولي | الأردن | 3.165 | 3.165 | 2.279 | 2.279 | 345 | 345 | 43 | 43 |
| بنك البحرين الإسلامي | البحرين | 1.816 | 2.037 | 2.029 | 2.203 | 255 | 329 | -33 | 9 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المصرف الخليجي التجاري | البحرين | 1.279 | 1.349 | 1.513 | 1.591 | 377 | 391 | 21 | 23 |
| بنك صفوة الإسلامي | الأردن | 322 | 322 | 727 | 727 | 218 | 21814 | 14 | 14 |
| بنك العز الإسلامي | سلطنة عمان | 1.882 | 1.882 | 1.835 | 1.835 | 261 | 261 | -20 | -20 |
| بنك البركة -الجزائر | الجزائر | 1.303 | 1.428 | 1.491 | 1.274 | 197 | 218 | 44 | 53 |
| بنك التضامن الإسلامي | اليمن | 1.74 | 1.74 | 256 | 256 | 335 | 335 | 4 | 4 |
| البنك الإسلامي العربي | فلسطين | 1.222 | 1.365 | 945 | 999 | 120 | 128 | 8 | 10 |
| مصرف الزيتونة | تونس | 1.127 | 1.653 | 1.21 | 1.392 | 124 | 180 | 9 | 19 |
| مصرف الجزيرة السوداني الاردني | السودان | 113 | 113 | 19 | 19 | 28 | 28 | 40 | 40 |
| (ABC) الإسلامي | البحرين | 464 | 240 | 1.394 | 877 | 292 | 294 | 29 | 27 |
| بنك ام درمان الوطني | السودان | 1.292 | 1.292 | 370 | 370 | 164 | 164 | 33 | 33 |
| البنك الإسلامي الفلسطيني | فلسطين | 885 | 885 | 1.093 | 1.093 | 123 | 123 | 11 | 11 |
| بنك فيصل الإسلامي السوداني | السودان | 1.168 | 1.168 | 449 | 449 | 61 | 61 | 2 | 2 |
| مصرف السلام | الجزائر | 871 | 871 | 803 | 803 | 149 | 149 | 24 | 24 |
| كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية | العراق | 426 | 491 | غ م | غ ,م | 470 | 480 | 8 | 6 |
| بنك سورية الدولي الإسلامي | سوريا | 225 | 424 | 245 | 321 | 34 | 67 | 20 | 28 |
| مصرف جيهان للإستثماروالتمويل الإسلامي | العراق | 296 | 284 | 14 | 19 | 215 | 198 | 3 | 4 |
| بنك قطر الأول | قطر | 338 | 358 | 130 | 111 | 193 | 154 | -61 | 18 |
| مصرف سبا الإسلامي | اليمن | غ, م | غ, م | غ, م | غ, م | 44 | 44 | غ, م | غ, م |
| بنك البركة الإسلامي | السودان | 547 | 547 | 228 | 228 | 45 | 45 | 26 | 26 |
| مصرف العراق الإسلامي للاستثمار والتنمية | العراق | 192 | 242 | 104 | غ, م | 222 | 189 | 12 | 6 |
| المصرف الوطني العراقي | العراق | 241 | 241 | 329 | 329 | 226 | 226 | غ, م | غ, م |
| بنك التضامن الإسلامي | السودان | 329 | 329 | 182 | 182 | 38 | 38 | 12 | 12 |
| مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل | العراق | 102 | 225 | 83 | 135 | 193 | 178 | 0 | 4 |
| مصرف العطاء الإسلامي للتنمية والاستثمار | العراق | 44 | 37 | 11 | 8 | 202 | 352 | -2 | 3 |
| بنك النيل الازرق | السودان | 4 | 4 | 369 | 369 | 99 | 99 | 53 | 53 |
| مصرف إيلاف الإسلامي | العراق | 22 | 80 | 58 | 56 | 200 | 177 | -0.2 | 1.3 |
| بنك الشام | سوريا | 41 | 180 | 40 | 66 | 25 | 45 | 13 | 19 |
| المصرف الدولي الإسلامي | العراق | 71 | 135 | 75 | 148 | 77 | 112 | 1 | 1 |
| البنك السوداني الفرنسي | السودان | 222 | 222 | 123 | 123 | 13 | 13 | 9 | 9 |
| مصرف الطيف الإسلامي | العراق | 59 | 99 | 1 | 65 | 119 | 140 | 2 | 2 |
| مصرف اليمن البحرين الشامل | اليمن | 206 | 206 | 153 | 153 | 31 | 31 | 7 | 7 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصرف زين العراق | العراق | 33 | 70 | 84 | 90 | 177 | 171 | غ, م | 2 |
| مصرف الثقة الإسلامي الدولي | العراق | 24 | 44 | 21 | 18 | 193 | 173 | 4 | -1 |
| مصرف الثروة الحيوانية | السودان | 189 | 189 | 82 | 82 | 26 | 26 | 14 | 14 |
| مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل | العراق | 52 | 28 | 16 | 11 | 195 | 172 | 1 | -2 |
| مصرف القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل | العراق | 17 | 17 | 47 | غ, م | 195 | 176 | 2 | 0.3 |
| مصرف الأنصاري الإسلامي | العراق | 22 | 37 | 19 | 34 | 114 | 137 | -1 | -1 |
| مصرف آسيا العراق الإسلامي | العراق | 22 | 37 | 19 | 34 | 114 | 137 | -1 | -1 |
| مصرف العربية الإسلامي | العراق | 35 | 0.3 | 2.3 | 5 | 191 | 171 | 117 | -1 |
| مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار | العراق | 104 | 94 | 197 | 175 | 92 | 83 | 1.655 | 817 |
| مصرف القابض الإسلامي للتمويل والاستثمار | العراق | 2 | 8 | 133 | 0.2 | 185 | 169 | 4 | -0.6 |
| مصرف الراجح الإسلامي للاستثمار والتمويل | العراق | 3 | 2 | 131 | 127 | 189 | 170 | -8 | 1 |
| مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل | العراق | 22 | 17 | 59 | 51 | 121 | 144 | 4 | 6 |
| مصرف نور العراق الإسلامي | العراق | 1 | 3 | 70 | 40 | 201 | 173 | 0 | -0.4 |
| البنك العربي السوداني | السودان | 144 | 144 | 27 | 27 | 13 | 13 | 3 | 3 |
| مصرف المشرق العربي الإسلامي للاستثمار | العراق | 14 | 10 | 10 | 18 | 114 | 137 | 1 | -0.4 |
| بنك الأمل للتمويل الاصغر | اليمن | 62 | 62 | 6 | 6 | غ, م | غ, م | غ, م | غ, م |
| مصرف أمين العراق للاستثمار والتمويل الإسلامي | العراق | 9 | 28 | 4 | 16 | 75 | 103 | -2 | غ, م |
| مصرف النهرين الإسلامي | العراق | 9 | 12 | 79 | 57 | 118 | 103 | 1 | 0.3 |
| المجموع العام | | 536.299 | 589.127 | 486.85 | 536.896 | 94.541 | 101.831 | 10.259 | 10.179 |

**المصدر**: اتحاد المصارف العربية، مجلة متخصصة شهرية، العدد496، مارس 2020، ص ص 08، 11.

من خلال البيانات المالية المتوفرة عن المصارف الإسلامية في الدول العربية في الجدول أعلاه يتضح أن الأداء المالي للبنوك الإسلامية يشهد نموا و ازدهارا كبيرا، حيث أن للسعودية الريادة في ذلك من خلال مصرف الراجحي، يليها كل من الإمارات و قطر و البحرين أيضا تتميز مصارفها بأداء مالي عالي و بتحقيقها لأرباح معتبرة بدرجات متفاوتة فيما بينهم، كذلك فإن الجزائر و مصر رغم أن لكلاهما مصرفين فقط فإن مصارفهما لها أداء مالي مقبول و تحقق أرباحا، على عكس كل من السودان و العراق فرغم امتلاكهما للعديد من المصارف الإسلامية إلا أن الإداء المالي فيهم ضعيف نوعا ما و لا يرقى للمستوى المطلوب مقارنة بعدد المصارف العاملة في كل منهما و منها من يتعرض للخسائر.

**المطلب الثالث: تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية**

رغم النتائج التي حققتها الصناعة المصرفية على المستوى الإقليمي والدولي إلا أنها تواجه العديد من التحديات على هذا المستوى ومن أهمها:

✓ الشعور المعادي للإسلام في بعض الدوائر الغربية وتزايد المزاعم في بعض المجتمعات الدولية بارتباط المؤسسات المصرفي والمالية الإسلامية بأنشطة تمويل المنظمات الإرهابية وأنشطة غسيل الأموال والإجراءات التضييقية التي تمارسها بعض السلطات النقدية الدولية بحق هذه المؤسسات؛

✓ الصعوبات التي تظهر أمام المؤسسات المصرفية والمالية والإسلامية جراء تطبيق بازل (2)، حيث أن المعايير الدولية لم تراعي الطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات باعتبارها قائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر؛

✓ مشكلة النقص في فرص التوظيف ونمو فوائض السيولة لدى المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية عموما؛[1]

✓ إن الأنظمة المصرفية في العديد من الدول العربية والإسلامية وحتى غيرها لأتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي مما يوجد حالة من عدم التكافؤ بينها وبين المصارف الإسلامية؛[2]

✓ الافتقار إلى وجود سوق مالية إسلامية ودولية منظمة؛

✓ ضعف التنسيق والعمل المشترك داخل وحدات الصناعة المصرفية الإسلامية رغم إنشاء عدد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تعني بالشأن المالي الإسلامي؛

✓ تعدد هيئات الرقابة الشرعية وتعدد المصادر والاسانيد وجود هيئة موحدة تعمل على توحيد مصادر الفتوى، وأيضا اختلاف وجهات النظر فيها بالنسبة لأدوات الهندسة المالية وأدوات التمويل والاستثمار الجديدة؛

✓ ضعف في دور هيئات الرقابة الشرعية، ويبرز التحدي في قدرة هذه الهيئات على النمو السريع من حيث الكم والنوع، لمواكبة التطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية وانتشار البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمعدل لم يسبق له مثيل في البلاد الإسلامية وغير الإسلامية؛

✓ عمل المصارف الإسلامية في بيئة قانونية و ثقافية واجتماعية واقتصادية وإدارية غير ملتزمة بالشريعة الإسلامية؛

✓ انخفاض درجة الشفافية في عرض العمليات التي قامت بها المصارف الإسلامية. [3]

---

[1]– سويسي الربيع، يحياوي عبد الحفيظ، **التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، يومي 17–18 ديسمبر 2019، ص1742.

[2]– نهاد عبد الكريم أحمد، **الصناعة المصرفية الإسلامية المفهوم و الفلسفة تحديات التي تواجهها و الآفاق المستقبلية لها**، مجلة العلوم الاقتصادية– الادارية، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 15/14، العراق، لسنة 2008، ص–ص 193،177.

[3] – سويسي الربيع، يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره ، ص1743.

## المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الأردن

رغم الظهور المتأخر للمصارف الإسلامية في الأردن، إلا أنها تمكنت خلال العقود القليلة الماضية أن تثبت قدرتها على تلبية حاجات العملاء، وكفاءتها في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل متوازن بين القطاعات، وأثبتت فعاليتها في تقديم الخدمات والأنشطة الاجتماعية، وذلك نتيجة تضافر جهود كافة الجهات، هذا ما يجعلها من التجارب الرائدة برغم وجود بعض التحديات تستطلع لتحقيقها.

### المطلب الأول: نشأة وتطور المصارف الإسلامية في الأردن

شهدت الصيرفة الإسلامية الأردنية ارتفاعا كبيرا في حجم أصولها خلال السنوات الماضية، مما يعكس زيادة الطلب من قبل الأفراد و الشركات على التمويل الإسلامي، وهذا نتيجة للتطور الملحوظ الذي شهدته الصيرفة الإسلامية في الأردن منذ نشأتها إلى وقتنا هذا.

#### أولا: نشأة الصيرفة الإسلامية في الأردن

إن ظهور المصارف الإسلامية في الأردن قد تزامن مع ظهور حركة المصارف الإسلامية في مختلف دول الوطن العربية خلال النصف الأول من عقد السبعينات بتأسيس البنك الإسلامي الأردني سنة 1978 يتبعه بعد فترة طويلة تأسيس ثلاث بنوك أخرى.[1]

وتتمثل المصارف العاملة بالأردن بالترتيب حسب تاريخ تأسيسها في:

**1 – البنك الإسلامي الأردني:**

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار كشركة مساهمة عامة محدودة سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978 حيث باشر الفرع الأول عمله في 1979/09/22، وتم إلغاء القانون المذكور، واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية رقم (28) سنة 2000 وأصبح ساري المفعول 2000/08/02، وبهذا يعد البنك الإسلامي الأردني أول بنك يؤسس في الأردن، برأس مال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار أردني.[2]

وخلال عام 2021 أصبحت شبكة فروع ومكاتب البنك تتكون من 84 فرعا و25 مكتبا مصرفيا وبلغ عدد موظفين البنك 2439 موظفا بنهاية عام 2021.[3]

**2 – البنك العربي الإسلامي الدولي:**

بدأ البنك العربي الإسلامي الدولي بممارسة أعماله المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في التاسع من نشاط 1998 تلبية للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محليا في الأسواق العربية والإسلامية.

---

[1] – حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص ص 47.

[2] – نفس المرجع، ص ص 47، 48.

[3] –البنك الإسلامي الأردني، **التقرير السنوي الثالث و الأربعون 2021**، ص22. متاح على الموقع الالكتروني www.jordanislaicbank.com

وقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات 1989 وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 1997/03/30.[1]

**3 – بنك الأردن دبي الإسلامي (بنك صفوة الإسلامي):**

في العام 2007 بدأ بنك الأردن الإسلامي مع شركة الأردن دبي كابيتال بإجراء مباحثات مع المساهمين في بنك الإنماء الصناعي والحكومة الأردنية بهدف الحصول على حصة أغلبية في بنك الإنماء الصناعي وتحويله وإعادة هيكلته ليصبح بنك تجاري إسلامي متكامل.

وقد أصبح يطلق عليه بنك صفوة الإسلامي، وهو مسجل في سجل الشركات تحت رقم 8 بصفته الحلف القانوني لبنك الإنماء الصناعي والذي تم تأسيسه بموجب القانون رقم 5 لسنة 1972 والملغي بموجب قانون إلغاء بنك الإنماء الصناعي رقم 26 لعام 2008.[2]

**4 – مصرف الراجحي:**

تم افتتاح مصرف الراجحي في المملكة الأردنية الهاشمية نهاية شهر أذار عام 2011، و أصبح جزء من الجهاز المصرفي الإسلامي الأردني مما سيطبق ميزة جديدة للبنوك الإسلامية الأردنية.

ولقد حدد قانون البنوك الأردني لسنة 2000 و في مادته الثانية معني البنك بأنه: شركة يرخص لها ممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص.[3]

**ثانيا: تطور حجم الصيرفة الإسلامية في الأردن**

تمكنت الصيرفة الإسلامية في الأردن من الانتقال من مجرد أداة مالية إلى مصدر هام لتمويل الموازنة العامة للبلاد.

وقد شهدت المصارف الإسلامية الأردنية تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية يظهر تنامي حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الأردن من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (07): تطور إجمالي المصارف المتوافقة مع الشريعة من 2015 إلى 2019.**

| البند | الوحدة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد المصارف المتوافقة مع الشريعة** | العدد | 04 | 04 | 04 | 04 | 04 |
| **إجمالي أصول المصارف المتوافقة مع الشريعة** | مليون دينار أردني | 6.809.22 | 7.384.16 | 7.673.05 | 7.927.03 | 8.236.15 |

**المصدر:** الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي www.amf.org

[1] – حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره ، ص50.

[2] – نفس المرجع، ص 51.

[3] – الموقع الرسمي لبنك الصفوة الإسلامي، www.safwabank.com .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المصارف الإسلامية في الأردن اقتصرت على أربع مصارف منها ثلاث محلية أما البنك الراجحي فهو أجنبي، كما أن إجمالي أصول المصارف الإسلامية شهد تطورا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية حيث يسجل نمو وتزايد من سنة إلى أخرى وقد بلغ سنة 2019 مبلغ 8.236.15 مليون دينار أردني.

**المطلب الثاني: تجربة الأردن في الصيرفة الإسلامية**

تميزت الصيرفة الإسلامية بالأردن بالتطور النسبي بحيث يلاحظ تحسنا في أدائها حتى انه تمكن أحد أهم مصارفها الإسلامية البنك الإسلامية البنك الإسلامي الأردني من افتكاك عدة جوائز دولية والحصول على التصنيف الائتماني من عدة هيئات مختصة وهذا راجع إلى مجموعة من الإجراءات التي اتبعتها الدولة الأردنية لتنظيم عمل المصارف ولتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي حيث أن واقع الصيرفة الإسلامية في الأردن من خلال تجربة البنك الإسلامي الأردني تتميز بما يلي:

**أولا: الواقع التشريعي**

فقد خص البنك المركزي الأردني المصارف الإسلامية بفصل خاص في قانون البنوك الأردنية يتناول الأطر العامة التي تحكم عمل المصارف الإسلامية من خلال فرض البنك المركزي الأردني على المصارف الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال تطبيق الآراء المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، ولهذه الغاية التزمت المصارف الإسلامية بتعين هيئة للرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل وأعطي القانون الهيئة العامة للمساهمين صلاحية أعضاء الهيئة، بينما أعطي صلاحية العزل لمجلس إدارة المصرف، من خلال إصدار قرار يعلل ذلك، على أن يصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء، وعلى أن يتبع القرار بموافقة الهيئة العامة للمساهمين، ويتم إبلاغ البنك المركزي بقرار العزل أو التعيين.[1]

**ثانيا: الواقع التنظيمي**

تعد الرقابة الشرعية لبنك صفوة الإسلامي والبنك العربي الإسلامي الدولي أكثر الهيئات استقلالا تنظيما، حيث يظهر الهيكل التنظيمي ارتباط الهيئة مع المساهمين، بينما ترتبط هيئة الرقابة الشرعية للبنك الأردني مع مجلس الإدارة، لكن هذا لا يعبر عن الاستقلال الحقيقي، لأن الاستقلال التنظيمي الأفضل يكون من خلال وجود الهيئة خارج الهيكل التنظيمي للمصرف لأن الموقع يعكس جهة التكليف بالعمل ومن تم التبعية، وهذا ما يشكل ضغط على الهيئة.[2]

[1] – عبد الله محمد البدارين و عماد رفيق بركات، **استقلال الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية الأردنية– الواقع و المأمول**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البت عمادة البحث العلمي، مج(15)، ع(1)، الأردن، 2019، ص 445.

[2] – نفس المرجع، ص445

**ثالثا: الحوكمة في المصارف الإسلامية**

**1 – تعريف الحوكمة:**

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE على أنها: نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الاعمال والرقابة عليها حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الوجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل: مجلس الإدارة والمدرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الشركة.[1]

**2 – أهمية الحوكمة في المصارف الإسلامية:**

- ✓ ضمان الالتزام الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية من خلال التأكد من الالتزام بالمبادئ الكلية للشريعة الإسلامية؛
- ✓ تعزيز الاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصالح؛
- ✓ الالتزام بالأساسيات العامة للحوكمة، وانضباط الوجبات الائتمانية في المعاملات المصرفية الإسلامية
- ✓ وأعمال القيمة المضافة المتعلقة بالجانب الشرعي للحوكمة.[2]

**3 – مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية:**

- ✓ وضع إطار شامل لضوابط الإدارة؛
- ✓ إعداد وعرض القوائم يتم وفق المعايير المحاسبية؛
- ✓ الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعتها؛
- ✓ اعتماد استراتيجية استثمار سليمة وملائمة؛
- ✓ آلية الحصول على الفتوى وتطبيقها و تنسيقها؛
- ✓ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية و الإفصاح عنها؛
- ✓ الإفصاح عن المعلومات الأساسية و الجوهرية.[3]

**4 – تجربة البنك الإسلامي الأردني الرائدة في تطبيق الحوكمة:**

وتبرز ريادة البنك الأردني الإسلامي من خلال ما يلي:[4]

**4 – 1 – ريادة البنك الإسلامي الأردني في تطبيقه للحوكمة:**

أعادت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) ومقرها البحرين تصنيف الجودة الشرعية للبنك وذلك للعام الثامن على التوالي، وذلك لاستمرارية تطبيق البنك لأعلى درجات الامتثال والالتزام بمبادئ وأحكام

[1] – شارفي ناصر، رجراج سليمة، **دور الحكومة في تفصيل مساهمة البنوك الإسلامية في التمويل الإسلامي**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة لونيسي علي البليدة 2، العدد 16، الجزائر، جوان 2017، ص 424.

[2] – رفيق يوسفي، سارة عزايزية، **تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية– تجربة البنك الإسلامي الأردني**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، العدد05، الجزائر، جوان 2018، ص192.

[3] – رفيق يوسفي، سارة عزايزية، مرجع سبق ذكره ، ص195

[4] – نفس المرجع، ص–ص 197–199.

الشريعة من خلال هيكل الحوكمة الشرعية للبنك والذي يتماشى مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وبين التقرير الصادر عن الوكالة نهاية شهر جانفي لسنة 2016 أن منح البنك لهذا التصنيف جاء بناء على:

* تطبيقه السليم لممارسة الحوكمة وفق تعديلات البنك المركزي الأردني وذلك عن طريق:

- وجود بيئة رقابة شرعية في البنك تتألف من أربعة أعضاء ذوي مؤهلات وخبرات؛
- تأسيس البنك لدائرة تدقيق شرعي داخلي تقدم تقاريرها مباشرة لهيئة الرقابة؛
- كما يدير البنك برامج تدريبية شاملة لموظفيه لتزويدهم بالخبرة والمعرفة؛
- مواصلة البنك تطوير وابتكار منتجات جديدة والمشاركة في مختلف المؤتمرات.

* كما أشاد التقرير بامتثال البنك لأفضل الممارسات الموصي بها لدى المجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) فيما يتعلق بشفافية.

**4 – 2 – الالتزام بالحوكمة المؤسسية:**

✓ تشكيل لجنة منبثقة عن المجلس تسمي " لجنة الحاكمية المؤسسية " تتألف من رئيس المجلس وأثنين من الأعضاء مستقلين؛

✓ تضمين تقرير مجلس الإدارة السنوي بتقرير الجمهور يبين وجود الدليل، ويوضح مدي الالتزام ببنوده مع ذكر أسباب عدم الالتزام؛

✓ يوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل.

**4 – 3 – المبادئ والمرتكزات الأساسية للحوكمة المؤسسية:**

✓ الفصل بين منصبي المجلس والرئيس التنفيذي؛

✓ أن يكون رئيس المجلس عضوا غير تنفيذي؛

✓ وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها الصلاحيات والمسؤوليات؛

✓ الحرص على تحقيق العدالة في معاملة جميع الجهات؛

✓ الشفافية والإفصاح يمكن جميع الجهات من تقييم وضع البنك وأدائه؛

✓ الحرص على تحقيق مبادئ الملاءمة في كل أعضاء المجلس والهيئة والإدارة التنفيذية.

**4 – 4 – مهام مجلس الإدارة:**

✓ الإشراف العام ورسم الاستراتيجيات؛

✓ الإدارة التنفيذية العليا؛

✓ التدقيق الداخلي والخارجي؛

✓ إدارة المخاطر ؛

✓ الامتثال؛

✓ القيم السلوكية وتعارض المصالح؛

- ✓ تقييم الأداء وتحديد المكافآت؛
- ✓ الشفافية والإفصاح.

**4 – 5 – مهام الإدارة التنفيذية العليا:**

- ✓ إعداد الاستراتيجيات والسياسات وتطويرها والعمل على تطبيقها؛
- ✓ إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وتقديمها إلى لجنة التدقيق.

**4 – 6 – هيئة الرقابة الشرعية:**

- ✓ تعيين الهيئة بناء على توصية المجلس مدة أربع سنوات قابلة للتجديد لا يقل أعضاء الهيئة عن ثلاثة اشخاص؛
- ✓ ملاءمة عضو الهيئة بتوافر شروط فيمن يشغل رئاسة الهيئة؛
- ✓ استقلالية عضو الهيئة؛
- ✓ تحديد مهام ومسؤوليات الهيئة.

**4 – 7 – بيئة الضبط والرقابة الداخلية والشرعية:**

- ✓ أنظمة الضبط والرقابة الداخلية؛
- ✓ دائرة التدقيق الداخلي؛
- ✓ دائرة التدقيق الشرعي الداخلي؛
- ✓ دائرة التدقيق الخارجي؛
- ✓ دائرة إدارة المخاطر؛
- ✓ دائرة الامتثال.

**4 – 8 – العلاقة مع المساهمين:**

يقوم البنك بالإجراءات المناسبة لضمان حصول المساهمين على حقوقهم.

**4 – 9 – حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك:**

يعمل البنك على المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، سواء كانت هذه الحسابات للاستثمار المطلق أم للاستثمار المقيد.

**رابعا: المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية**

**1 – تعريف المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية:**

هي التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المترابطة به والمتأثرة بنشاطه سواء بداخله أو خارجه بهدف إرضاء الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالح مختلف الهيئات.[1]

[1] – العمري أصيلة، مهاوات لعبيدي، **تبني المسؤولية الاجتماعية كأحد متطلبات الصيرفة الإسلامية– تجربة مجموعة البركة المصرفية**، مجلة الدراسات الاقتصادية و العالمية، جامعة الشهيد حمي لخضر الوادي، العدد 10، ج3، الجزائر، 2017، ص255.

**2 – أهداف المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية الأردني:**

لقد تحصل البنك الإسلامي الأردني على شهادة تقدير ISO 26000 من منظمة الأيزو العالمية لمشاركته في استخدام توجيهات الأيزو لمشروع المسؤولية الاجتماعية ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يسعي برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية إلى الالتزام بتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- ✓ الاعتماد على الطاقة المتجددة بنسبة 50 من استهلاك البنك للخمس سنوات القادمة؛
- ✓ حماية البيئة وتخفيض الأثر السلبي عليها؛
- ✓ نشر ثقافة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بين الأطراف ذات العلاقة؛
- ✓ التطوير المهني للموظفين وتدريبهم بمعدل 40 ساعة تدريبية / سنة /موظف؛
- ✓ الاستمرار في تقديم الدعم والتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمويل الحرفين والمهنيين؛
- ✓ العمل على زيادة الشمول المالي.[1]

**3 – الدور الاجتماعي للبنك الإسلامي الأردني:**

إن خدمة البنك للمجتمع وتوفيره البديل الحلال للاحتياجات المصرفية في الأردن يتعدى تعظيم العوائد المالية إلى تعزيز القيم الإسلامية في التعامل وتوثيق أواصر الترابط والتكافل في المجتمع ويظهر ذلك من خلال:[2]

**3 – 1 – القروض الحسنة:**

يقوم البنك الإسلامي الأردني ومند أن بدأ في ممارسة أعماله بتقديم قروض حسنة (بدون فائدة) للمواطنين لمواجهة بعض الحالات الاجتماعية كالعلاج والتعليم والزواج، وقد بلغ حجم القروض الحسنة التي منحها البنك خلال عام 2012 حوالي 23.3 مليون دينار، واستفاذ منها 1906 ألف مواطن، ومن ضمنها القروض الحسنة التي يتم تقديمها للشباب المقبلين على الزواج بالتنسيق مع جمعية العفاف الخيرية والتي بلغ مجموعها حوالي 430 ألف دينار استفاد منها 431 شاب.

✓ كما تم منح 42 متعاملا قروض حسنة بلغت حوالي 7.6 مليون دينار وذلك استجابة لبرنامج البنك المركزي الأردني لواجهة أزمة كورونا والاتفاقية متوسطة الأجل.

✓ أما العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض الحسنة التي قدمها البنك مند بداية تأسيسه حتى نهاية 2021 فقد كان حوالي 535 ألف مواطن بقيم إجمالية حوالي 391.3 مليون دينار، ويستقبل البنك ودائع في حساب القرض الحسن من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة، حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2021 حوالي 2.1 مليون دينار.

---

[1] – عبد القادر بسبع، عبد القادر تشيكو، **ممارسة البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات– تجربة البنك الأردني الإسلامي**، مجلة العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية ، الجزائر ، الحجم1 8، العدد2 ديسمبر ، 2019، ص 194.

[2] – للبنك الإسلامي الأردني، **مجموعة التقارير السنوية من سنة 2013 إلى سنة 2021**، الأردن . متاحة للتحميل على الموقع التالي: https://www.islamicbank.com.jo

يوضح الجدول الموالي تطور حساب القرض الحسن في البنك الإسلامي الأردني:

**جدول رقم (08): تطور حساب القرض الحسن خلال الفترة 2013 -2021**

**الوحدة: مليون دينار أردني**

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | منذ التأسيس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عمليات القرض الحسن | 22.3 | 19.4 | 19.3 | 18.6 | 13.6 | 14.4 | 20.4 | 79.6 | 23.3 | 391.3 |
| عدد المستفيدين ( بالآلاف ) | 33 | 34 | 23.3 | 21.9 | 20.9 | 23.4 | 24.1 | 30 | 19.6 | 535 |
| رصيد ودائع القرض الحسن | 0.848 | 2.14 | 1.3 | 1.8 | 1.7 | 2.3 | 1.8 | 1.9 | 2.1 | - |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني من 2013إلى2021.

https://www.islamicbank.com.jo

### 3 – 2 – صندوق التأمين التبادلي:

باشر هذا الصندوق نشاطه مع بداية عام 1994، حيث يتضامن المشتركون فيه من مديني البنك على جبر الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونته تجاه البنك في حالات الوفاة أو العجز الدائم الإعسار المستمر لمتعاملي التأجير التمويلي والمرابحة التي تبلغ مديونيتهم أقل من 100 ألف دينار.

و الجدول الموالي يوضح تطور مؤشرات صندوق التمويل التبادلي للبنك الإسلامي الأردني:

**جدول رقم (09): تطور مؤشرات صندوق التأمين التبادلي خلال الفترة 2013 – 2021 .**

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | منذ التأسيس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشتركين (بالآلاف ) | 122 | 126 | 138 | 150 | 158 | 159 | 159 | 160 | 174.1 | - |
| رصيد مديونية (مليون دينار أردني) | 636.4 | 871 | 982 | 1200 | 1240 | 1250 | 1300 | 1500 | 1700 | - |
| عدد حالات التعويض ( مليون دينار أردني ) | 162 | 163 | 169 | 226 | 234 | 211 | 222 | 218 | 370 | 3505 |
| مبلغ التعويض (مليون دينار أردني) | 0.68 | 0.705 | 0.871 | 1.4 | 1.5 | 1.6 | 1.6 | 1.5 | 3.1 | 17.7 |
| رصيد الصندوق | 44.7 | 54 | 64.2 | 73.7 | 81 | 75 | 75.1 | 54.8 | 50.4 | - |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني من 2013 إلى 2021.

يلاحظ من الجدول أعلاه حتى نهاية عام 2021، بلغ رصيد الصندوق حوالي 50.4مليون دينار وعدد الحالات التي تم التعويض عنها 3505 حالة، وبلغ إجمالي التعويضات 17.7 مليون دينار، اما العدد القائم للمشتركين في هذا الصندوق في نهاية 2021 فقد بلغ174.1 ألف مشترك ورصيد مديونيته حوالي 1700 مليون دينار، وخلال عام 2021 بلغ عدد الحالات التي تم التعويض عنها 370 حالة وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي 3.1 مليون دينار.

**3- 3 – التبرعات:**

يخصص البنك سنويا مبلغا من المال للتبرع به لأوجه الخير المختلفة وقد بلغ إجمالي التبرعات التي قدمها البنك خلال 2021 حوالي 560.2 ألف دينار موزعة على النحو التالي:

**جدول رقم (10): تبرعات البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2013 – 2021.** **الوحدة: ألف دينار أردني**

| الجهة المستفيدة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | مند التأسيس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المساجد | 9.3 | 150.7 | 159.6 | 76.4 | 15.1 | 25.8 | 6.1 | 6.3 | - | غ م |
| المسابقة الهاشمية لحفظ القرآن | 30 | 30 | 30 | 30 | 40 | - | - | - | - | 494 |
| جمعيات ومسابقات حفظ القرآن | 51.3 | 26.2 | 50.3 | 42.3 | 37.5 | 61.85 | 13 | 5 | | غ م |
| جمعيات وهيئات خيرية وطنية ولجان الزكاة | 111 | 208.3 | 238.1 | 264.8 | 307.5 | 304.4 | 357.2 | 189.1 | 114.4 | غ م |
| مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية | 59.2 | 112.4 | 85.9 | 102.7 | 108.4 | 192.7 | 130.6 | 118.2 | 174.2 | غ م |
| الصندوق الأردني للتنمية البشرية | 83.5 | 85.5 | 91.6 | 198.5 | 104.4 | 107.6 | 70 | 6 | 50 | 1361.6 |
| الهيئة الخيرية الأردنية | 25 | 10 | 5 | - | 55 | 10 | 7 | 5.5 | - | 200.5 |
| صندوق الأمان لمستقبل الأيتام | 32 | 32 | 42.5 | 42.5 | 42.5 | 42.5 | 42.5 | 42.5 | 42.5 | 522 |
| مركز الحسين للسرطان | 200 | 1.2 | 1.2 | 25 | - | 25 | 25 | 25 | 25 | 336 |
| مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية | - | - | 51.7 | 51.7 | 51.7 | 51.7 | 149.1 | 149.1 | 149.1 | 654 |
| جهات أخري | - | 34 | 64 | 10 | 118 | 445 | 10.7 | 2275.2 | 5 | غ م |
| المجموع | 601.3 | 690.3 | 909.9 | 843.9 | 880.1 | 1036.6 | 810.8 | 2821.9 | 560.2 | غ م |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني من 2013 إلى 2021.

**3 – 4 – برنامج تمويل المهنيين والحرفين:**

اهتم البنك منذ البداية بتمويل متطلبات مشاريع ذوي المهن والحرف بصيغة المرابحة وفي عام 1994 استحدث البنك برنامج خاصا لتمويل مشاريع هذه الفئة بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك الذي يعتمد على تسديد التمويل من الإرادات الذاتية للمشروع الممول، ويقوم البنك أيضا بتمويل الشركات الغيرة والمتوسطة سواء من خلال التمويلات الممنوحة لهم من أموال الاستثمار المشترك أو من أموال وسندات المقارضة / حسابات الوكالة بالاستثمار (المحافظ الاستثمارية) أو من خلال الاتفاقيات الخاصة الموقعة مع البنك المركزي الأردني بالخصوص.

✓ قام البنك في عام 2016، بإعطاء المزيد من الاهتمام لهذه المشاريع برفع رأس المال شركة السماحة للتمويل والاستثمار التابعة له إلى 12 مليون دينار، وساهم التمويلات التي تمنحها الشركة للمشاريع والشركات والحرفيين والمهنيين ومشاريع قطاع المرأة في الحد من البطالة وتوفير فرص عمل خلال عام 2021 قامت الشركة بتمويل 246 مشروعا بمبلغ حوالي 1.2 مليون دينار.

**3 – 5 – التفاعل مع المجتمع المحلي:**

حيث قام البنك برعاية برامج هادفة في عدد من المحطات التليفزيونية والإذاعية ورعاية صفحة عن الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي والمال والإسلام في عدة صحف، والتبرع لمركز الحسين للسرطان ولبعض الجمعيات التي تعني بدوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وللتبرع للهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإعانة والتنمية والتعاون، والتبرع لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام وتزين عاصمة عمان ضمن مبادرة غرفة تجارة عمان وتقديم نقوط للعرسان المشاركين بحفل الزفاف الجماعي.

**3 – 6 – الطاقة والبيئة:**

بدأ البنك بتوفير الطاقة المتجددة في عام 2013 وذلك بالاستفادة من توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية مستغلا المساحات على أسطح فروعه لتركيب تلك الخلايا لكون البنك أو بنك يدخل الطاقة المتجددة إلى أعماله مما يحقق وفرا وتخفيضا في فاتورة الكهرباء، والمساهمة في التخفيف من الأحمال الكهربائية العالية في المملكة وبالتالي المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وحماية البيئة، واستمر البنك في توفير الطاقة المتجددة في بعض مقرات تواجد وذلك بالاستفادة من توليد الطاقة الكهربائية باستخدام تلك الخلايا الشمسية أو من خلال المحطة التي تم تشغيلها في مركز البوندد التابع للبنك حيث تغطي المحطة عدة فروع ومكاتب.[1]

**خامسا : الاستثمار في رأس المال البشري**

**1 – تعريف راس المال البشري:**

يعرف الاستثمار في المورد البشري على أنه عملية جعل القوي العاملة في أعلى مستويات الممكنة لها حيث الكفاءة والتنسيق من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وبأقل التكاليف في وقت وجيز، حيث تمكننا هذه العملية من استغلال كل الطاقات المتاحة للمنظمة بطريقة سليمة.

وتتمثل أبرز وسائله في: جودة التعليم، التدريب والتكوين.[2]

وتعتبر الاستثمارات في رأس المال البشري من الأمور الأساسية في التنمية لما تحققه من منافع اقتصادية كبيرة على المدى الطويل.

[1] – محمد لطرش، جعيل جمال، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، العدد09 ، الجزائر، جوان 2018، ص247.

[2] – نريمان هاجر بن طبشة، هاجر يحياوي سليمان، **دور الاستثمار في رأس المال البشري في تنمية البنوك الإسلامية مجموعة البركة المصرفية**، مجلة الابتكار و التسويق، جامعة سيدي بلعباس، المجلد08، العدد 01، الجزائر، 2021، ص ص130، 131.

إذ يعد المورد البشري الركيزة الأساسية لاقتصاد المعرفة، فالاستراتيجية التنافسية المعاصرة مبنية على العقول البشرية المفكرة والمبدعة.[1]

اهتم البنك الإسلامي الأردني بالاستثمارات في مجموعة من الأنشطة المتصلة بتنمية وتحسين نوعية رأس المال البشري يظهر ذلك من خلال الجداول التالية:

**2 – البحث العلمي وتدريب الموظفين:**

يوضح الجدول الموالي الميزانية المخصصة للاستثمار في رأس المال البشري

**الجدول رقم (11): الميزانية المخصصة للاستثمار في رأس المال البشري (2013 –2021 )**

**الوحدة: مليون دينار أردني**

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نفقات لمنظمة تدريب موظفي البنك | 4.2 | 4.2 | 4.2 | 4.6 | 4.6 | 4.6 | 4.2 | 5.2 | 4.6 |
| مساهمة في نفقات دراسةوتدريب الموظفين | 143.7 | 155.4 | 184.89 | 196.37 | 237.12 | 209.8 | 143.9 | / | 184.89 |
| مشاركة في نفقات معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي الأردن | 14.5 | 10.6 | 7.98 | 7.92 | 11.41 | 11.41 | 11.9 | 18.37 | 7.98 |
| رعاية مؤتمرات علمية ومؤسسات تعليمية | 77.7 | 77.6 | 141.2 | 130.8 | 149.5 | 146.02 | 96.1 | 2.41 | 141.21 |
| المجموع | 240.1 | 247.8 | 338.2 | 339.7 | 402.6 | 371.8 | 256.1 | 81.98 | 338.9 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للسنوات من 2013 إلى 2021.

يلاحظ من الجدول السابق أن البنك الإسلامي الأردني ينفق أكبر مبلغ من أمواله في المساهمة في نفقات دراسة وتدريب الموظفين حيث تتميز بارتفاع بشكل مستمر إلى غاية 2019 أين سجل انخفاضا إلى مبلغ 143.9 ألف دينار أردني.

كما أنه لم يتم التصريح به في عام 2020 والتي كانت توافق سنة انتشار جائحة كورونا وفرض الحجر الصحي في كل دول العالم مما حال دون تلقى الموظفين للدراسة والتدريب، ليسجل من جديد ارتفاعه في عام 2021 بعد انحصار جائحة كوفيد 19 والعودة التدريجية لممارسة نشاطات التدريب والتعليم.

[1] – نفس المرجع، ص 144.

### 3 – الندوات والتكوين الموظفين:

يوضح الجدولين المواليين الميزانية المخصصة للإسهامات في رفع أداء الموظفين من التكوين و التدريب:

**الجدول رقم (12): الميزانية المخصصة للإسهامات في رفع أداء الموظفين(التكوين والتدريب) للسنوات من 2014 إلى2019**

**الوحدة: مليون دينار أردني**

| البيان | 2014 | | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الدورات والندوات | عدد المشاركين | عدد الدورات والندوات | عدد المشاركين | عدد الدورات والندوات | عدد المشاركين | عدد الدورات والندوات | عدد المشاركين | عدد الدورات والندوات | عدد المشاركين | عدد الدورات والندوات | عدد المشاركين |
| أكاديمية تدريب وتنمية الموارد البشرية في البنك | 212 | 6.904 | 21 | 6765 | 234 | 3258 | 217 | 3171 | 295 | 4298 | 331 | 4756 |
| مراكز تدريب داخل الأردن | 264 | 634 | 343 | 820 | 361 | 887 | 399 | 1095 | 294 | 800 | 208 | 264 |
| مراكز تدريب خارج الأردن | 24 | 39 | 41 | 60 | 33 | 54 | 30 | 50 | 10 | 17 | 28 | 35 |
| التدريب من خلال تطبيق | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| رخص التدريب الإلكتروني | - | - | - | - | - | - | 4 | 252 | 13 | 718 | 5 | 1035 |
| مجموع | 500 | 3577 | 590 | 3607 | 628 | 4199 | 650 | 4570 | 612 | 5833 | 571 | 6390 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للسنوات من 2014 إلى 2019.

**الجدول رقم (13): الميزانية المخصصة للإسهامات في رفع أداء الموظفين(التكوين والتدريب) للسنوات من 2020 إلى2021.**

**الوحدة: مليون دينار أردني**

| البيان | نوع التكوين و التدريب | 2020 | | 2021 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد الدورات والندوات | عدد المشاركين | عدد الدورات والندوات | عدد المشاركين |
| أكاديمية تدريب وتنمية الموارد البشرية في البنك | وجاهي | 57 | 916 | 57 | 916 |
| مراكز تدريب داخل الأردن | عن بعد | 114 | 4870 | 114 | 4875 |
| مراكز تدريب خارج الأردن | وجاهي | 45 | 132 | 45 | 132 |
| أكاديمية تدريب وتنمية الموارد البشرية في البنك | عن بعد | 69 | 244 | 69 | 633 |
| مراكز تدريب داخل الأردن | وجاهي | 4 | 12 | 51 | 128 |
| | عن بعد | 47 | 116 | 47 | 116 |
| رخص التدريب الالكتروني | عن بعد | - | - | 5 | 250 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للسنوات من 2020 إلى 2021.

نلاحظ من الجدولين أعلاه أن البنك الإسلامي الأردني يولي عناية كبيرة لتدريب و تكوين موظفيه ، بحيث أن عدد الدورات و المشاركين فيها في تزيد مستمر سنة تلوى الأخرى، كما يلاحظ خلال سنتي2020 و 2021 تم الاعتماد على أسلوبين في التكوين و التدريب الأول حضوريا، أما الثاني فكان عن بعد و ذلك راجع لانتشار جائحة كوفيد 19.

**المطلب الثالث : آفاق ومتطلبات الصيرفة الإسلامية في الأردن**

تعتبر الأردن من الدول التي خاضت مبكرا في مجال الصيرفة الإسلامية مقارنة بالدول العربية الأخرى، و هي مازالت تتطلع لتوفير المتطلبات التي تسمح لها بتطوير صناعتها المصرفية الإسلامية .

**أولا : الآفاق المستقبلية للبنك الإسلامي الأردني في مجال المسؤولية الاجتماعية**

للبنك الإسلامي الأردني العديد من الآفاق في مجال المسؤولية الاجتماعية حيث يسعي إلى[1]:

✓ الاستمرار بممارسة أنشطة مختلفة حول المسؤولية الاجتماعية والمتعلقة بتقديم التبرعات للجهات المختلفة ورعاية الدروات وورشات العمال، وتقديم القروض الحسنة، ورعاية شؤون القرآن الكريم ، التفاعل مع المجتمع المدني وتنميته.

✓ حضور ورشات عمل ومؤتمرات محلية ذات علاقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية.

✓ الاستمرار في تمويل قطاعات الصحة و التعليم والطاقة والبيئة والاستثمار فيها وتقديم التبرعات لها.

✓ السعي لتوفير فرص عمل جديدة من الاستمرار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والناشئة، وذلك بتقديم تمويلات لها من البنك، أو من خلال الاتفاقيات الموقعة مع البنك المركزي الأردني، أو مع الشركة الأردنية لضمان القروض بالخصوص.

✓ الاستمرار في برامج الطاقات المتجددة والبيئة وتوفير استهلاك المياه.

✓ السعي لزيادة معدلات ساعات التدريب المخصصة لموظفي البنك وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

✓ المساهمة الفعالة في إنشاء بيئة خضراء خالية من التلوث من خلال تمويل مشاريع الطاقة المتجددة بشروط ميسرة وأسعار تفصيلية.

✓ تعزيز الشمول المالي بتوسيع مظلة المستفيدين من الخدمات المالية بجودة عالية، للمساهمة في التنمية المستدامة والاستقرار المالي والاجتماعي في المجتمع، وزيادة الأيادي العاملة وتخفيض معدلات الفقر، وتمكين المرأة.

إن البنك الإسلامي الأردني يسعي إلى الاستمرار في تبني المسؤولية الاجتماعية والبقاء في ريادة البنوك الإسلامية الأردنية وذلك بالمساهمة في كافة مجالات المسؤولية الاجتماعية.

[1] – أبو بكر سالم و آخرون، **الأبعاد العملية للمصارف الإسلامية في مجال المسؤولية الاجتماعية– عرض تجربة البنك الإسلامي الأردني(2016–2016)**، مجلة دراسات متقدمة في المالية و المحاسبة، جامعة العربي التبسي تبسة ، المجلد 02، العدد 2(2019)،الجزائر، 2019، ص 12.

**ثانيا : مقترح لتفعيل استقلال الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية الأردنية**

ينطلق ترسيخ استقلال هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الأردنية من إعطاء عمق وجوهر للاستقلال، فلا يكون الاستقلال ظاهريا فقط.

ولابدا أن تبدأ خطوات تفعيل استقلال هيئات الرقابة الشرعية من وضع معايير واضحة المعالم، لا تكون في الحدود الدنيا.

من هنا انطلق الباحثون في محاولة وضع مقترحا يضمن الاستقلالية التامة والحقيقية وتتمثل أبرز بنوده فيما يلي:[1]

**1 – الإطار العام للمقترح:**

أهم ما جاء في هذا المقترح هو أن تعمل الهيئة الشرعية بشكل مستقل في الإطار والهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي، بحيث تتشكل بهيكل تنظيمي خارجي مستقل عن تلك المصارف وبإشراف من البنك المركزي الأردني وذلك من خلال:

✓ إنشاء هيئة مستقلة للرقابة الشرعية تكون مستقلة ماليا وإداريا بنص صريح تشرف على الجانب الشرعي لجميع المصارف الإسلامية في الأردن؛

✓ ضرورة وجود قانون وتشريعات خاصة بالهيئة المستقلة من خلال تعديل النصوص القانونية الخاصة بالرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية؛

✓ ضرورة إصدار قانون خاص تنشأ بموجبه هيئة مركزية مستقلة للرقابة الشرعية؛

✓ وضوح مصدر المخصصات المالية للهيئة بحيث ينص القانون بوضوح على الاستقلال المالي للهيئة كأن تحول من قبل المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بالتساوي؛

✓ الاستقلال التنظيمي والإداري والمالي للهيئة: بحيث نجد إدراج نصوصا في القانون تنص بوضوح على الاستقلال الإداري للهيئة وعلى آليات العزل والتعيين والجهات المخولة بذلك ومدة العضوية.

✓ تعزيز الاستقلال الفكري للهيئة بحث تنص القانون على المهام الأساسية والصلاحيات الممنوحة لها من حق الحصول على المعلومات وحق المراقبة والتفتيش.

**2 – الهيكل التنظيمي:**

يتطلب تحقيق الاستقلال للهيئة انفرادها بهيكل تنظيمي خاص.

✓ مجلس الإدارة: يمثل رأس الهيئة يقوم بمهام التخطيط الاستراتيجي لعمل الهيئة : وضع الخطوط الرئيسية لعملها، تعيين وعزل الأعضاء، تحديد المكافآت، تتحدد أساليب العمل، ويقترح أن يرأسها منتخب من قبل الأعضاء؛

✓ هيئة الرقابة الشرعية: يقترح أن يحدد أعضائها بسبعة أعضاء على الأقل على أن يكونوا من رجال الفقه المعروفين يضاف إليهم مصرفون وعلماء معروفون في الاقتصاد من أصحاب الخبرة في العمل المصرفي يكون

[1] – عبد الله البدارين، مرجع سيق ذكره، ص ص 458-460.

التعيين بمصادقة من البنك المركزي؛

✓ الدوائر المساندة: يقترح ان يكون لها مجموعة من الدوائر التي تقدم الدعم اللازم للهيئة مثلا أن تكون: دائرة أمانة السر، دائرة التدقيق الشرعي، دائرة الدراسات، دائرة التدريب والتطوير، الدائرة المالية والإدارية.

## المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

اجتمعت العديد من العوامل التي دفعت الحكومة الماليزية إلى العمل على تبني النظام المالي الإسلامي في البلاد، ولعل أهم تلك العوامل كان الاضطرابات العرقية في أواخر 1969 من طرف الملايو المسلمين احتجاجا على الهيمنة الصينية على القطاع التجاري والتفاوت في الدخل والثروة رغم أن الماليزيون يشكلون غالبية سكان البلاد، ولاقت هذه التجربة منذ بدايتها دعما حكوميا كبيرا في كل جوانبها جعلها من أنجح التجارب التي زاوجت بين النظامين الإسلامي والتقليدي ، ونحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مراحل التي مرت بها الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، بالإضافة إلي عرض بعض النجاحات التي حققتها في مجال الصيرفة الإسلامية.

### المطلب الأول: مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

تعتبر تجربة العمل المصرفي في ماليزيا من أقدم التجارب وذلك بإنشاء أول صندوق للادخار لا يتعامل بالفائدة سنة 1963 يسمي " صندوق الادخار الحج " (تايونج حاجي)، والتي تعتبر اول مؤسسة مالية إسلامية لتمويل فريضة الحج، ورغم بداية نشأة البنوك الإسلامية يعود على منتصف السبعينيات، ورغم بداية نشأة البنوك الإسلامية يعود إلى منتصف السبعينات، إلا أن أول بداية حقيقة العمل المصرفي في ماليزيا تعود إلى 1983، وسنبرز ذلك من خلال المراحل التالية:

#### أولا: مرحلة التجربة 1983-1992

حيث في هذه الفترة تم إنشاء بنك Malaysia Berhad(BIMB) Islam سنة 1983بموجب قانون البنوك الإسلامية، بهدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.[1]

#### ثالثا: مرحلة الانتشار 1993 – 2000

بعد النجاح الملاحظ لبنك السلام ماليزيا اتخذت الحكومة الماليزية خطوة أكثر تمثلت في إنشاء نظام بنكي إسلامي للعمل بالتوازي مع النظام التقليدي لتحقيق الأهداف التالية:[2]

✓ زيادة عدد البنوك التي تقدم المصرفية الإسلامية لرفع فعاليتها؛

✓ زيادة عدد الصيغ والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تلبي حاجات ورغبات الجمهور؛

---

[1] – محمد لخضر بوساحة، **دراسة نجاح دولة ماليزيا في الصناعة المالية الإسلامية من خلال التمويل بالصكوك**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019، ص 506.

[2] – رقية بوحيضر، **دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر و عوامل تطورها على ضوء التجربة الماليزية**، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 10، 2021، الجزائر، ص 407.

✓ تكوين سوق نقدي بين البنوك الإسلامية للربط بينهما، وتداول الأدوات المتوافقة مع الشريعة؛

لغرض تحقيق هذه الأهداف اقترح البنك المركزي الماليزي في مارس 1993 رخص للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية وحدد ضوابط ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال:

✓ تكوين هيئة للرقابة الشرعية على مستوي النوافذ؛

✓ إلزامها بنشر البيانات المحاسبية والمالية عن المعاملات المالية الإسلامية بشكل مفصل عن العمليات المصرفية في تقاريرها السنوية بما يعطي صورة واضحة للعملاء والمتعاملين معها؛

✓ لمساعدة هذه النوافذ على مباشرة أعمالها تقوم بنوكها الأم بإعطائها مقدار من رأس المال يعتبر قرضا حسنا حتى يتوفر لها أموال كافية من الودائع والأرباح لتكوين الاحتياطات والمخصصات؛

✓ إنشاء هيئة للرقابة الشرعية على مستوي البنك المركزي الماليزي في ماي 1997.

مع نهاية سنة 1993 كانت كل البنوك التقليدية تقدم المصرفية الإسلامية ما أرخ لبداية عهد جديد للمصرفية الإسلامية في ماليزيا وتم إنشاء بنك إسلامي جديد هو بنك معاملات ماليزيا 1999 وسوق ما بين البنوك الإسلامية في 1994، وسيطرت هذه النوافذ على السوق المصرفي الإسلامي.[1]

**ثالثا: مرحلة التحرير 2001 إلى غاية اليوم**

بعد الاثار السلبية للازمة الآسيوية سنة 1997 على النظام البنكي الماليزي ويعرض تدعيم الاستثمار الأجنبي اتخذ البنك المركزي الماليزي القرارات التالية: [2]

1 – أعطي الضوء الأخضر للبنوك التقليدية بالتحول إلى بنوك شاملة بعدما كانت البنوك الإسلامية فقط.

و الجدول الموالي يوضح البنوك الإسلامية الماليزية و طبيعتها بنهاية 2009.

[1]– نفس المرجع، ص 407.

[2] – نفس الرجع، ص 408.

**الجدول رقم (14): البنوك الإسلامية الماليزية وطبيعتها بنهاية 2009.**

| البنك | بداية النشاط | نوع البنك |
|---|---|---|
| Affin islamic Bank Berhad | أفريل 2006 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| Banking Al Rajhi | 2006 | بنك إسلامي أجنبي |
| Alliance Islamic Bank Berhad | 2008 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| Am Islamic Bank Berhad | 2008 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| A sian Finance Bank Bank Berhad | 2007 | بنك إسلامي أجنبي |
| Bank Islam Malaysia Berhad | 1983 | بنك إسلامي أجنبي |
| Bank Muamalat Malaysia Berhad | 1999 | بنك إسلامي أجنبي |
| CIMB Islamic Bank Berhad | جوان 2005 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| EONCAP Islamic Bank Berhad | أفريل 2006 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| Hong Leong Islamic Bank Berhad | مارس 2005 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| HSBC Amanah Malaysia Berhad | 2008 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| Kuwait Finance House Berhad | 2005 | بنك إسلامي أجنبي |
| May Bank Islamic Berhad | جانفي 2008 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| OCBC Al Amin Bank Berhad | ديسمبر 2008 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| public Islamic Bank Berhad | نوفمبر2008 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| RHB Islamic Bank Berhad | مارس 2005 | تحول من نافدة تقليدية محلية |
| Standard Chartered Saadiq Berhad | نوفمبر 2008 | تحول من نافدة تقليدية محلية |

**المصدر**: رقية بوحيضر، دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر و عوامل تطورها على ضوء التجربة الماليزية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 10،الجزائر، 2021، ص408.

2 – فتح المجال أمام البنوك الأجنبية الإسلامية والتقليدية لدخول السوق الماليزية لتدعيمها بمتدخلين جدد.

وكان الهدف من التحرير هو جعل ماليزيا قطبا عالميا للمصرفية الإسلامية، وقد قام بنك ماليزيا المركزي بوضع مخطط القطاع المالي للبنوك الإسلامية سنة 2001 ، والذي هدف للوصول بالحصة السوقية للبنوك الإسلامية إلى 20 % بحلول سنة 2010، وكما قامت البنوك الماليزية بالاندماج والتكتل في عشر مجموعات بنكية تضم 30 بنكا سنة 2002، وكانت 19 منها تقدم منتجات إسلامية، ونتج عن هذه السياسة تزايد عدد البنوك الإسلامية الأجنبية، قامت أغلب البنوك التقليدية بتحويل نوافذها إلى بنوك إسلامية كاملة على شكل شركة تابعة للبنك الأم، فسنة 2008 مثلا شهدت إنشاء 07 بنوك إسلامية جديدة ليبلغ عدد البنوك الإسلامية 17 بنكا سنة 2009، كما بينه الجدول رقم14 السابق.

**المطلب الثاني : تجربة ماليزيا في الصيرفة الإسلامية**

تعد ماليزيا من أكثر الدول الإسلامية التي نجحت في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية حيث أصبح يقدم لجميع دول العالم المنتجات المالية الإسلامية كما أنها تمكنت من إحداث ازدواجية في نظامها المصرفي بالاعتماد على تطوير من المصارف الإسلامية والمصارف الربوية التي بدورها ساهمت في انتشار المعاملات الإسلامية من خلال النوافذ والشبابيك التشاركية ويظهر تطور الصناعة المصرفية لماليزيا من خلال:

**أولا : الواقع التشريعي**

إدراكا منه لدور الرقابة الشرعية أعد البنك المركزي لماليزيا وثيقة تتضمن مبادئ توجيهية خاصة بالرقابة الشرعية ،وذلك بهدف تعزيز حوكمة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.[1]

تضمنت هذه الوثيقة في الجزء الثاني ما يلي " يتوجب على كل مؤسسة مالية إسلامية تشكيل لجنة شرعية."[2]

يتم تعيين أعضاء اللجنة الشرعية من طرف مجلس إدارة المؤسسة المالية المعنية شرط موافقة البنك المركزي الماليزي.

ويفترض أن تكون هذه اللجنة مستقلة عن مجلس الإدارة إلا أنه يتعين على كل لجنة شرعية تحرير تقرير سنوي وعرضه على هذا الأخير مع ذلك، وعلى عكس العديد من الدول والتجارب الأخرى، فإن القانون المصرفي لماليزيا يحضر عضوية وانتماء العضو نفسه لأكثر من لجنة شرعية.[3]

وقد قامت الحكومة الماليزية سنة 1997 بتعزيز الممارسات المصرفية الإسلامية وذلك بإنشاء هيكل مركزي على مستوي البنك المركزي الماليزي يعرف بمجلس الاستشارة الشرعية للبنك والذي يتمتع بصفة السلطة الشرعية العليا للتمويل الإسلامي في ماليزيا بكل جوانبه.[4]

في سنة 2009 تم تعزيز دور مجلس الاستشارة الشرعية للبنك المركزي عن طريق سن قانون مصرفي يجعل من هذا المجلس الهيئة الشرعية العليا والوحيدة للصناعة المالية إسلامية بكل جوانبها، كما تعتبر التعليمات والتوجيهات والآراء الصادرة عنه مرجعا للمحاكم واللجان الشرعية على مستوي المؤسسات المالية: حيث أن قرارتها تعتبر ملزمة، ويتكون مجلس الاستشارة الشرعية من إحدى عشر عضو من كبار المختصين في مجالات خبرتهم المختلفة، وبهدف حسن سير العمل يجتمع المجلس مرة كل شهر على مدار السنة.[5]

يقوم المجلس برصد التغيرات التي تشهدها الصناعة عن قرب وكذا تلبية احتياجات أصحاب المصالح في

---

[1] – أنفال بوجلال، **تحديات الرقابة الشرعية على البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، يومي 17 و 18 ديسمبر 2019.ص1399.

[2] - Guide de la bonne gouvernance de comité charia pour les institution financières Islamique , p 03.

[3] - Banking and Financial Institution act 1989 (BAFIA), CF, Guide, p06.

[4] – أنفال بوجلال، مرجع سبق ذكره ، ص1400.

[5] Central Bank of Malaysia Act 2009.

الوقت المناسب وكل هذا بدل على رغبة السلطات الماليزية بتعزيز الصناعة المالية المصرفي الإسلامية.[1]

**ثانيا: واقع النوافذ الإسلامية في ماليزيا**

**1 – تعريف النوافذ الإسلامية:**

يعرفها البعض بأنها: " بنك تجاري بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التجاري لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية."[2]

يمكن أن تكون النافذة الإسلامية بحكم التعريف دائرة أو قسم أو حتى شركة تمويل منفصلة أنشأتها مؤسسة مالية تقليدية تقدم منتجات وخدمات إسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الإسلامي على التمويل التقليدي.[3]

**2 – دوافع فتح النوافذ الإسلامية:**

يمكن تلخيص دوافع فتح البنوك التجارية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية:

**2 – 1 دوافع عقائدية:**

ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي يختلف عن البنوك التجارية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال لله سبحانه وتعالي وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم. فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية.[4]

**2 – 2 – الدوافع الشرعية:**

يعتبر سعر الفائدة كعامل ديني هو الدافع المباشر في تنمية الفكر الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في الدول العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول أعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق والشريعة الإسلامية.[5]

---

[1] –أنفال بوجلال، مرجع سبق ذكره، ص 1400.

[2] – مصطفى ابراهيم محمد مصطفي، **تقديم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية– دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006، ص 109.

[3]- **Looking for the perfect Islamic Window,** Global Islamic Finance Report (GIFR2014), p 110.

[4] – فريدة معارفي، صالح مفتاح، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوة التقليدية: الدوافع و المتطلبات تجربة بنك بوميترا التجاري نموذجا**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية و الإنسانية المتقدمة ( جهاز)، المجلد4، العدد3، مارس 2014، ص ص 269، 270.

[5] – صالح مفتاح، فريدة معارفي، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية. دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد34–35 ، الجزائر، مارس 2014 ، ص 153.

**2 – 3 – الدوافع الاقتصادية:**

تتمثل الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية:[1]

✓ تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية؛

✓ انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة و أن العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدر المضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي؛

✓ ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من انتشار المؤسسات المالية بشكل كبير ؛

**2 – 4 – دوافع ثانوية:**

كما أن هناك دوافع اخري للتحول الجزئي للمصارف التقليدية من خلال إنشاء نوافذ إسلامية ترتبط بدافع السعي نحو تعظيم الأرباح منها:[2]

✓ الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية؛

✓ سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع مقارنة بالسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد؛

✓ توسيع مجال العمل المصرفي والاستفادة بما هو مسموح من خدمات وصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وغير مسموح التعامل بها في ظل النظام المصرفي التقليدي.

**3 – دور النوافذ في تطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا:**

للتعرف على الدور الذي لعبته النوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا سنعتمد على مؤشر الحصة السوقية لهذه النوافذ مقارنة مع البنوك الإسلامية الكاملة ويمكن تقسيمها إلى:[3]

**3 – 1 – مرحلة سيطرة النوافذ الإسلامية (1993-2005):**

شهدت هذه المرحلة منافسة حادة بين البنك الإسلامي الماليزي وبنك معاملات ماليزيا والنوافذ الإسلامية.

---

[1] – فريدة معارفي، صالح مفتاح، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية. دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري** ، مرجع سبق ذكره، ص207.

[2] – صليحة بن طلحة، صفية العمري، **انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين الدوافع و التحديات( تجارب بعض الدول العربية و الغربية)**، كتاب أعمال الملتقى العالمي الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين التنظير و التطبيق، منشورات مخبر الاصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية و الاندماج الاقتصادي العالمي، يوم 22 جانفي 2020، ص 409.

[3] – رقية بوحيضر، مرجع سبق ذكره ، ص 409

الجدول الموالي يوضح توزيع الأصول البنكية الإسلامية الماليزية بين البنوك الإسلامية و النوافذ من سنة 1997 إلى غاية سنة 2005:

**الجدول رقم 15: توزيع الأصول البنكية الإسلامية الماليزية بين البنوك الإسلامية والنوافذ للسنوات من 1997 إلى 2005**

| البيان | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **البنوك الإسلامية مليار رنجيت** | 5.21 | 5.69 | 11.72 | 14.00 | 17.40 | 20.15 | 20.92 | 24.85 | 43.43 |
| **حصة البنوك الإسلامية بالمئة** | 29.14 | 26.86 | 34.93 | 32.77 | 31.29 | 31.82 | 27.03 | 26.07 | 38.84 |
| **النوافذ الإسلامية مليار رنجيت** | 12.67 | 15.49 | 21.83 | 28.72 | 38.21 | 43.17 | 56.47 | 70.12 | 68.38 |
| **حصة البنوك الإسلامية بالمئة** | 70.86 | 73.14 | 65.07 | 67.23 | 68.71 | 68.18 | 72.97 | 73.83 | 61.16 |
| **مجموع الأصول البنكية** | 17.88 | 21.18 | 33.55 | 42.72 | 55.61 | 63.32 | 77.39 | 94.97 | 111.81 |

**المصدر**: بوحيضر رقية، **دراسة تحليلية للنظام 20 –02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعوامل تطورها على ضوء التجربة الماليزية**، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 35، العدد 10، ص 410.

كما يبينه الجدول أعلاه فإن الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا قد عرفت نموا متواصلا خلال هذه الفترة حتى بلغ 111.81 مليار رنجنت ، أما بالنسبة للحصص السوقية للبنوك الإسلامية الكاملة خلال الفترة 1997 – 2005 متذبذبة ولكنها منخفضة مقارنة بحصص النوافذ الإسلامية التي عرفت حصتها السوقية ارتفاعا كبيرا ، إذ يمثل ثلثي الأصول الإسلامية ، عرفت حصتها انخفاضا سنة 1999 نتيجة دخول بنك معاملات ماليزيا العمل المصرفي الإسلامي، وسنة 2005 نتيجة تحويل بعض البنوك التقليدية لنوافذها إلى بنوك إسلامية كاملة من خلال هذه السنة.

### 3 – 2 – مرحلة سيطرة البنوك الإسلامية الكاملة (مند 2006):

بدأت مند 2006 نتيجة تحول أغلب النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية إلى بنوك كاملة.

يوضح الجدول الموالي توزيع الأصول الإسلامية الماليزية بين البنوك الإسلامية والنوافذ من سنة 2006 إلى غاية 2018:

**الجدول رقم (16): توزيع الأصول الإسلامية الماليزية بين البنوك الإسلامية والنوافذ للسنوات من 2006 إلى 2018**

| البيان | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنوك الإسلامية مليار رنجيت | 73.8 | 94.9 | 186 | 224.9 | 258.7 | 367.9 | 469.0 | 572.7 | 755.5 |
| حصة البنوك الإسلامية بالمئة | 55.5 | 60.4 | 96.5 | 96.3 | 96.7 | 97.8 | 98.3 | 98.5 | 97.9 |
| النوافذ الإسلامية مليار رنجيت | 59.2 | 62.3 | 6.8 | 8.6 | 8.9 | 8.3 | 8.03 | 8.7 | 16.2 |
| حصة النوافذ الإسلامية بالمئة | 44.5 | 39.6 | 3.5 | 3.7 | 3.3 | 2.2 | 1.7 | 1.5 | 2.1 |
| مجموع الأصول البنكية | 133 | 157.2 | 192.8 | 233.7 | 267.6 | 375.9 | 477.0 | 581.5 | 771.81 |

**المصدر**: رقية بوحيضر، **دراسة تحليلية للنظام 20 -02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعوامل تطورها على ضوء التجربة الماليزية**، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 10، ص 410.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الحصة السوقية النوافذ الإسلامية عرفت انخفاضا كبيرا ماعدا في سنتي 2006 و2007 التي شهدت فيهما ارتفاعا محسوسا.

في سنة 2008 عرفت الحصة السوقية للنوافذ الإسلامية ضعف على طول الفترة وهذا يرجع في أنه أغلب النوافذ الإسلامية تحولت إلى بنوك إسلامية كاملة، كما تميزت هذه الفترة بنمو الأصول البنكية الإسلامية حيث ارتفعت من 133 مليار رنجنت سنة 2006 إلى 771.81 مليار رنجنت سنة 2018 حيث تضاعفت إلى أكثر من خمس مرات.

النوافذ الإسلامية استطاعت أن توسع من العمل المصرفي الإسلامي في هذا البلد بالموازاة مع البنوك الإسلامية الأصلية و الأجنبية، ونقلت الصناعة المصرفية الإسلامية من مجرد صناعة هامشية مقابل المصرفية التقليدية إلى صناعة قائمة بذاتها، ظل المحيط يتعزز باستمرار بالبنية التشغيلية والتنظيمية والأنظمة الضريبية. والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضية تضاعف حجم الأصول المصرفية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية.[1]

و الجدول الموالي يوضح تطور مجموع الأصول الودائع و القروض في المصارف الإسلامية في ماليزيا:

[1] – أحمد نبال، صادق بن درميع، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بين الواقع و المأمول**، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021/2020 ، ص34

**الجدول رقم (17): تطور مجموع الأصول الودائع والقروض في المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا للفترة 2008 – 2015 . الوحدة: مليون رنجيت ماليزي**

| البيان | | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأصول | البنوك الإسلامية | 181360 | 219848 | 253516 | 320519 | 367686 | 426430 | 455411 | 526347 |
| | النوافذ الإسلامية | 6740 | 8702 | 8867 | 8131 | 8268 | 7093 | 7027 | 9021 |
| | مجموع الأصول | 188099 | 228550 | 262382 | 328649 | 375954 | 433523 | 462438 | 535368 |
| الودائع | البنوك الإسلامية | 149932 | 181877 | 211837 | 261542 | 301537 | 345889 | 398041 | 399321 |
| | النوافذ الإسلامية | 4770 | 6962 | 5116 | 4845 | 4919 | 3058 | 2639 | 3340 |
| | مجموع الودائع | 154702 | 188839 | 216953 | 266387 | 306457 | 348947 | 400680 | 402661 |
| القروض | البنوك الإسلامية | 99857 | 128207 | 154066 | 190938 | 227655 | 277491 | 329643 | 383494 |
| | النوافذ الإسلامية | 574 | 659 | 508 | 446 | 397 | 428 | 532 | 974 |
| | مجموع القروض | 100432 | 128866 | 154575 | 191384 | 228052 | 277920 | 330174 | 384468 |

**Source: Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, Dec2015.**

نلاحظ من الجدول أعلاه النمو المتزايد للأصول، الودائع، القروض للبنوك الإسلامية أما بالنسبة للودائع على مستوي النوافذ الإسلامية فقد تراجعت ذلك لتحول النوافذ إلى بنوك إسلامية ذاتها.

**4 – عوامل نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا:**

هناك العديد من العوامل ساعدت على نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا وهي:[1]

**4 – 1 – الظروف الاقتصادية الملائمة:**

يعد اقتصاد ماليزيا أحد الاقتصاديات الأسرع نموا في مناطق جنوب شرق مكنها من جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة قدرتها التصديرية، وهو ما شجع الاستثمار الخاص، ما انعكس على القطاع المصرفي بما فيه الإسلامي.

**4 – 2 – الاستقرار السياسي:**

نظامها السياسي ملكي دستوري يحكمها المسلمون منذ الاستقلال تعمل بسياسة التخطيط على المدى المتوسط والطويل، حيث كان لها عدة مخططات أخرها يمتد مفعولها سنة 2020.

[1] – رقية بوحيضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 410، 411.

**4 – 3 – الاهتمام الحكومي ووجود رؤية واضحة:**

من أهم عوامل نجاح تجربة النوافذ الإسلامية هو الاهتمام والمساندة الحكومية، وكذا وجود رؤية واضحة وهدف تسعي إليه الحكومة الماليزية، كما أن دعم الحكومة يكون رسميا وأيضا غير رسمي.

**4 –4 – وجود قانون يراعي خصائص ومميزات البنوك الإسلامية:**

تحظي البنوك الإسلامية بقانون خاص بها منذ 1983 ينظم نشاطها ويبين طبيعة أعمالها، عدل هذا القانون عدة مرات بما يناسب ومستجدات طبيعة العمل المصرفي، عدل سنة 1993 ليؤسس لإطلاق النوافذ الإسلامية، كما عدل سنة 2009 كي يستوعب النظام البنك المزدوج، كما عدل مرة أخرى 2013 من أجل ضبط منتجات البنوك الإسلامية ومدي توافقها مع الشريعة الإسلامية.

**4 – 5 – التدرج في التطبيق:**

فبعد النجاح للبنوك التقليدية بفتح النوافذ، تحولت الكبيرة منها والراغبة في ذلك إلى البنوك الإسلامية إلى بنوك إسلامية تابعة لشركتها الأم ومستقلة ماديا وإداريا.

**4 – 6 – وجود بنية تحتية متكاملة من الأسواق المالية:**

تعتبر ماليزيا رائدة في إصدار الصكوك الحكومية وصكوك الشركات، كما شهد سوق الأسهم المتوافق مع الشريعة الإسلامية توسعا متزايد تشكل مجالا استثماريا هاما للبنوك الإسلامية الماليزية.

**4 –7– وجود هيئة مساندة للعمل المصرفي الإسلامي:**

نضم ماليزيا العديد من المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي ذات الطابع العالمي لها منها: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية.

**ثالثا: واقع إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا**

**1 – تعريف الصكوك الإسلامية:**

تعرف الصكوك الإسلامية على أنها أوراق مالية تمثل شهادات متساوية القيمة وحصة شائعة في ملكية الموجودات أو الأصول على اختلافها موجودة أو سيتم تجسيدها، تدر دخلا دوريا وتصدر وفق أحكام عقد شرعي استنادا إلى صيغ التمويل الإسلامية، ويراعي في ذلك عملية الاكتتاب وتحصيل الصكوك وبدأ تجسيد المشروع الاستثماري.[1]

[1] – هدي بدروني، نصيرة قريش، **أهمية الصكوك الإسلامية في سوق الأسواق المالية الإسلامية الماليزية– دراسة قياسية**، مجلة أبعاد الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2015، ص190

**2 – أهمية الصكوك الإسلامية:**

لقد ارتبطت أهمية الصكوك في دعم النشاط الاقتصادي والمالي من خلال:[1]

✓ الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية على مستوي التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام المالي والإسلامي؛

✓ جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق احكام الشريعة الإسلامية، وخاصة في الخارج؛

✓ تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومركزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية. و لا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها إدارتها؛

✓ تتيح للحكومات والشركات الحصول على تمويل لمشروعاتها؛

✓ المساعدة في إدارة السيولة على مستوي الاقتصاد الكلي من خلال امتصاص فوائض السيولة (استخدام الصكوك الإسلامية من قبل المصارف الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي)

✓ المساعدة في تغطية جزء من العجز في الموازنة؛

✓ المساعدة في تطوير سوق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول.

**3 – تطور إجمالي إصدار الصكوك في ماليزيا:**

تتمثل تطورات الصكوك المصدرة في ماليزيا خلال الفترة (2001–2019) في الجدول التالي:

**الجدول رقم (18): تطور الصكوك الإسلامية في ماليزيا (2001–2019) بليون دولار**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحجم الكلي للصكوك | 18.19 | 17.6 | 12.00 | 15.16 | 43.34 | 44.07 | 121.03 | 43.02 | 33.96 | 40.33 |
| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| الحجم الكلي للصكوك | 40.33 | 78.90 | 71.09 | 99.13 | 76.07 | 48.33 | 64.82 | 87.65 | 72.68 | 384.85 بليون RM |

**Source**: securities commission Malaysia reports ( 2018-2009, Value of New Issuance Bands and Sukuk in Malaysia from 2016 to 2019).

أشارت نتائج الجدول أعلاه إلى النقاط التالية:

– تباطؤ في نمو وتطور الصكوك من 2011– 2004، حيث بلغت أدني قيمة لها سنة 2003؛

– ارتفاع حجم الصكوك بداية من سنة 2005 إلى سنة 2007، أين حقق أعلى مستوى تطور خلال الفترة المدروسة ب 121.30 مليار (PM)؛

– في سنة 2008، انخفاض كبير في حجم الصكوك ب 43.02 مليار(PM)؛

[1] – الشيخ بن قايد، **دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي و تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة التجربة الماليزية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية،الجزائر، 2020/2019، ص 46.

– مواصلة الانخفاض سنة 2009 بنسبة 10%، تلي ذلك ارتفاع في حجم الصكوك، لكن بشكل متذبذب ليحقق أعلى مستوى له سنة 2013 ب 99.13 مليار(PM)، وسنة 2017 ب 88 مليار(PM)، ولكن يبقي الطابع الغلب في العملية هو الارتفاع في حجم الصكوك، ويمكن إرجاع تفسير هذا التذبذب بما يلي:

✓ يعود التباطؤ في النمو من 2001–2004 بالنسبة للصكوك إلى السياسة الماليزية المنتهجة خلال هذه الفترة من خلال التركيز على خطة ماليزيا الكبرى التي جاء فيها:

- التركيز على سياسة الرؤية الوطنية ؛
- التركيز على الاقتصاد القائم على المعرفة ضمن سياسة OPP3؛
- تنمية المؤسسات المحلية كخطة أولى من خطوات تطور رأس المال الماليزي؛

✓ الارتفاع الذي شهده السوق في صناعة الصكوك من 2005 – 2007، ويرجع إلى:

- التركيز على تنمية راس المال وما ساعد على ذلك إخفاض الدولار الأمريكي إلى أدنى مستويات سنة2007؛
- تدعيم القطاع الخاص من خلال وضع السياسات وإعادة هيكلة الشركات، مما ساعد على دخول مؤسسات جديدة استثمارية ناشطة في رأس المال الماليزي؛

✓ تراجع حجم الصكوك سنة 2008 سبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على كامل اقتصاديات وأسواق الدول لما في ذلك رأس المال الماليزي؛

✓ مواصلة التراجع سنة 2009 راجع لتداعيات ما به الأزمة المالية العالمية؛

✓ الارتفاع من جديد في حجم الصكوك خلال 2013 –2019 ويرجع للأسباب التالية:

- استمرارية ماليزيا في التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل جعل ماليزيا سوقا مالية إسلامية دولية؛
- إنشاء أول سوق لتبادل السلع متوافقة مع الشريعة؛
- تشريع قانون الخدمات المالية الإسلامية سنة 2013(IFSA)؛
- تدعيم الاستثمار في صناديق الاستثمار العقارية الإسلامية؛
- تفعيل خطة ماليزيا من2016 – 2020؛

والجدير بالملاحظة أن أقل تراجع شهده إصدار الصكوك من2013 – 2019، كان سنة 2015، بمعدل 48.33 مليار (PM)، ويعود السبب في ذلك إلى:

- قرار البنك المركزي " بنك نيجار " بتخفيض إصدار الصكوك والتحول إلى أدوات أخرى إدارة السيولة، لأن الصكوك الصادرة عن مصرف ماليزيا لم تصل إلى المستثمرين المقصودين؛
- انخفاض قيمة الرنجيت الماليزي؛

ومن جهة أخرى، فقد أدى انخفاض أسعار النفط في سنة 2016، إلى اضطرار دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا نحو خفض إنفاقها الاستثماري، مما أدي إلى خفض الودائع وبالتالي حجم السيولة لدى البنوك

(بما في ذلك البنوك الإسلامية) إذ تعد الحكومات والكيانات التابعة لها من أكبر المودعين في بعض الأسواق الرئيسية الخاصة بالتمويل الإسلامي، بحصة تبلغ ما بين 15 % إلى 40 % في بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى إضعاف سوق الصكوك العالمي.

وعلى الصعيد الدولي، تعد ماليزيا حاليا أكبر مصدر للصكوك في العالم، وفقا لتقديرات المركز الماليزي الإسلامي الدولي(MIFC)، وكما أن السياسات الضريبية حاليا في ماليزيا مواتية لإصدار الصكوك التي باتت تتمتع بخصم ضريبي على تكلفة الإصدار الثاني، كذلك إعفاء رسوم الدمغة الثانية، وبالمثل مستثمرو الصكوك الماليزية يمكنهم الحصول على إعفاء ضريبي على الدخل المسلم، الأمر الذي عزز من الميزة التنافسية لهذه الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية .

وعلى الرغم من التدفق المستمر للصكوك الجديدة، لايزال الطلب على الصكوك الماليزية يفوق العرض، مما يعكس بالتأكيد شهية هائلة من المستثمرين للأوراق المالية ذات الدخل الثابت المتوافقة مع الشريعة خارج نطاق فئات الأصول الإسلامية التقليدية

**المطلب الثالث: معوقات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا**

بالرقم من ان ماليزيا تتوافر لها بيئة مناسبة للتمويل الإسلامي، وذلك لوجود بيئة تحتية قوية وأنظمة دائمة إلا أنها تحتاج إلى تعزيز المشاركات باستقطاب المضاربين الأجانب بالإضافة إلى العديد من المعيقات نذكر منها:[1]

✓ تكوين هيئات الرقابة الشرعية في ماليزيا مازال محدودا من ناحية عدم شمولها لمختلف التخصصات والميزات المهمة إلى جانب علماء الشريعة، فلابد من وجود علماء التمويل والمحاسبة، والتجارة، والقانون، والإدارة، وفي ذلك إثراء للاجتهاد الجماعي الذي يقوم بها الهيئات الشرعية؛

✓ قلة المنتجات التي يمكن الاستثمار فيها بما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية؛

✓ ضعف المقاربة التكاملية بين إطارات الصيرفة الإسلامية؛

✓ اعتماد كثير من المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية بعض المنتجات المحرمة عند جمهور العلماء مثل العينة وبيع الدين؛

✓ ضعف النوعية الدينية بالمالية الإسلامية، وذلك من خلال الضعف في التفريق بين الصيرفة الإسلامية والوضعية بسبب إغفال قضايا المعاملات والتركيز على قضايا العبادات.

[1] –هوارية بن حليمة ، طاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص40.

**خلاصة الفصل:**

تعرفنا من خلال هذا الفصل على واقع الصيرفة الإسلامية على ضوء تجارب دولية من خلال عرض تجربتي الأردن و ماليزيا، و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الاحصائيات و التقارير السنوية الممتدة ما بين سنة 2013 و سنة 2021.

بهدف التقرب أكثر من واقع الصيرفة الإسلامية لدى البلدين وقد توصل إلى بعض النتائج أهمها نجاح كلا الدولتين يعود إلى الجهود المبكر لتطوير خدمات القصاع المالي الإسلامي من خلال وضع الأطر القانونية و التنظيمية لذلك، فالأردن توصلت في هذه الدراسة المتعلقة بتجربة البنك الإسلامي الأردني الذي يعتبر من المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية و هذا لمساهمته في مختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية، كما يسعى إلى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، و العمل على توسيع مظلة المستفيدين في ظل الخدمات المالية بجودة، أما بالنسبة لماليزيا فقد صارت من رواد هذا المجال في العقود الأخيرة لها دور فعال و قوي في مجال الاقتصاد الإسلامي في العالم، كما أنها أثبتت تفوقها في مجال الصكوك الإسلامية من حيث اصدارتها و تداولها في الأسواق المالية و النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية.

# الفصل الثالث

# واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر و متطلبات تطويرها

**تمهيد**

- **المبحث الأول:** نشأة و مبررات التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** تحديات و متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

**خلاصة الفصل الثالث**

**تمهيد:**

في ظل النمو الملحوظ للصيرفة الإسلامية عبر كافة دول العالم، أخذ ظهور المؤسسات المالية التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عدة أشكال مختلفة لتحول إلى الصيرفة الإسلامية.

الجزائر على غرار هذه الدول تشهد محاولات و تجارب من أجل تبني العمل المصرفي الإسلامي، و كان أولها بنك البركة و آخرها فتح نوافذ و شبابيك الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، غير أنه تواجهها مجموعة من العوائق و التحديات التي تعيق و تحولها إلى الصيرفة الإسلامية.

و هذا ما يستدعي البحث عن المتطلبات الواجب توافرها في البيئة الجزائرية التي تسمح بتفعيل الصيرفة الإسلامية، و تعزيز دورها في تمويل الاستثمار الإسلامي رغم القيود التي تعترض نمو و تطور هذه الصناعة.

نظرا لأهمية المصارف الإسلامية ارتأينا التعرف عليها أكثر من خلال هذا الفصل الذي يتضمن ثلاث مباحث:

**المبحث الأول : نشأة و مبررات التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.**

**المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.**

**المبحث الثالث: تحديات و متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.**

## المبحث الأول: نشأة و مبررات التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر

قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية كغالبية الدول العربية و حتى الغربية لتكون جزء من نظامها المصرفي، ما دفعها إلى ذلك مجموعة من المبررات كانت وراء نشأتها و تطورها عبر عدة سنوات ، رغم أن الجزائر كانت من الدول السباقة في المغرب العربي لتبني الصيرفة الإسلامية غير أن تطورها و اتساعها فيها كان بطيئا مقارنة بالدول المجاورة لها.

### المطلب الأول : نشأة و تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول الإسلامية و العربية سعت لانتهاج الصيرفة الإسلامية مدفوعة لذلك بأسباب عقائدية و دينية.

#### أولا: نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعود أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر إلى عهد الاستعمار الفرنسي، حيث تكشف دراسات عن مقالة يرجع تاريخها إلى عام 1327هـ / 1928 م تدعو إلى انشاء مصرف اسلامي يعمل في الجزائر وفق قواعد الفقه الإسلامي ، و قد أسفرت هذه المقالة عن محاولة انشاء مصرف إسلامي على الأرجح قبل أواخر جمادى الآخر من عام 1929، تحت تسمية "البنك الاسلامي الجزائري" بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي، وجمع رأسماله الاسمي من قبل بعض كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع و أجهضته.[1]

أما بعد الاستقلال فلم يتم فتح المجال أما الصيرفة الإسلامية حتى سنة 1990 بعد اصدار قانون النقد و القرض المؤرخ 14 افريل 1990 الموافق لـ 19 رمضان 1410هـ المتعلق بالنقد و القرض، الذي فتح المجال للقطاع الخاص و الأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر، غير أنه لم يتم اعتماد سوى بنكين هما، بنك البركة سنة 1990 و بنك السلام سنة 2008.[2]

كما أنه لم يتم الإشارة في قانون النقد و القرض 90-10 الذي ينظم العمل المصرفي الجزائري للبنوك الاسلامية، و نفس الشيء بالنسبة للأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424 هـ الموافق ل 26 أوث 2003 المتعلق بقانون النقد و القرض المعدل و المتمم الذي جاء ليوضح شروط انشاء البنوك و المؤسسات المالية و كيفية تنظيم عمليات جمع البنوك العاملة في الجزائر رغم اختلاف طبيعة عملها.[3]

على الرغم من أن قانون النقد و القرض رقم 03-11 نص في المادة 73 على أن مجال نشاط مهم للمصارف الإسلامية حين أضاف مهام جديدة للمصارف كتلقي الأموال من الجمهور لتوظيفها على شكل مساهمات أو غيرها، إلا أنه يبقى غير كاف لأنه يبقى محصورا في صيغ تمويل محددة و لا يشمل جميع الصيغ التي تقوم بها المصارف الإسلامية.[4]

في سنة 2018 حاول المختصون في المالية الإسلامية مطابقة القوانين المعمول بها في المنظومة

---

[1] – عبد الرزاق بلعباس، **صفحات من تاريخ الصيرفة الإسلامية-مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف اسلامي جزائري في أواخر عشرينات القرن الماضي**، دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب جدة، المجلد 19، العدد2، السعودية، 2013، ص01.

[2] – مصطفى العرابي، نذير طروبنا، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق و متطلبات النجاح على ضوء النظام (20-02)**، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد6، العدد02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 253.

[3] – العونية بن زكورة، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر- أفاق وتطلعات**، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، جامعة مصطفى سطنبولي معمسكر، المجلد07، العدد: 02 سبتمبر، الجزائر، 2020، ص248.

[4] – عبد الرحمان بوحسون، **واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي لبنوك الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجا**، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد35، العدد 04، 2021 ، ص ص 64 ، 65 .

المصرفية الجزائرية في المعاملات المالية و المصرفية من خلال تقديم قانون يعدل و يتمم الأمر 03-11 و المتمثل في النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018م الموافق ل26 صفر 1440هـ المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، بعدها تم اصدار النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الموافق لـ 25 رجب 1441هـ و الذي يحدد العمليات البنكية و المؤسسات المالية نتيجة للقصور الذي شاب نظام 18-02 و ألغاه.[1]

و بهذا زاد عدد البنوك التي لها شبابيك للصيرفة الإسلامية لكن الجزائر بقيت في ركب الدول المتأخرة في هذا المجال ، فهي انتظرت فترة طويلة إلى غاية 2018 لتشهد مبادرة.

**ثانيا- تطور مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

نظرا للقبول الذي تحظى بها الصيرفة الإسلامية في أوساط الجزائريين، أضحى التوجه نحوها واقع لا وفر ومنه، هذا ما دفع الحكومة للتفكير في تنويع المنتجات المصرفية، وطرح مختلف الصيغ التي تسمح باستقطاب الأموال المتداولة ، و يمكن توضيح تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بإيجاز في الجدول التالي:

**الجدول رقم( 19): تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات.**

| السنة | المؤشرات |
|---|---|
| 1990 | انشاء هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية و مقرها مملكة البحرين بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر. |
| 1991 | تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر ( بنك البركة) في 1991/05/20. |
| 2000 | تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر ( البرمة و الأمان سابقا، السلامة لتأمينات حاليا) في 2000/03/26 |
| 2003 | طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة ( مؤسسة عمومية) التابع لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الذي أطلق سنة 2003، و مول هذا الصندوق مشاريع مؤسسات صغيرة و متوسطة لفئة الشباب بدون أية فوائد، و رافقه حينها شعار "أعطيه المال ليصبح مزكيا هو الآخر". |
| 2005 | تنظيم ملتقي دولي حول المصارف الإسلامية: واقع و أفاق، كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر. |
| 2006 | تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر( مصرف السلام) في شهر 2006/06<br>اعتماد شركة تأمين إسلامي من قبل وزارة المالية، وهي شركة مساهمة معظم أسهمها مملوكة لشركة الإمارات. |
| 2008 | تنظيم المنتدى الافريقي الثالث للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائرية. |
| 2009 | تنظيم ملتقيات دولية حول الأزمة المالية و بديل البنوك الإسلامية في عدة جامعات جزائرية. |
| 2010 | تنظيم ندوة علمية دولية حول: الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بين جامعة سطيف و البنك الإسلامي للتنمية. |

[1] - العوينة بن زكورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 249-250.

| | |
|---|---|
| 2011 إلى 2013 | اطلاق حملة " لا للفوائد الربوية" التي انطلقت في 2011 بعدد مشاركين يفوق 9 آلاف مشترك في الصفحة الأولى من التواصل الاجتماعي، و بالقيام بمظاهرات و مسيرات سلمية عبر كامل التراب ، للقضاء نهائيا على الفوائد الربوية، وكانت أهم المطالب الحملة هو إلغاء سعر الفائدة المحدد بـ 1% من لونساج أحد برامج ترقية سوق العمل المعتمدة من طرف الدولة من اجل دهم من أجل دعم الشباب . |
| 2013 | تم تأسيس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر2003، من خلال مساهمة ثلاث بنوك رائدة في السوق ( بنك برقان، بنك الكويت الأردن، و بنك تونس الدولي)، ويقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي و الإسلامي، ففي عام 2013 كانت 22% من القروض الممنوحة وفق التمويل الإسلامي. |
| 2014 | تزايد فتح تخصصات و فروع جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية و التمويل الإسلامي ، وتزايد اقبال الطلبة على التكوين في مثل هذه التخصصات بمختلف جامعات الوطن و منح شهادات في تخصصات الاقتصاد و التمويل الإسلامي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات و المؤتمرات التي تعقد بهدف نشر الوعي المصرفي الإسلامي. |
| 2015 | انعقاد مؤتمر حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر الذي نظمته المدرسة العليا للتجارة بالجزائر نوه الخبراء إلى ضرورة تعديل قانون القرض و النقد بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية، و مدى أهمية توفير مختلف المنتجات في السوق المالية الجزائرية معتبرين أن هذا الأمر بمثابة حق يكفله الدستور للجزائريين. |
| 2016 | مناقشة خبراء مؤخرا الفرص الكبيرة التي تتيحها السوق المصرفية الإسلامية ،و كذلك الآفاق التي تفتحها هذه الشعبة للاقتصاد و التي يمكن أن تكون حلا بديلا لاستقطاب الأموال، خاصة أن التقديرات الحالية تشير إلى أن الجزائر تفقد ما يقارب عن 20% من الأموال المتداولة ضمن التعاملات الإسلامية في العالم و التي تقدر بنحو 350 مليار دولار |
| 2017 | قامت الحكومة بتعديل قانون القرض و النقد المادة 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء و مختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي ( المذهب المالكي).<br>تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية و هي بنك القرض الشعبي الوطني و بنك الصندوق للتوفير و الاحتياط، و بنك التنمية المحلية، من خلال تعديلات في قانون القرض و النقد على وجه الخصوص مواده 67 و 68 و 73 و الذي يتوقع أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز 5 سنوات. |
| 2018 | توسع نوافذ إسلامية في بنوك عمومية أي أن التجربة ستعمم على جميع البنوك العمومية الأخرى التي بدأت تدرس فتح نوافذ للمعاملات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية، و تقديم منتجات إسلامية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعقدة. |

**المصدر**: إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، **مكانة الصيرفة الإسلامية و دورها في تفعيل النشاط المصرفي–تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية**، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد03، العدد:01(2018) ، الجزائر، 2018، ص–ص 82، 84.

**المطلب الثاني: مبررات التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

يتزامن الحديث عن التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، و سنحاول معرفة ذلك من خلال التطرق لمعرفة مفهوم و أنواع التحول بالإضافة إلى مبررات التحول.

**أولا – مفهوم التحول و أساليب التحول**

**1- مفهوم التحول:**

يقصد به " التحول" الانتقال من الصيرفة التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى الصيرفة الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة، بسبب عمل المصارف التقليدية بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الغراء، وفي طليعتها التعامل بالربا ، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.[1]

**2- أساليب التحول نحو الصيرفة الإسلامية**

**2-1- التحول الجزئي للصيرفة الإسلامية:**

يعني قيام المصرف التقليدي بتحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و بذلك يكون المصرف التقليدي نموذجا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بعد نجاح تجربة الفرع النموذجي، و نضوج خبرة القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على باقي فروع البنك وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعها بحيث يصير المصرف التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة. [2]

**2-2- التحول الكلي:**

يكون دفعة واحدة بقرار من السلطة السياسية أو النقدية مثلما حدث في إيران و باكستان و السودان، و قد يكون قرار التحول الكلي وفق مبدأ التدرج في التطبيق، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة و محددة الخطوات، يتخارج البنك من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ليحل محلها المنتجات المصرفية المتطابقة مع أحكام الشريعة الغراء، حيث يزيد الوزن النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.[3]

**3- التحول الجزئي للعمل المصرفي في الجزائر**

تعد الجزائر من الدول المتأخرة في تطبيق الصيرفة الإسلامية و ذلك راجع لغياب الإطار القانوني المنظم للتحول، و قد تم التحول على مرحلتين:

---

[1] – عدنان محيريق، **التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 10، ج2 ، الجزائر، 2017، ص 58.

[2] – العياشي زرزار، كريمة غياد، **من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية متطلبات و آليات التحول**، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة ،العدد 8، الجزائر، 2017، ص 344.

[3] – عدنان محيريق، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

- **المرحلة الأولى:** منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، وذلك من خلال السماح لبنك البركة بالعمل بالسوق المصرفية الجزائرية، كما تم اعتماد بنك إسلامي آخر و هو بنك السلام سنة 2008.[1]
- **المرحلة الثانية:** سماح السلطات الجزائرية للبنوك التقليدية بتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية و في نفس الوقت الذي تقدم فيه خدماتها المصرفية.[2]

**ثانيا- مبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

هذا التوجه نحو توطين الصيرفة الإسلامية يرجع في المقام الأول إلى وجود إدارة سياسة تدفع في هذا الاتجاه بالإضافة إلى أسباب أخرى منها:

**1- الإرادة السياسية:**

توفر قدر من الارادة السياسية التي دفعت في اتجاه توطين المصرفية الإسلامية في البنوك الجزائرية، و قد عبر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية لقوله " إن العمل بالصيرفة الإسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية و تنويع منتجاتها و خدماتها"، و أكد أن الصيرفة الإسلامية سيتم العمل بها و تعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية و دقيقة في إطار مبادئ الشريعة و ذلك لكسب ثقة المواطن.

**2- الاستفادة من مزايا التمويل الاسلامي:**

لعل من أهم أسباب هذا التوجه هو الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي و دوره في تحقيق الاستقرار المالي، فالتمويل الإسلامي تمويل أخلاقي يلعب دور كبير في تطوير الاقتصاد الحقيقي و الوقاية من الأزمات المالية، فهذا التمويل يحظر المتاجرة بالقروض، و يعتمد على مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين المصرف و العميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة، و توخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعله أكثر قدرة على التصدي و امتصاص آثار الأزمات المالية، هذا و قد أقر العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية و صحة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر إلى الدعوة إلى الأخذ بها، فقد لاقت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها.[3]

وافساح المجال بل والإشادة الدولية بها خاصة بعد أعقاب أزمة 2008، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامي الذي عقد في لندن عام 2009:" إن المصرفية لإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية".

و قد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي في فرنسا وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة

---

[1] – عفاف حروزي، مخلوفي تيزيري، **الخدمات المالية الإسلامية كآلية لتحول البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية- دراسة تجارب دولية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي، شعبة علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد بنكي نقدي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2019/2018، ص ص 97، 98.

[2] – الجريدة الرسمية العدد 73، **القانون رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 هـ الموافق 04 نوفمبر 2018 م المتضمن العمليات التشاركية**، بتاريخ 09 ديسمبر 2018.

[3] – خالد حمزة، **النوافذ الإسلامية كآلية لتبني الصيرفة الإسلامية- دراسة تحليلية و استشرافية للقطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، 2021/2020 ، ص 30.

الإسلامية مريح للجميع المسلمين و غير المسلمين، في نفس السياق صرحت وزيرة المالية الفرنسية سابقا و المديرة السابقة لصندوق النقد الدولية و المديرة العامة للبنك المركزي الأوروبي ( ECB) حاليا كريستان لاغارد، بأنها ستكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا.[1]

**3- وضعية الاقتصاد الجزائري:**

كما هو معروف أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مرهون بتقلبات أسعار البترول و قد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية حادة منذ 2014 جراء تراجع إيراداتها النفطية التي تشكل أكثر من 90% من إجمالي إراداتها، إن التراجع الحاد في أسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ أدنى مستوياتها منذ عقود في بداية 2020 و تفشي جائحة كورونا بالبلاد و تعطيلها لأغلب مرافق الحياة، أدى إلى تآكل جزء كبير من احتياطات الجزائر من العملة الصعبة لتصل إلى حدود 62 مليار دولار في فيفري 2020، من هذا المنطلق فإن الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية ضمن جملة اصلاحاتها الاقتصادية لدعم اقتصادها و توفير التمويل اللازم لموازنة الدولة، و الاستفادة مما تقدمه الصيرفة الإسلامية من خدمات و منتجات تعزز و تدعم النمو و التنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات تساهم في ترقية الادخار المحلي و توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية و لمختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها.[2]

**4- محاولة امتصاص السيولة من السوق الموازية( محاربة الاكتناز المالي):**

حيث تشير بعض التقديرات أن السيولة المتداولة في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة حسب تقديرات غير رسمية، وقد حاولت البنوك امتصاص هذه السيولة من قبل لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، فقد سبق للجزائر أن أطلقت في افريل 2016 عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزانة بهدف استقطاب الاموال المتداولة في الاقتصاد الموازي، لكن الغالبية من الجزائريين تجنبت العملية بسبب الفوائد، و بلغ حجم الشراء قرابة 5 مليارات دولار فقط، في حين كانت الحكومة تسعى إلى قرابة 27 مليار دولار على الأقل.

إن مشروعية صيغ التمويل الإسلامي و تنوعها و مرونتها في توفير التمويل بآجال مختلفة من شأنها تعبئة جزء كبير من المدخرات المحلية و السيولة النقدية المتراكمة خارج القنوات غير الرسمية، و توجيهها نحو أهداف تمويل الاقتصاد و تنويعه.[3]

**5- الوازع الديني:**

إن اعتماد المصرفية الإسلامية في البنوك يأتي استجابة لرغبات فئة كبيرة من المواطنين الجزائريين الذين يرغبون في توظيف و استثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و بالتالي تعزيز الأدوات المالية بما يلائم قناعاتهم.

---

[1] – حسن ثابت فرحان، **أثر الأزمة العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية و التنمية**، نادي رجال الأعمال اليمنيين، المؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع و تحديات المستقبل، صنعاء، جهورية العربية اليمنية، 21- 20 مارس 2010، ص 21.

[2] – خالد حمزة، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

[3] – نفس المرجع، ص 40

**6- صغر حجم السوق المصرفي الإسلامي:**

حيث أن الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا غلى بنكين فقط (بنك البركة وبنك السلام)، الذين يتعاملان بالتمويل الإسلامي مع 3% فقط من الحصة السوقية، كما هو معلوم توجد بالجزائر تسعة وعشرين (29) مؤسسة بنكية، منها سبعة (07) بنوك عمومية (حكومية)، و أكثر من عشرين (20) بنكا أجنبيا.

**7- الدفع نحو شمولية البنوك الجزائرية و تعظيم أرباحها:**

إن من بين مبررات اعتماد الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية العمومية هو السعي نحو زيادة شموليتها من خلال تقديم منتجات و خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، و زيادة تنافسيتها و تعظيم أرباحها، خاصة إذا علمنا أن معدلات عائد الاستثمارات في الصيغ المصرفية الإسلامية مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد في التمويل التقليدي و المعتمد أساسا على الاقتراض بالفائدة.[1]

## المبحث الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

عرفت الجزائر الصيرفة الإسلامية من خلال بعض البنوك الخاصة العاملة فيها: كبنك البركة و مصرف السلام، لكن دون أن تكون للصيرفة الإسلامية نصوصا تشريعية خاصة بها، لكن في عام 2018م شهدت الجزائر مبادرة في المجال التشريعي متعلق بالصيرفة الإسلامية، و هذا من أجل تنظيم ممارسة المؤسسات المصرفية و المالية للنشاط المصرفي الإسلامي.

### المطلب الأول: شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر و القوانين المنظمة لها

انتهجت الجزائر التحول الجزئي للصيرفة الإسلامية و ذلك من خلال سن قوانين تنظم فتح الشبابيك الإسلامية و كيفية ممارستها للعمليات المصرفية.

**أولا- شبابيك (نوافذ) الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

**1- التعريف القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر:**

مصطلح الصيرفة الإسلامية حديث بالنسبة للمنظومة المصرفية في الجزائر، حيث أشار إلية لأول مرة ضمن النظام 18-02، فقد عرفها هذا النظام 18-02 في المادة 05 منه على أنها:" دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات و منتجات الصيرفة التشاركية".[2]

هذا التعريف تم إلغاءه بموجب النظام 20-02 الذي نص صراحة على مصطلح الصيرفة الإسلامية بدلا من الصيرفة التشاركية الذي كان سائدا في النظام 18-02.[3]

حيث أن النظام 20-02 عرفها في المادة 17 إنه:" هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات و منتجات المصرفية الإسلامية."[1]

---

[1] - نفس المرجع، ص 41.

[2] - الجريدة الرسمية العدد 73، مرجع سبق ذكره.

[3] - ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من البنوك و المؤسسات المالية، تعليمة 30-02**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد الأول ، العدد الأول، جوان 2000، الجزائر، 2020، ص 68 .

و يلاحظ أن السلطة النقدية قد تداركت بعض الغموض الوارد في متن المادة 05 من النظام 18-02 من خلال التعريف المسند لقواعد النظام 20-02 لاسيما ما تعلق بوصف الشباك أنه دائرة و عوض بمصطلح هيكل، كذلك اعتبر مصطلح الصيرفة التشاركية حديثا نوعا ما في النظام 18-02 ليعوض بمصطلح صريح هو الصيرفة الإسلامية، ورغم أهمية التعريف المقدم بموجب النظام رقم 20-02 إلا أنه يبقى محاطا ببعض الغموض خاصة فيما تعلق بمصطلح هيكل.[2]

**2- مبررات استحداث شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر:**

لقد تم استحداث شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر استجابة لجملة من المبررات و تميزها بممارسة عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية أهمها:[3]

- ✓ استحداث نظام أو قانون يتماشى و مقومات الدولة الجزائرية و مبادئ الدستور باعتبار الدين الإسلامي دين الدولة؛
- ✓ مسايرة التطورات المالية العالمية و العربية و حتى المغاربية بفتح المجال أما أعمال شبابيك الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ تنظيم أعمال شبابيك الصيرفة الإسلامية المنشأة في الجزائر التي تتبنى العمل المصرفي الإسلامي، و إبعادها عن الشبهات في تعاملاتها المالية، و كذا من الأعمال التي تتنافى و مبادئ الاقتصاد الإسلامي؛
- ✓ مساندة و إمداد النظام المصرفي الجزائري بمؤسسات جديدة تعمل على استقطاب الأموال و استثمارها؛
- ✓ استقطاب مصارف إسلامية عالمية من أجل فتح فروع مصرفية لها في الجزائر مما يعمل على استقطاب رؤوس أموال أجنبية؛
- ✓ إيجاد بنية مناسبة للعمل المصرفي الإسلامي يشجع العمل المالي الإسلامي ككل و ذلك بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية مختلفة؛
- ✓ استقطاب الأموال الفئة التي لا ترغب التعامل مع المؤسسات المصرفية المالية بحجة عدم مطابقة تعاملاتها و الشريعة الإسلامية؛
- ✓ تحفيز مؤسسات مالية إسلامية أخرى غير المصارف الإسلامية للدخول و العمل في المنظومة المصرفية و المالية الجزائرية.

---

[1] – الجريدة الرسمية العدد 16، **القانون رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق 15 مارس 2020 م المتضمن العمليات التشاركية**، بتاريخ 24 مارس 2020.

[2] – محمد فرحي، **انفتاح البنك التقليدية على الشبابيك الصيرفة الإسلامية- قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات و القانونية و السياسية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجاد6، العدد02، ديسمبر 2021، الجزائر، 2021، ص1200.

[3] – عمر مزغيش ، محمد عدنان بن ضيف، **النظام القانوني للشبابيك الصيرف الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، العدد 29، مارس 2022، الجزائر، 2022، ص 56.

**3-أهم شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر:**

رخص بنك الجزائر لبعض البنوك الخاصة و العمومية التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تقديمها خدمات مصرفية تقليدية.

**3-1- على مستوى البنوك الخاصة التقليدية:**

و تتمثل أساسا في البنوك التالية:[1]

**3-1-1- بنك الخليج – الجزائر:**

عرفت الجزائر فتح نافذة إسلامية في بنك الخليج (AGB) سنة 2009 م، حيث افتتح بنك الخليج الجزائر سنة 2003 من طرف ثلاث بنوك (بنك برقان، النك الأردني الكويتي، البنك الدولي التونسي) تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة، حيث خصص بنك الخليج نافذة للخدمات التمويلية المصرفية من خلال خدمة prolin و تشمل بيع السلم، بيع المرابحة، وحدة leasing متعلقة بالتمويل الإيجاري.

**3-1-2- بنك تراست الجزائر:**

هو بنك خاص وفق القانون الجزائري، بدأ أشغاله في 6 أبريل 2003م، و أطلق البنك بداية من 2014م نوافذ إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل صيغة المرابحة، و حساب التوفير التشاركي، الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، و في 2018 أطلق صيغة الإجارة وفقا لمبادئ الشريعة من خلال منتوج إسلامي تحت مسمى TRUST- IJAR.

**3-1-3- بنك الإسكان و التجارة و التمويل الجزائر:**

هو شركة مساهمة بين الإسكان و التجارة و التمويل الأردني ب 85% و الشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة ب 15%، تم تأسيسه في أكتوبر 2003، أطلق خدمة الصيرفة الإسلامية في مارس 2015م بناء على قرار من مجلس إدارة البنك، و تنفيذا لطلب مجموعة من العملاء من بين المنتجات التمويلية والتي تقدمها نوافذ هذا البنك المرابحة، بيع السلم، الاستصناع بالإضافة إلى منتجات بديلة خاصة بالودائع لأجل و سندات الاستثمار و حسابات الادخار الإسلامي.

**3-2- على مستوى البنوك العمومية التقليدية:**

جاء الإعلان عن اعتماد الصيرفة الإسلامية و المنتجات المالية الإسلامية ضمن نشاط في البنوك التقليدية العمومية من قبل رئيس الوزراء الجزائر، أين أعلن أن العملية ستكون كبداية ببنكين عموميين هما بنك التنمية المحلية، و صندوق التوفير و الاحتياط لتشمل بقية البنوك العمومية لاحقا.[2]

تم التأكيد على ضرورة خضوع البنوك و المؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري و الراغبة في تبني كمنهج جديد بالالتزام بالشروط المخصصة ضمن النظام 20-02.[1]

---

[1] – أحمد عزوز، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الالمجلد 05، العدد:02،الجزائر، 2022، ص255.

[2] – أحمد نيال، صادق بن درميع، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بين الواقع و المأمول**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2021/2020، الجزائر، ص 55.

**3-2-1- البنك الوطني الجزائري:**

بادر بتبني منتجات الصيرفة الاسلامية بناء على حصوله على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية بتاريخ 30 جويلية2020 من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية، ليبدأ رسميا نشاطه في 04 أوت 2020 ، و بذلك يكون أول بنك عمومي يمارس هذا النشاط وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في 64 شباك موزع عبر التراب الوطني.

يقوم بتسويق العمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية التالية: حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر، الإجارة المنتهية بالتمليك( العتاد)، حساب التوفير الإسلامي، الحساب الجاري الإسلامي، حساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد، المرابحة ( السيارات، العقارية و التجهيزات)، حساب ودائع تحت الطلب. [2]

**3-2-2- القرض الشعبي الجزائري:**

القرض الشعبي الجزائري هو ثالث بنك يطلق الصيرفة الإسلامية، شرع في بالتسويق لتسع منتجات للصيرفة الإسلامية مخصصة لجميع الشرائح المستهدفة، سواء كانوا أفراد أو مهنيين أو مؤسسات، و خصوصا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي: منتجات مخصصة للأفراد و المهنيين و المؤسسات، و تتمثل في المرابحة للعقارات، المرابحة للسيارات، المرابحة للتجهيزات، الإجارة المنتهية بالتمليك، حساب التوفير الإسلامي للشباب القصر، حساب الودائع تحت الطلب، حساب التوفير الإسلامي، الحساب الإسلامي الجاري.[3]

**3-2-3-بنك التنمية المحلية:**

أعلن بنك التنمية المحلية عن اطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية تحت اسم " البديل" بداية من جانفي 2022 ، سيتم إطلاق 09 شبابيك إسلامية كمرحلة أولية، في انتظار أن يصل المجموع إلى 50 شباكا إسلاميا نهاية سنة 2022، توفر 9 منتجات مطابقة للشريعة الإسلامية، وهي: إجارة عقارية منتهية بالتمليك للأفراد، مرابحة السيارات للأفراد، مرابحة استهلاك للأفراد، مرابحة استغلال للمؤسسات، الحساب الجاري الإسلامي، حساب الشيك الإسلامي، حساب الادخار، ودائع حساب الاستثمار بالمضاربة.[4]

**ثانيا- القوانين المنظمة لعمل شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر**

يعرف القانون لبنكي الجزائري في مجال الصيرفة الإسلامية نظامين هما: النظام 18-02 و النظام 20-02 .

**1- النظام 18-02 :**

**1-1- مضمونه:**

تم إصدار هذا النظام في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد73 ، النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018

---

[1] – الجريدة الرسمية رقم 16، مرجع سبق ذكره.

[2] – البنك الوطني الجزائري، **اطلاق الصيرفة الإسلامية**، من بيان إعلامي بتاريخ 05 اوت 2020.-متاح على الموقع الالكتروني الرسمي للبنك الوطني الجزائري، www.bna.dz ، تاريخ الاطلاع 25 افريل 2022 على الساعة 22:15 .

[3] – عبدو ديهم، مقال **الصيرفة الإسلامية: CPA ثالث بنك عمومي يطلق معاملات و قروض حلال**، المجلة الالكترونية ديزارتيك24، نشر 23 أكتوبر 2020، متاح على الموقع www.dzertic24.dz ، تاريخ الاطلاع 25افريل2022 على الساعة 22:30.

[4] – مقال **بنك** "**BDL**" **يطلق خدمات الصيرفة الإسلامية**، مجلة نيوز الجزائر الالكترونية، نشر 8 يناير 2022، متاح على الموقع www.nn-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع 25 افريل2022 على الساعة 22:40 .

الموافق لـ 26 صفر عام 1440 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، و قد حدد المادة 02 منه سبع منتجات للصيرفة التشاركية و هي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار.[1]

حدد هذا التنظيم سبع منتجات لعمليات الصيرفة التشاركية، وهذا يعني أن الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق الصيغ الإسلامية الأخرى مثل صيغ التمويل الفلاحي.[2]

**1-2- شروطه:**

اختارت الجزائر انشاء شبابيك إسلامية ضمن كافة البنوك و المؤسسات المالية في عرض منتجات تشاركية، و لكن لا يمكن لهذه البنوك و المؤسسات المالية القيام بذلك إلا بعد امتثالها لمجموعة من الشروط هي:[3]

✓ أن يكون الشباك التشاركي مستقلا ماليا، أي أن أموال الشباك التشاركي تكون منفصلة عن باقي أموال البنك، و هذا ما نصت عليه المادة 05 من النظام 18-02؛

✓ أن تكون محاسبة الشباك التشاركي مستقلة عن محاسبة البنك، و بذلك تكون حسابات زبائن الشباك التشاركي منفصلة و مستقلة عن حسابات البنك و ذلك حتي لا يتم خلط أموال زبائن الشباك التشاركي مع أموال باقي زبائن البنك؛

✓ تخصيص تنظيم ومستخدمين مخصصين حصريا للشباك التشاركي، ويقصد بالتنظيم الهيكل الإداري للمستخدمين ابتداء من رئيس المصلحة مهما كانت التسمية التي تمنح له كمدير الشباك أو رئيس مصلحة أو مسؤول مصلحة، وكذا التابعين له، وهذا ما نصت عليه المادة 06 من نفس النظام أي ضمان الاستقلالية الإدارية؛

✓ الحصول على التراخيص المسبق لعرض المنتجات التشاركية، وهذا ما نصت عليه المادة 03 من النظام 18-02، لكنه لا يكفي وحده بل هناك شهادة المطابقة التي تسلم من طرف هيئات خاصة؛

✓ يشترط للحصول على شهادة المطابقة أن تخضع المنتجات لتقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك وذلك حسب ما نصت عليه المادة 04 من النظام 18-02.

**1-3-أهدافه:**

يهدف النظام 18-02 من خلال هذه الشروط و القواعد إلى: [4]

---

[1] – الجريدة الرسمية رقم 73، االنظام 18-02، مرجع سبق ذكره.

[2] – أحمد عزوز، مرجع سبق ذكره ، ص 265.

[3] – عواطف مطرف، محمد بوعتلي، **قراءة تقييمية لخطوات التحول نحو المالية الإسلامية من خلال الصيرفة التشاركية في الجزائر بالرجوع إلى تجربة ماليزيا**، كتاب ملتقى العلمي الأول حول الصيرفة الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص ص 435، 436.

[4] – حبيبة عبدلي و آخرون، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقع و تحديات**، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، المجلد 7، العدد 02، جوان 2020، الجزائر، 2020، ص 74.

✓ تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف و المؤسسات المالية المعتمدة بقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛

✓ تحديد منتجات الصيرفة الإسلامية التي اكتفى بتسميتها منتجات تشاركية، وهي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، و كذا الودائع في الحسابات الاستثمار.

**1-4 تقييمه:**

**1-4-1- إيجابيات النظام 18-02:**

✓ يعتبر أول نظام تم سنه من قبل المشرع الجزائري أدرجت فيه صيغ التمويل الإسلامي، حيث تطرق إلى وضع أسس للصيرفة الإسلامية تحت مسمى المنتجات التشاركية؛

✓ من خلاله تم تحديد سبع منتجات تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية تمكن من الاستثمار وفق أحكام و مبادئ الإسلام؛

✓ جعل من الأعمال المصرفية الإسلامية محكومة بقوانين و تشريعات محددة صادرة من الجهات الرسمية و المختصة في الدولة، بحيث يسمح لهاته البنوك التوسع بالنظر إلى الفرص المتاحة في اقتصاد الجزائر.

**1-4-2- نقائصه:**

ما يعاب على هذا النظام 18-02 النقائص التي تشوبه نذكر منها:

✓ يعتبر أول نظام قانوني خاص بالمعاملات المصرفية التشاركية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبهذا فإن المصطلحات المستعملة فيه تعتبر حديثة نوعا ما بالنسبة للنظام المصرفي الجزائري: ما جعل المشرع يقع في إشكالية المصطلحات المستعملة؛

بالإضافة إلى نقائص أخرى تتمثل أساسا في:[1]

✓ حدد هذا التنظيم سبع منتجات لعمليات الصيرفة التشاركية، و هذا يعني أن الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق الصيغ الإسلامية الأخرى مثل صيغ التمويل الفلاحي؛

✓ لم يشر هذا التنظيم إلى ضرورة وجود مراقب شرعي لشباك الصيرفة التشاركية أو هيئة رقابة شرعية تابع و ترافق عمل الشبابيك التشاركية قبل و بعد و أثناء تقديم الخدمة، و لا يقتصر عملها فقط على المطابقة الشرعية للمنتجات الإسلامية؛

✓ لم يتم تحديد هيئة الرقابة المسؤولة عن مطابقة المنتجات بنص صريح و اكتفى بذكر تعهد الرقابة و التقييم إلى هيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك؛

✓ لم يشر هذا التنظيم إلى ضرورة توفر الإطار البشري المؤهل، و إن كان قد أشار لذلك في المادة04 لكن لم يشترطها كضرورة للحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر؛

[1] – محمد فرحي، مرجع سبق ذكره ، ص 256.

✓ أشار هذا التنظيم بعد الحصول الترخيص المسبق من بنك الجزائر إلى ضرورة الحصول على شهادة مطابقة لمنتوج من طرف الهيئة الوطنية المؤهلة، لذلك قانونا لكن لم يشر هذا النظام إلى طبيعة الهيئة المذكورة أو تركيبها، أو لأي جهة تابعة.

إن النقائص التي تشوب هذا النظام جعله غير قابل للتطبيق على أرض الواقع و بقي حبرا على ورق، وهذ ما دفع بالمشرع الجزائري إلى اللجوء لإصدار تنظيم جديد، حتى يفك اللبس و يجعله أكثر قابلية للتطبيق على أرض الواقع و كان ذلك من خلال النظام 20-02.

**2- النظام 20-02:**

**2-1 - مضمونه:**

أصدر بنك الجزائر النظام 20-02 الاصدار في العدد 16 من الجريدة الرسمية الجزائرية لعام 2020 و ذلك بتاريخ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، و ذلك من أجل تشجيع خلق بيئة مناسبة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و قد ألغى هذا النظام أحكام النظام 18-02 السابق الذكر في المادة 23 منه.[1]

حدد هذا النظام في مادته الثانية مفهوم العملية البنكية التي تدخل ضمن الصيرفة الإسلامية في كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، و عرف هذا النظام في مادته 17 شباك الصيرفة الإسلامية، كما رخص هذا النظام للبنوك أن تقدم ثمانية منتجات بنكية إسلامية بدلا من سبع منتجات سابقا هي: المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم، الاستصناع ، وحسابات الودائع، و ودائع الاستثمار، كما عرف كل منتج مالي على حدى في مواده من 05 إلى 12 ، كما نصت في بنوده على انشاء هيئتين شرعيتين.[2]

**2-2 - شروطه:**

يخضع المصرف الذي يرغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية إلى مجموعة من الشروط المنصوص عليها في نظام بنك الجزائر رقم 20-02 و هي كالتالي: [3]

✓ انشاء شباك المالية الإسلامية داخل البنك و المؤسسة المالية يجب أن يكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للمصرف والمؤسسة المالية حيث نصت المادة 18 منه من التنظيم 20-02 على ضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي و مستخدمين مخصصين حصريا لذلك، بمعنى أن الهياكل التنظيمية و المالية و المحاسبية و البشرية الشباك المذكور منفصلة تماما عن شبابيك البنك الأخرى، و بهذا يتم تكريس مبدأ استقلالية الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية؛

✓ انشاء هيئة الرقابة الشرعية داخل المصرف و المؤسسة المالية، على كل مصرف أو مؤسسة مالية راغبة في ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية يتعين عليها أن تنشئ هيئة رقابية حسب ما تصت عليه المادة 15

[1] - الجريدة الرسمية رقم 16، النظام 20-02، مرجع سبق ذكره.

[2] - الجريدة الرسمية رقم 16، النظام 20-02، مرجع سبق ذكره.

[3] - سليم بلقاسم، **عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام الجزائر 20-02**، مجلة النور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير البيض، مجلد 06، العدد10، جوان 2020، الجزائر، 2020، ص 93.

من النظام20-02، و تتكون هذه الهيئة من ثلاث (03) أعضاء على الأقل ، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة حسب المادة 16 من مقرر المجلس الإسلامي الأعلى رقم 20-01 المؤرخ في الفاتح افريل 2020؛

✓ شروط مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية لأحكام الشريعة، فهو شرط أساسي لحصول المصارف و المؤسسات المالية على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، و هو عكس ما كان عليه سابقا حسب النظام 18-02 ، حيث يقدم طلب شهادة المطابقة بعد حصول المصرف على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة التشاركية، ولقد تم انشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، إذ يوجه طلب الحصول على هذه المطابقة الشرعية لرئيس هذه الهيئة و تستند الهيئة في تقويم مطابقة المنتجات المصرفية و المالية على الفتاوى الصادرة من المجلس الإسلامي الأعلى؛

✓ الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ، ويكون ذلك من طرف بنك الجزائر الذي يمنح بناء على طلب البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تسويقها، وهذا طبقا للمادة 13 من النظام 20-02.

يمكن القول أن ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية تخضع لمجموعة من الشروط منها:

- **الشروط الموضوعية:** إنشاء شباك الصيرفة الإسلامية و الهيئة الشرعية الرقابية و مطابقة المنتوج لأحكام الشرعية.
- **الشروط الشكلية:** كشهادة المطابقة و الترخيص المسبق.

**2-3- أهدافه:**

بالاعتماد على نص المادة الأول من النظام 20-02 فإنه يهدف إلى تحقيق ما يلي:[1]

✓ تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛

✓ تحديد القواعد المطبقة عليها؛

✓ تحديد شروط ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية من قبل المصارف و المؤسسات المالية في الجزائر؛

✓ تحديد شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

**2 -4 - تقييمه:**

**2-4-1- إيجابيات النظام 20-02:**

تتمثل إيجابيات هذا النظام في:[2]

✓ يشكل إضافة تشريعية جيدة للساحة المالية الجزائرية، بإقراره لمجموعة من المنتجات المالية الإسلامية، مما يساعد على تعبئة الادخارات من جهة، وتنويع التمويلات من جهة، فسابقا كانت الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر تتمثل في تمويلات لشراء عقارات ( أرض، عقارات)و سيارات و مواد استهلاكية( أثاث و

[1] - رقية بوحيضر، مرجع سبق ذكره، ص413.

[2] - مصطفي العرابي، ندير طروبيا، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق و متطلبات النجاح على ضوء النظام 20-02**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد 06، العدد، 02 ديسمبر 2020، الجزائر، 2020، ص 257.

تجهيزات)، فضلا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة، وبهذا النظام الجديد ستزيد خدمات الصيرفة الإسلامية؛

✓ إن فتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية من شأنه المساهمة في تطوير الصيرفة الإسلامية، و هذه الخطوة ستكون كمرحلة انطلاق للتحول التدريجي و الشامل نحو العمل المصرفي، إذ أنه من الصعوبة أن تتحول المصارف التقليدية مباشرة إلى المصارف إسلامية بما هي عليه، فهناك العديد من الصعوبات و المعوقات التي تكتنف عملية التحول المباشر، أما إذا أصبح التحول تدريجي و بطريقة فتح النوافذ الإسلامية أولا ثم صيرورة هذه النوافذ فروع للمصارف التقليدية، ومن تم الانتقال إلى المصارف الإسلامية بشكل كامل فستكون العملية أسهل بكثير؛

✓ إن تأسيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالإضافة إلى وجود هيئة شرعية في كل بنك إسلامي يضيفان مزيدا من الثقة و الطمأنينة للمدخرين حول مشروعية الشبابيك الإسلامية، مما يساهم أكثر في تعبئة الادخارات المالية؛

✓ ألح هذا النظام على ضرورة استقلالية الشبابيك الإسلامية إداريا و محاسبيا و ماليا عن الهياكل الأخرى للمصرف التقليدي، باعتبار أن الاستقلالية أمرا ضروريا شرعا للتحوط من شبهة اختلاط أموال الصيرفة الإسلامية بالأموال الربوية للمصرف، باعتبار أن الاستقلالية هي معيار حيوي لمصداقية العمل في إطار الصيرفة الإسلامية التي تتم من خلال النوافذ الإسلامية للبنك.

**2-4-2- نقائصه:**

رغم الإيجابيات العديدة إلا أن هذا النظام يحمل بعض الضعف، ولم يتطرق إلى نقاط أخرى هامة و ضرورية من أجل ترسيخ الصيرفة الإسلامية في الجزائر نذكر منها:[1]

✓ هناك بعض المصطلحات تم استخدامها في صلب النص و هي متعلقة بالصيرفة التقليدية، مثلما ورد في تعريف المضاربة في المادة 07 حيث سمي رب المال بمقرض المال، كما أنه في صيغ اقتسام الربح و الخسارة و هي المضاربة و المشاركة لم يشر إلى اقتسام الربح و الخسارة، تكلم عن اقتسام الربح فقط؛

✓ أنه لم يشر لا من قريب و لا من بعيد لقضية رأس المال الذي تبدأ به هذه البنوك نشاطها و طبيعته القانونية أو مصدره، و حتى إن كان هذا الأمر قد يكون للنقاش بين الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية و البنوك المعنية بفتح الشبابيك، إلا أن النص عليها ضمن النظام أفضل من أجل نشر الطمأنينة بين عملاء هذه الشبابيك حول مصدر أموالها و مدى جواز التعامل بها من الناحية الشرعية؛

✓ هذا النظام لم يشر إلى العلاقة بين الشبابيك و بنك الجزائر، وهو ما يعني أنها ستخضع لما هو معمول به في قانون النقد والقرض في مختلف المجالات سواء النسب الاحترازية أو الأدوات السياسة النقدية كالبنوك الإسلامية الأخرى، وهذا يعني أن الشبابيك ستواجه نفس مصاعب البنوك الإسلامية الأخرى في الجزائر في ظل

[1] – رقية بوحيضر، مرجع سبق ذكره ، ص417.

عدم وجود أدوات مالية و نقدية إسلامية قصيرة الأجل تساعد هذه الشبابيك و البنوك على حاجاتها للسيولة أو توظيف السيولة الفائضة، وهنا من الممكن في الظروف العادية للسوق النقدي أن تتعامل هذه الشبابيك مع بعضها أو مع البنوك الإسلامية الموجودة لسد العجز أو توظيف الفائض وفق آلية إسلامية، غير أن المشكل يطرح لما تكون هناك أزمة سيولة عامة؛

✓ يتكلم هذا النظام عن الصيرفة الإسلامية و كأنها كيان معزول، غير أنها من المفروض أن خطوة تتبعها خطوات أخرى أهم و أكبر، لأن المالية الإسلامية ليست البنوك الإسلامية فقط بل توجد مجالات أخرى مكملة، بالشكل الذي يسهم و يوفر البيئة المناسبة لنشاط الصيرفة الإسلامية و يوفر خيارات متعددة للعملاء و يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني .

بعض هذه النقائص يمكن استدراكها و معالجتها بعد النشاط الفعلي عن طريق تعليمات توضيحية.

**المطلب الثاني: تقييم الأداء لبنك البركة و بنك السلام**

سنحاول التقييم من خلال التطرق إلى تعريف البنكين و معرفة الوضعية المالية لدى البنكين.

**أولا- بنك البركة الجزائري**

**1- نشأة و تعريف بنك البركة الجزائري:**

هو أول كصرف برأس مال مختلط، تم إنشاءه في 20 ماي 1991م برأس مال 500.000.000 دينار جزائري، و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر من نفس العام، أما فيما يخص المساهمين فهما: بنك الفلاحة و التنمية الريفية( الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية ( البحرين).

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من تمويلات و استثمارات موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

و فيما يلي المراحل التي مر بيها بنك البركة الجزائري:[1]

- 1991: تأسيس بنك البركة الجزائري؛
- 1994: الاستقرار و التوازن المالي للبنك؛
- 2000: المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص؛
- 2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين و الأفراد؛
- 2006: زيادة رأسمال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري؛
- 2009: زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري؛
- 2012: تفعيل أول منظومة مصرفية شاملة و مركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية؛

[1] – بنك البركة الجزائر، معلومات متاحة على الموقع الالكتروني الرسمي للبنك www.albaraka-bank.dz، تاريخ الاطلاع 16-05-2022 على الساعة 16:20.

- 2016: الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري؛
- 2017: زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري؛
- 2018:أحسن بنك إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي تصنيف مجلة بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.

تتكون شبكة البنك حاليا من 31 فرعا موزعة على مستوي التراب الوطني.

**2-الوضعية المالية لمصرف البركة الجزائري:**

يمكن تلخيص الوضعية المالية لأداء بنك البركة حسب الجدول الموالي:[1]

**الجدول(20): ملخص الوضعية المالية لمصرف البركة.**

**الوحدة: مليون دينار جزائري.**

| السنوات | مجموع الاصول | حقوق المساهمين | التمويلات المباشرة | ودائع عملاء | الناتج الصافي |
|---|---|---|---|---|---|
| 2016 | 210344 | 24312 | 110711 | 170137 | 3984 |
| 2017 | 248633 | 24546 | 139677 | 207891 | 3548 |
| 2018 | 270996 | 27429 | 156460 | 223995 | 5167 |
| 2019 | 261568 | 30704 | 154600 | 313500 | 6333 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائر من 2016 إلى 2019.

من خلال الأرقام النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن النتائج المالية لبنك البركة في تزايد مستمر منذ سنة 2016 حتى سنة 2019 بوتيرة ثابتة و ذلك راجع أنه في مرحلة استقرار بعدما حقق مكانة في السوق المصرفي، هذا النمو المتزايد يعكس نشاط حسن للبنك، إضافة إلى كونه أول مصرف إسلامي في الجزائر فهذا دليل على انتشاره الجغرافي الواسع ما يحقق له الاستقرار و التواجد لدى العملاء، كما يلاحظ غياب التقرير السنوي المالي لسنة 2020 ، إذن يمكن القول أن بنك البركة يسير بخطى ثابتة خلال سنوات الدراسة.

**ثانيا-بنك السلام الجزائري**

**1-نشأة و تعريف بنك السلام الجزائري:**

هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية جاء كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم الإعلان عن إنشاء البنك بتاريخ 8 جوان 2006، وقد انطلق نشاطه في تاريخ 20أكتوبر 2008 برأسمال اجتماعي قدره 7.20مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، كما تم

[1] – بنك البركة الجزائر، **تقارير النشاط السنوي للبنك للفترة 2016-2019**، www.albaraka-bank.dz، تاريخ الاطلاع 16-05-2022 على الساعة 18:25.

خلال سنة 2020 رفع رأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.[1]

تم هذا الرفع في رأسماله امتثالا للنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.[2]

تتكون شبكة البنك حاليا من 18 فرعا موزعا على التراب الوطني.

**2-الوضعية المالية لبنك السلام الجزائر:**

**الجدول رقم (21): ملخص الوضعية المالية لبنك السلام الجزائر.**

**الوحدة: مليون دينار جزائري.**

| السنوات | مجموع الاصول | حقوق المساهمين | التحويلات المباشرة | ودائع العملاء | الناتج الصافي |
|---|---|---|---|---|---|
| 2016 | 53104 | 15381 | 29377 | 34512 | 1080 |
| 2017 | 85775 | 16563 | 45454 | 64261 | 1181 |
| 2018 | 110109 | 17305 | 75340 | 85431 | 2418 |
| 2019 | 31019 | 19012 | 95583 | 103792 | 4007 |
| 2020 | 162626 | 18900 | - | 129320 | 369 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لنشاط بنك السلام- الجزائر للفترة من 2016 إلى 2020.

من خلال الأرقام في الجدول أعلاه يتبن أن بنك السلام الجزائر منذة2016 إلى غاية 2020 و هو يحقق نمو سريعا متواصلا حيث أن نتائجه على مر السنوات كانت مبهرة إذ نلاحظ أنه :

- من حيث مجموع الأصول كانت تقدر في 2016 بـ 53104 مليون دج أما سنة 2020 أصبحت تقدر بـ 162626 مليون دج أي أن النمو فيها كان بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا و هذا ما يعكس الأداء الجيد للبنك.
- من حيث حقوق المساهمين سجل خلال سنة 2016 قيمة مليون15381 دج أما سنة 2020 كانت مليون 18900 دج، و هو ما يعادل نمو بمقدار الربع، و يفسر ذلك بالتوسع الجغرافي الذي شهده خلال هذه السنوات.
- من حيث التمويلات و ودائع العملاء فقد سجل سنة 2016 ما يعادل 29377 مليون دج و 34512 مليون دج على التوالي، أما سنة 2020 فكانت 95583 مليون دج للتمويلات المباشرة و 129320 مليون دج لودائع العملاء، و هو ما يمثل نموا هائلا راجع للأداء الجيد و الذي مكنه من تعزيز حضوره و تواجده في السوق المصرفي الجزائري.

[1] - مصرف السلام- الجزائر، معلومات متاحة على الموقع الالكتروني الرسمي للبنك www.alsalamalgeria.com ، تاريخ الاطلاع 18-05-2022 على الساعة 16:20.

[2] - الجريدة الرسمية، العدد 73 ، **القانون رقم 18-03 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 هـ الموافق 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر**، بتاريخ 09 ديسمبر 2018.

- بالإضافة إلى أدائه الجيد في جميع المجالات، فإن مصرف السلام يلتزم كذلك بمعايير و قواعد الحوكمة و الافصاح و الشفافية من خلال توافر جميع تقاريره المالية العامة.

كل ما سبق ذكره جعله يتجاوز سنة 2020 بتراجع طفيف في نتيجة صافية عن سنة 2019 و تواصل نموه في باقي المعطيات، فهو لم يتأثر بجائحة كوفيد 19 التي عصفت بجميع دول العالم، وكلفت خسائر وخيمة خاصة على القطاع المصرفي و المالي.

**3-المسؤولية الاجتماعية في مصرف السلام الجزائري:**

أولى مصرف السلام اهتماما كبيرا في تحسين المناخ الاجتماعي لموظفي المصرف، وإعطاء أهمية في تطوير المستوى المعيشي للموظف، عبر مرافقة الإدارة العامة للجنة الخدمات الاجتماعية الدائمة حيث عرفت نشاطات اللجنة قفزة نوعية و نتائج لافتة تلقت رضا واسع من الموظفين، و تأتي مبادرة دعم الخدمات الصحية ضمن أولويات الأنشطة الاجتماعية للمصرف، بالإضافة إلى تقديم عدة أنشطة في إطار دعم تدعيم روح الانتماء إلى المصرف و التواصل مع الموظفين و توثيق العلاقة بينهم.

قامت خلية المسؤولية الاجتماعية للبنك بتقديم عدة أنشطة منها:

- تكريم الموظفين في عدة مناسبات من خلال تقديم المنح للموظفين؛
- مشاركة و دعم موظفيه من خلال تقديم القروض الحسنة؛
- تكريم الموظفين ذوي الأقدمية، وكذا الذين تحصلوا على شهادات علمية و مهنية.[1]

و يلاحظ اهتمام البنك بالمسؤولية الاجتماعية من خلال الجدول أدناه الذي يظهر التقييم الأولي للحصيلة السنوية للخدمات الاجتماعية إلى غاية 31 ديسمبر 2021، حيث أن الدعم المباشر للموظفين كان بقيمة 78.1 مليون دج منها 33.7 مليون دج دعم من طرف الإدارة العامة، وتمركز الدعم في المنح، كما عملت لجنة الخدمات الاجتماعية على منح القروض و التسهيلات المتعلقة أساس بالقروض الحسنة التي بلغت 11.6 مليون دج و الشراء عن طريق التقسيط بقيمة 3.6 مليون دج ، أما الجانب الذي نال الحظ الأوفر هو التغطية الصحية حيث بلغت قيمة دعم الصندوق 11.8 مليون دينار جزائري.[2]

الجدول الموالي يوضح حصيلة البيانات المالية للخدمات الاجتماعية لمصرف السلام:

[1] – سليم سلواني، **المسؤولية الاجتماعية مقال مسؤول خلية المسؤولية الاجتماعية**، مجلة السلام الشهرية، خلية التسويق و الاتصال لمصرف السلام الجزائر، عدد شهر ديسمبر 2021، ص 16.

[2] – خلية المسؤولية الاجتماعية، **الحصيلة السنوية للجنة الخدمات الاجتماعية**، مجلة السلام الشهرية، خلية التسويق و الاتصال لمصرف السلام الجزائر، عدد شهر ديسمبر 2021، ص 17.

**الجدول رقم (22): جدول حصيلة البيانات المالية للخدمات الاجتماعية لمصرف السلام – الجزائر لسنة 2021.**

**الوحدة: دينار جزائري**

| النشاط | صندوق دعم الخدمات الصحية | الشراء بالتقسيط | منحة 8 مارس، رمضان، عيد الأضحى | القروض الحسنة |
|---|---|---|---|---|
| الحصيلة المالية | 11.800.000.00 | 3.656.348.10 | 49.689.468.77 | 11.679.900.00 |

**المصدر:** خلية الخدمات الاجتماعية لصرف السلام– الجزائر، مجلة السلام الشهرية، خلية التسويق و الاتصال لمصرف السلام الجزائر، عدد شهر ديسمبر 2021، ص18.

**المطلب الثالث: تقييم تجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية مقارنة مع تجربتي الأردن و ماليزيا**

**أولا– الحوكمة**

يعتبر موضوع تطبيقات الحوكمة في المصارف الإسلامية في الجزائر موضوعا ما يزال في البدايات الأولى له نظرا للقصور الذي مازال يكتنفه خاصة في ظل عدم وجود نماذج موحدة للحوكمة في المصارف الإسلامية ،

وذلك نتيجة للقصور على مستوى القوانين و التشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية و معاملاتها كغيرها من البنوك التقليدية، حيث يلاحظ عموما غياب الاحصائيات و عدم توفر الأحكام الموضوعية و معايير المعلومات التي تكشف عن حجم التطبيق الفعلي للحوكمة.

في حين يعتمد البنك الإسلامي الأردني على تعديلات البنك المركزي في تطبيقه للحوكمة، مما يلزمه بتقديم أفضل الممارسات في مجال الافصاح و الشفافية، حيث يعتمد على جملة من المبادئ و المتركزات ينص عليها دليل الحاكمية الذي يصدره البنك المركزي الأردني بعد مواءمته مع أحكام قانون البنوك الأردني، و يقوم البنك المركزي الأردني بمراجعة هذا الدليل و تعديله من وقت لآخر كلما اقتضت الحاجة لذلك بهدف مواكبة التغيرات في الاحتياجات و توقعاته و السوق المصرفي.

نتيجة لاستمرارية تطبيق البنك لأعلى درجات الامتثال و الالتزام بمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية أعادت الوكالة الإسلامية الدولية (IIRA) تصنيف الجودة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني للعام الثامن على التوالي في أعلى الدرجات.

**ثانيا– المسؤولية الاجتماعية**

من خلال دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية لدى كل من بنك البركة الذي يعتبر أول تجربة للجزائر في مجال تطبيق الصيرفة الإسلامية و مصرف السلام، بالنسبة لبنك البركة فإنه يسعى إلى الامتثال لمبادئ المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم برامج دعم خاصة في مجال الصحة و التعليم و التنمية بشكل عام، غير أنه يلاحظ وجود تفاوت واضح بين مجالات المسؤولية الاجتماعية إذ يحدد المبالغ المدفوعة لكل مجال هذا ما يجعل مساهمة المصرف تبقى ضعيفة نوعا ما مقارنة بانتشاره الجغرافي الواسع و تاريخه العريق.

أما بالنسبة لمصرف السلام ينطبق عليه ما سبق ذكره عن بنك البركة رغم استشعار تحسن طفيف مقارنة بالأول ذلك راجع أن خليته للمسؤولية الاجتماعية تعمل جاهدة بالتنسيق مع لجنة الخدمات الاجتماعية.

أما على ضوء تجربة الأردن يلاحظ أن البنك الإسلامي الأردني يولي اهتماما كبيرا في استخدام توجيهات الإيزو لمشروع المسؤولية الاجتماعية لمنظمة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، ما جعله يتحصل على شهادة تقدير ISO 26000 من منظمة الإيزو العالمية.

**ثالثا- شبابيك الصيرفة الإسلامية**

أثبتت التجربة الإسلامية أن اعتماد منهج التدرج في تبني الصيرفة الإسلامية من خلال فتح النوافذ و الشبابيك الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات المالية و المصارف التي تقدم خدمات مالية اسلامية تتطابق مع الشريعة الإسلامية، و خير مثال على ذلك تحول نافدة المعاملات الإسلامية ببنك بوميترا إلى بنك إسلامي قائم بذاته سمي ببنك المعاملات، وهذا كان من خلال وضع الأسس التشريعية و التنظيمية من قبل البنك المركزي الماليزي.

بالنسبة للجزائر فهي جديدة في هذا المجال نوعا ما، وذلك بحداثة تبني هذا المنهج في التحول إلى الصيرفة الإسلامية، إذ أن المشرع الجزائري في النظام 18-02 حاول انتهاج هذه الاستراتيجية غير أنه نتيجة للقصور في الجانب التشريعي و التنظيمي يلاحظ أن انتشارها كان محدودا ، وهذا ما يحاول تداركه من خلال النظام20-02 ، فعلى ضوء اتخاذ قرار تعميم هذه الشبابيك في كامل البنوك التقليدية يتوقع تحقيق توسع و انتشار كبيرا في ممارسة الصيرفة الإسلامية.

**رابعا- الصكوك الإسلامية**

يمكن القول أن ماليزيا أذهلت العالم بما حققته من نجاحات في مجال الصكوك الإسلامية، ما جعلها في قمة الدول المنتجة لهذا النوع من الأدوات المالية، إذ تعتبر أول من وضعت سوقا حيويا للصكوك الإسلامية في العالم عام 1983، فهي تملك أكبر سوق للتمويل الإسلامي، وبهذا قامت بتقديم البديل الشرعي لسوق رأسمال التقليدي، و تولي الاهتمام بضبط السوق من خلال التشريعات و القوانين التنظيمية، و كذلك تعمل دائما على تطوير المنتجات المالية بالعناية بمجال الهندسة المالية الإسلامية، هذا ما يلاحظ غيابه في الجزائر ، حيث لا يوجد إطار تشريعي و قانوني ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر، ما جعل الصناعة المالية الإسلامية تواجه مجموعة من العوائق الاقتصادية و الاجتماعية و التشريعية و التنظيمية التي حالت دون إصدار الصكوك الإسلامية، و كذلك عدم القدرة على تداولها نتيجة رفض بجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة إدراجها تحت مسمى السندات المالية ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية.

إن كل هذه العوائق تعتبر أكبر تحديات أمام البنك المركزي الجزائري و المشرع الجزائري و البنوك الجزائرية من أجل تبني الصيرفة الإسلامية يجب العمل على توفير المتطلبات الضرورية لتجاوزها.

## المبحث الثالث: تحديات و متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الجزائر على غرار باقي دول العالم تشهد تجارب في مجال العمل المصرفي الإسلامي كبنك البركة ومصرف السلام و الشبابيك الإسلامية، غير أن هذه الصيرفة تواجه العديد من العوائق والتحديات التي تحد من تطورها في الجزائر، مما يستدعي البحث من أجل تبيان المتطلبات الواجب توافرها في البيئة الجزائرية بما يفعل الصيرفة الإسلامية، ويعزز من دورها في تمويل الاستثمار الإسلامي في ظل القيود التي تعترض تنمية و تطور هذه الصناعة.

### المطلب الأول: تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

إن انتشار العمل المصرفي الإسلامي و محاولة تأقلمه مع الهيئات المصرفية جعل من التحديات التي تواجهه تبدو أكثر صعوبة نظرا لخصوصية المصارف الإسلامية، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:

**أولا- التحديات القانونية:**

يمكن حصرها أهم التحديات القانونية فيما يلي:[1]

1- ينظم الأمر 03-11 الصادر في 2003 السوق المصرفية و النقدية في الجزائر، و تحت طائلته أيضا تقع المصارف الإسلامية مع العلم أن قانون النقد و القرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال، فهو ذات طابع شمولي، ويمنح رخصة استغلال لمصرفية شاملة. والناظر لقانون النقد و القرض في الجزائر لا يرى فيه الكثير من المعوقات العمل المصرفي الإسلامي، بل هناك فسحة لإقامة مثل هذه الأنشطة، غير أنه وإن لم يعارض انشاء مؤسسات مصرفية إسلامية فإنه لا يمنحها أيضا الآليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في إطار واضح.

2- تحديات تفرضها السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر.

- استعمال نسبة الاحتياطي القانوني: حيث أن البنوك الإسلامية و الشبابيك الإسلامية لا تتمكن من الاستفادة من الفوائد التي يمنحها على هذه الاحتياطات، وبالتالي تعطل جزء من المال من غير الحصول على عوائد عليه. وبالتالي تقليص قدرات البنك على الاستثمار، وبالتالي التأثير على مداخله.[2]
- استعمال سعر الخصم: يسمح سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم للبنوك التقليدية للحصول على القروض من البنك المركزي، خاصة عندما تعاني من شح السيولة، وبالنسبة للبنوك و الشبابيك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من سياسة سعر الخصم لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] – صاليحة أحمد سايح ، محمد زيدان، **تحديات النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019، ص ص 2199، 2200.

[2] – عبد الرحمان بوحسون، **واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك. الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجا**، حوليات جامعه الجزائر1، المجلد 35، العدد 04، 2021، الجزائر، ص 64.

- بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة: تعتمد هذه السياسة على شراء و بيع الأوراق المالية في البورصة، للاستفادة من انخفاض الأوراق المالية في البورصة يتطلب تطابق هذه الأوراق مع مبادئ المصرف الإسلامي، وعموما يمكن القول أن هذا التحدي لا يشكل خطرا على تنافسية المصارف الإسلامية في الجزائر و هذا لمحدودية بورصة الجزائر التي يشارك فيها 3 مؤسسات.[1]

3- استحالة لجوء البنك الإسلامي لبنك الجزائر عند مشكل السيولة، حيث عندما يعاني المصرف التقليدي من شح السيولة فإنه يمكنه اللجوء إلى الخيارات التي يطرحها بنك الجزائر باعتباره المقرض الأخير، أما في حالة المصرف الإسلامي فإنه لا يمكن اللجوء إلى هذه الخيارات كعدم إمكانية اللجوء إلى تسهيلات القارض الهامش الذي يمنحه بنك الجزائر للبنوك من أجل الحصول على السيولة مقابل سعر الفائدة، كما لا يمكنه الاستفادة مما يقدمه سوق ما بين البنوك من تسهيلات بسبب التعامل بالفائدة.[2]

4- عدم توفر البيئة التشريعية التي تناسب عمل المصارف الإسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية، والتي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.[3]

5- تحدي القانون التجاري الجزائري : القانون التجاري الجزائري لم يعترف بمنتجات الصيرفة الإسلامية من حيث شروطها، و حقوقها، و واجباتها.

6- تحدي قانون الضرائب: و هو القانون الذي لا يراعي صيغ التمويل الإسلامي، و يصعب على الحكومة تخصيص بنود في قانون الضرائب للمنتجات المالية الإسلامية، تحمي أو تعفي جزئيا هذه المنتجات من الضرائب، و ذلك لأنها على صيغ مالية ناقلة للملكية قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة، أي إذا طبقت عليها الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع من ضريبة على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني.[4]

**ثانيا- تحديات متعلقة بالعنصر البشري**

يمكن إجمالها فيما يلي:

**1**-عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عمل هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى خلط بين نظام التمويل الإسلامي و الصناعة المالية التقليدية، مما دفع بالكثير من المسلمين أنفسهم إلى

[1] - محمد الأمين عيراش، عبد العزيز طيبة، عمار طهرات، **معيقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات مواجهتها**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، المجلد 5 ، العدد03، جانفي 2020، الجزائر، 2020، ص ص 456، 457.

[2] - صاليحة أحمد سارح، مرجع سبق ذكره، ص 2201.

[3] - صديقي النعاس، مصطفى يونسي، **آليات تعامل البنك المركزي مع البنوك الإسلامية في ظل البيئة التقليدية**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019، ص 1393.

[4] - عيد الرحمان بوحسون، مرجع سبق ذكره ، ص 65.

الاعتقاد بأن الأمر مجرد تحايل على الربا و أن الصيرفة الإسلامية هي مجرد دربا مقننا و تلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة و هامش الربح التي يقوم عليه الصيرفة الإسلامية؛[1]

**2**- نقص الكوادر المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية حيث أنه إما تتوافر على إطارات لها الخبرة المصرفية دون المعرفة بأحكام الشريعة الإسلامية أو العكس؛

**3**- عدم وجود هيئات متخصصة كافية في تكوين و تأهيل العاملين في المصارف الإسلامية، حيث أن معظم الموظفين و حتى إطارات البنك غير ملمة بالمعلومات الإسلامية الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي، مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية.[2]

**ثالثا- تحديات تفرضها البيئة المحيطة بالمصارف الإسلامية.**

**1**- تعدد الآراء و هيئات الرقابة الشرقية **و** عدم وجود جهة تعمل على توحيد الفتاوي فيما يخص المعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية، و الذي أدى إلى مجموعة المشاكل التي تعاني منها هذه الهيئات و التي من بينها نقص خبرة ومعرفة هؤلاء الفقهاء بالمسائل المالية و المصرفية الحديثة، بالإضافة إلى التطور السريع و المتواصل في المعاملات الاقتصادية خاصة منها المصرفية و صعوبة متابعتها.

**2**- غياب سوق نقدي و مالي إسلامي في الجزائر عدم وجود سوق مالي واحد كبير و منظم يستطيع أن يؤكد أنه يعمق وفق المبادئ الإسلامية، و علاوة على ذلك فإن السوق الثانوية للمنتجات الإسلامية تتسم بالضحالة الشديدة، و الافتقار السيولة و أسواق النقد غير موجودة تقريبا.[3]

**رابعا- تحدي عدم وجود نظام محاسبي يراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية**

أي عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به و القائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.[4]

**المطلب الثاني: متطلبات الصرفية الإسلامية في الجزائر**

نظرا لدور و الأهمية الكبيرة للبنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. فإنه يتطلب من السلطات المالية و المصرفية توفير جملة من المتطلبات لتفعيل الصرفية الإسلامية في

---

[1] – مصطفى عوادي، **الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، يومي 07/06 ديسمبر 2017، ص13.

[2] – ليلى حمادو، سهيلة كريو، **الصيرفة الإسلامية كبديل مناسب لتمويل المشاريع الاستثمارية- دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة خميس مليانة، 2020/2019. ص 50.

[3] – عبدو عيشوش، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوط الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تسويق، جامعة باتنة، 2009/2008، ص 52.

[4] – حياة بن زارع، **تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر**، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، مجلة GIEM، حجم114، الجزائر، نوفمبر 2021، ص 106.

الجزائر، ذلك من خلال ما يلي:

**أولا- متطلبات تنظيمية و قانونية**

تعاني الصيرفة الإسلامية من فراغ قانوني في ظل نظام تقليدي لا يسعى إلى تطوير القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية مما يجعلها تخضع مكرهة إلى قوانين وضعية تتعارض أحيانا مع التزاماتها الشرعية و أهم هذه المتطلبات ما يلي:

1- تكييف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين و تشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية و المتخصصة في الدولة، من خلال سن قانون خاص يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام انشائها و الرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثر من الإشكالات في الرقابة و الاشراف و معايير المحاسبة و المراجعة، و العلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية بالجزائر.[1]

**2**- تنظيم العلاقة مع البنك المركزي ( بنك الجزائر) و لعل أهم الجوانب التي يجب مراجعتها من طرف الجزائر هي:[2]

- نسبة الاحتياطي القانوني: حيث في ظل تراجع المداخيل النفطية بسبب أزمة 2008 أقر محافظ بنك الجزائر فرض نسبة الاحتياطي الاجباري على جميع البنوك العاملة في الجزائر، هذا ما أدى حدوث خلل في المعالجة النقدية للاحتياطات الاجبارية على الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية و لهذا لابد من إعفاء الودائع الاستثمارية من الاحتياطات في البنوك الإسلامية، و البنوك الإسلامية لن تستفيد من هذا الاحتياطي لا تحصل على فائدة.
- نسبة السيولة : إن لوجود السيولة النقدية بالمصارف الإسلامية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني و بالنسبة للمصارف ذاتها، لكن الأمر يتطلب التمييز بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية في مكونات نسبة السيولة، حيث يجب أن تكون نسبة السيولة المفروضة على البنوك الإسلامية أقل من نسبة السيولة في البنوك التقليدية، و مع ذلك يجب اخضاع جزء مهم من الودائع الجارية وجزء بسيط من الودائع الاستثمارية.
- دور الملجأ الأخير للإقراض و ذلك من خلال:[3]

- أن يقدم البنك المركزي النقد على أساس المضاربة؛
- عمل صندوق مشترك للسيولة بين البنوك الإسلامية بإيداع نسبة السيولة على أن تقدم للمصرف حال حاجته للسيولة؛

---

[1] – حبيبة عبدلي، وفاء عبدلي، هالة عبدلي، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

[2] – الغالي بن ابراهيم، **متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر ، باتنة1، العدد12 (2)، جوان 2017، الجزائر، 2017، ص 492.

[3] – الغالي بن ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 493،494.

- تقديم النقد من البنك المركزي كقرض حسن؛
- الأخذ من الاحتياطي القانوني الإلزامي الذي يدفعه البنك الإسلامي لتوفير السيولة.

**3**-مراجعة القانون التجاري لكي يستوعب منتجات المالية الاسلامية، عن طريق إدراج نصوص قانونية خاصة بعقود التمويل و شروطها، وحقوق و واجبات كل طرف،

**4**- مراجعة القانون الضريبي و الجبائي، لكون أن طبيعة عوائد المنتجات المالية الُسلامية التي تختلف عن عوائد المنتجات المالية التقليدية، و معالجة مشاكل الازدواج الضريبي،

**5**- مراجعة قوانين الشركات و قوانين الاستثمار بما يناسب عقود التمويل الإسلامي.[1]

**ثانيا- متطلبات توفير الإطارات البشرية المؤهلة للعمل المصرفي.**

يجب العمل على توفير الكفاءات القادرة على إدارة النشاط المصرفي الإسلامي، مدربة و ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للقيام بمختلف المعاملات المالية الإسلامية و ذلك من خلال:

1-تأهيل الكفاءات الموجودة و تدريبها و دفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة و اثمارها، وجعلها منافسا حقيقيا للمنتجات التقليدية الموجودة في الساحة، على الرغم من فارق السن من حيث تاريخ ظهور الصناعتين، لأن الذي يسوق لهذه الصناعة هو الموظف الذي يشتغل فيها.[2]

2-إنشاء مركز تعليمي تدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد و تدريب و تخريج الإطارات المصرفية المؤهلة؛

3-قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية، و تدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا لأي داخل البنك، في هذا الإطار يمكن الاستفادة يمكن الاستفادة من تجارب بنوك اسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث و التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية( جدة)، و مركز الاقتصاد الاسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار و التنمية ( القاهرة)؛

4-ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية و الدولية التي تعمل على تطوير الصيرفة مثل هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية( البحرين)، و التي تضع معايير محاسبة متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا، و مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بماليزيا الذي يضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل من جهة، و يراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى.[3]

---

[1] – سليم موساوي، **المصرفية الإسلامية في الجزائر و مبررات التحول و متطلبات النجاح**، مجلة الشريعة و الاقتصاد، جامعة العلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 13، جوان 2018، الجزائر، 2018، ص 222.

[2] – مصطفى عوادي، مرجع سبق ذكره ، ص134

[3] – سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره ، ص 134.

**ثالثا- متطلبات تطوير النظم المحاسبية**

تمثل النظم المحاسبية أهمية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية، إن وجود نظام محاسبي إسلامي متكامل سيضمن تقديم الخدمات المالية وفق متطلباتها الشرعية، و يدعم نظر للاختلاف قواعد العمل المصرفي التقليدي و الإسلامي، فيتوجب تطوير السياسات و النظم الفنية و المحاسبية اللازمة و المناسبة، لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل للبيانات و قياس الأداء ضمانا لإنجاح عمل الصيرفة.[1]

**رابعا-متطلبات إكمال بنية النظام المالي الإسلامي.**

يجب الإسراع في اكمال بنية النظام المالي الإسلامي، عن طريق انشاء مؤسسات التأمين الإسلامي التكافلي ، و إنشاء سوق مالي إسلامي ( إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة)، فاعتماد التأمين التكافلي من شأنه أن يجنب الصيرفة الإسلامية إشكالية التعامل مع مؤسسات التأمين التجاري في بعض التمويلات. كما أن اعتماد الصكوك الإسلامية من شأنه أن يقدم حلولا للمصرفية الإسلامية في حالة وجود فائض أو عجز في السيولة.

**خامسا- متطلبات تطوير المنتجات المصرفية وفق الضوابط الشرعية**

التأكد من أن المنتجات و العقود التي يتم طرحها في السوق متوافقة فعلا مع ضوابط الشريعة الإسلامية و ليست مجرد منتجات صورية، و هذا يستدعي هيئات رقابية شرعية، و إن كان النظام قد حدد ما يعرف بالهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، و إن لم يحدد طريقة إنشائها و تعيين أعضائها غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أهمية أن تضم هذه الهيئة علما في فقه المعاملات و خبراء ذوي خبرة عملية في مجال الصيرفة الإسلامية.[2]

[1]- سليم مساوي، مرجع سبق ذكره ، ص 224.

[2]- عبد الكريم قندوز، سفيان حدة قعلول، **الصناعة المالية الإسلامية لدول المغرب العربي الواقع و التحديات**، الطبعة 01، صندوق النقد الدولي، الجزائر، 2020، ص 43.

**خلاصة الفصل:**

تعتبر الصيرفة الإسلامية في الجزائر ضرورة حتمية، يجب مراعاتها خاصة مع تزايد عدد المصارف الإسلامية مستقبلا، وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمتها في تمويل مختلف القطاعات، خاصة و أن الجزائر في مرحلة حساسة من مراحل التنمية، و تحتاج إلى كل ما يدعم و يعزز هذه التنمية، إلا أن تفعيلها و دخولها حيز التطبيق في المعاملات الاقتصادية تصادفه العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق هذا المطلب على أرض الواقع. وهذا جعلها تبقى محدودة من حيث نموها و تطورها، مما يتطلب بدل جهود حثيثة لإرسائها بما يتماشى مع الحركية الاقتصادية العالمية، و التوجه العالمي المتنامي لهاته الصناعة.

إن المشرع الجزائري في محاولة الاستجابة لتبني الصيرفة الإسلامية و تعديل المواد لكي تتناسب مع مبادئ الشريعة، فقد تجاهل أصل المشكل و هو كون الصيرفة الإسلامية بالصيغ الحديثة لها عدة مآخذ كان الأجدر به تجنبها أو إيجاد سبل لتخطيها، أما يقال عن تسارع البنوك التقليدية لفتح الشبابيك الإسلامية فهي محاولة فقط في الاستثمار في الأموال الإسلامية بطرق قانونية بعد أن تمكنت البنوك الإسلامية من أخذ مكان لها في ساحة الاقتصاد و المال و الاستثمار.

كل هذا جعل المشرع الجزائري أمام تحديات تستوجب منه إعادة تقييم للبيئة الاقتصادية و الاجتماعية من أجل تحديد متطلبات تطوير مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

# الخـاتمـــــة

**خاتمة:**

ينظر إلى الصيرفة الإسلامية على أنها ظاهرة حديثة نشأت خلال الثلاثون عاما الماضية، إلا أن نشأة العمل المصرفي الإسلامي يعود في الواقع إلى الأيام الأولى للدولة الإسلامية، ولعل ما ساعد على إحياء الصيرفة الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية المناسبة، التي أكدت قدرتها على استيعاب الصدمات، و بينت أنها أقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية الأخيرة بفضل تميزها بالانضباط في إدارة الاصول المالية و قيامها بتمويل العمليات الحقيقية.

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع واقع الصيرفة الإسلامية الجزائر من خلال معالجة الإشكالية من كافة جوانبها عبر ثلاث فصول بدءا باستعراض ماهية الصيرفة الإسلامية و خصائصها، و صيغ التمويل المستخدمة في الاستثمار في المصارف الإسلامية، يليها التطرق إلى تجربتين رائدتين في العالم في مجال الصيرفة الاسلامية من خلال إلقاء الضوء على عوامل نجاحها، و الاستفادة منها في تقييم واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و التي خلصت بالخروج إلى مجموعة من التحديات التي تقف عائقا أمام توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية و تحديد المتطلبات اللازمة للتغلب عليها.

**نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

– لقد شق العمل المصرفي الإسلامي طريقه ليحتل مكانا مرموقا في النظام المصرفي العالمي، بالرغم من قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية، إلا أنها حققت نجاحات كبيرة و انجازات رائدة تمثلت في نمو كبير في أعدادها و زيادة هائلة في أصولها و ودائعها و عملائه، لكن الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا على بنكين إسلاميين فقط ( بنك البركة، بنك السلام)، مع 3 % فقط من الحصة السوقية، ذلك راجع إلى عدم شمولية القوانين المنظمة لنشاط المصاريف الإسلامية، وهذا ما جعل الصيرفة الإسلامية في الجزائر متأخرة، و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى* **الصيرفة الإسلامية في الجزائر محدودة ومتأخرة مقارنة بدول العالم الرائدة في هذا المجال***.

– تعتبر كل من تجربتي الأردن و ماليزيا من التجارب الرائدة التي حققت الأهداف المنشودة منها وجب الاحتذاء بها للنهوض بالتجربة الجزائرية، فإصدار النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، سيعمل على تشجيع خلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتشجيع فتح الشبابيك الإسلامية على غرار التجربة الماليزية، و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية* **أثبتت دراسة تجارب رائدة لبعض الدول في مجال الصيرفة الإسلامية أنها خطوة مشجعة لتوجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية***.

– تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر جملة من التحديات التي تعيق انتشارها، لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي و تنظيمي يرسم معالمها، و هو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة* **تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر العديد من التحديات التي تقف عائقا أمامها تستدعي تحقيق مجموعة من المتطلبات** *.

– الإشكال في تأخر تطبيق شبابيك الصيرفة الإسلامية يرجع لعدم وجود الإرادة السياسية الكافية، لأن الحكومة لجأت إلى الصيرفة الإسلامية لجلب الأموال المتداولة خارج القطاع الرسمي و ليس عن قناعة تامة بهذا النوع من الصيرفة، و الدليل القاطع على هذا هو عدم تعديل قانون النقد و القرض بما يتماشى و طبيعة عمل الصيرفة الإسلامية؛

– البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تقدم قروض و خدمات مالية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن في الجزائر تعاني البنوك الإسلامية من عدم وجود قاعدة تشريعية صلبة و استنادها إلى قانون النقد و القرض و القوانين الأخرى التي تفتقر إلى بنود خاصة بيها؛

– تبني البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية عن طريق الشبابيك ليس تبنيا للصرافة الإسلامية بقدر ما هو طريقة لجلب الأموال و منافسة البنوك الإسلامية، فالصيرفة الإسلامية تسمح للدولة الجزائرية باستقطاب الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية، و هي أكثر سلامة و ضمانا من الممارسات البنكية الكلاسيكية؛

– جهل الناس بالقانون و الشريعة جعل من دور الصيرفة الإسلامية غير فعال إلا شكلا أما من حيث المضمون فأهل الاختصاص من القانونيين أدرى بالتحايل الموجود؛

– الهيئة الشرعية في البنوك مجرد وسيلة للإفتاء و المراقبة لا للتقويم و الالتزام؛

– استعداد و إمكانية البنوك التجارية الجزائرية للتعامل بمختلف أنواع المنتجات المالية الإسلامية في انتظار تعميمها و إعطاء التراخيص للتعامل بها؛

– وجود مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية و ذلك من أجل تلبية طلبات العملاء من أجل رفع مستوى النظام البنكي الجزائري

**الاقتراحات:**

– ضرورة الإسراع في توفير أرضية تشريعية و تنظيمية مناسبة للعمل المصرفي الإسلامي، و إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية؛

– إنشاء هيئة شرعية عليا و متخصصة تعمل على وضع أسس العمل المصرفي الإسلامي و مراقبته، و الإسراع في تكوين هيئات رقابية شرعية محاسبية لكسب ثقة المواطنين و انجاح التوجه نحو المالية الإسلامية؛

– إيجاد قواعد تنظيمية وتوجيهات واضحة لمساعدة المصارف المركزية على الإشراف والرقابة على المؤسسات؛

– القيام بمخرجات علمية لدراسة تجربة المصارف الإسلامية في الدول التي قطعت شوطا في هذا المجال، و الاستفادة منها خاصة التجربة السودانية التي تحولت إلى العمل المصرفي الإسلامي بشكل كلي؛

– العمل على تقييم التجارب الدولية، و مدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر، حيث أوضحت عدة تجارب أن نجاح المصرفية الإسلامية في ظل بيئة محلية و عالمية متغيرة تمثلت أساسا في الدعم الحكومي، ورسم السياسات و الاستراتيجيات السليمة، و تأسيس الهيئات المدعمة للنظام المصرفي ( هيئات الرقابة الشرعية، انشاء سوق مالي إسلامي، إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة)؛

– ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر البشرية للبنوك الجزائرية تدريبا مناسبا للعمل المصرفي الإسلامي و طبيعة عمله و ضوابطه، مع ضرورة تنمية الوعي بالمصرفية الإسلامية لدى الأفراد و المؤسسات؛

– إدماج برامج المالية الإسلامية في المعاهد و الجامعات لضامن التكوين المتكامل و انشاء مركز أبحاث متخصص في الصناعة المالية الإسلامية يرصد تطوراتها و يتابع تطبيقاتها و مستجداتها.

– ابتكار أساليب حديثة للتمويل حتى تتمكن من مواكبة التطورات المصرفية وذلك من خلال استحداث وتطوير أدوات مالية إسلامية جديدة تتصف بسرعة التداول لتوفير السيولة؛

– تحتاج المصارف الإسلامية إلى المزيد من الشفافية والالتزام بالمعايير الدولية التي تتماشى مع أحكام الشرع الإسلامي وذلك من أجل المنافسة، وفيما يخص معايير بازل المصرفية الدولية فإن بعض المصارف ترفض الاعتراف ولهذا فلابد من المصارف الإسلامية من أخد المبادرة بشكل جامع والتوجه إلى الانسجام أو مواجهة العالم بمعايير جديدة تناسب مع عمل المصارف.

– تقوية الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية وذلك انه برغم التطور والنمو السريع الذي تشهده المصارف الإسلامية إلا أنها مازالت تتصف بضعف دورها الاجتماعي،

**أفاق الدراسة:**

من خلال تعرضنا لمختلف حيثيات الدراسة نجد أن البحث مفتوح مستقبلا لدراسات أخرى أكثر عمقا و تفصيلا في بعض جوانب هذا البحث، نختار منها ما يلي:

- استراتيجيات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- إمكانية تحول البنوك التجارية إلى بنوك إسلامية دراسة حالة الجزائر.
- التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والحلول المقترحة.

# قـائمـــة المـراجـــع

## ❖ قائمة المراجع:


✓ القرآن الكريم و السنة:

1- الآية 245 من سورة البقرة .

✓ الكتب بالغة العربية:

1- ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم لعبيدي، المصرفية الإسلامية- مفاهيمها و خصائصها و تطبيقاتها ، الطبعة الأولى ، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي، الإمارات م.ع، 2015.

2- أحمد سلمان خصاونة ، المصارف الإسلامية- مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة-استراتيجية مواجهته، الطبعة 01، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

3-أحمد شعبان محمد علي، الصكوك و البنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013،

4- أحمد فراس العوران، الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

5- براني عبد الناصر أبو شهب، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة 01، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

6- حربي محمد العريفات، سعيد جمعة عفل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

7- حسين محمد سمحان، أسس العمليات الصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2013.

8- حسن مصطفى محيو، توزيع نتائج استثمار الودائع في المصارف الإسلامية ومدى تحقيقها للعدالة، الطبعة01، مطبوعات (KIE Publications ) جامعة الاقتصاد الإسلامي كاي،2022.

9- حسين الأمين، المضاربة الشرعية و تطبيقاتها الحديثة، الطبعة 03، البحث 11، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الوطني للبحوث و التدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2000.

10-حسين خلف فليح، النقود و المصارف، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.

11-حكيم محمود فليح الساعدي، ثروة صادق حمادي المفرجي، محمد حسن عبد الكريم المحلي، المصارف الإسلامية- مفاهيم أساسية و حالات تطبيقيه، الطبعة01 ، دار البغدادي للنشر و التوزيع ، بغداد، العراق، 2019.

12-حمزة شوادر، علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، رسالة ماستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2007/2006.

13-حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية-أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية، الطبعة 01، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011 .

14-خالد بن سعد بن محمد المقرن، الأسس النظرية للاقتصاد لإسلامي، الطبعة 03، مكتبة المتنبي، الدمام، السعودية، 2013.

15-خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب ، نماذج و عمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2016.04، ص23.

16-رفعت السيد العوضي و آخرون، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف و النقود و الأسواق المالية، الطبعة 01، المجلد 12، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، مصر ، 2010.

17- رفيق يون المصري، النظام المصرفي الإسلامي، الطبعة 02، دار المكتبي، دمشق، 2009.

18- رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، 2012.

19- سعد بن تركي الخثلان، فقه المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة 01، دار الصميعي للنشر و التوزيع، الرياض، 2012.

20- شهاب أحمد سعيد العزيزي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة 01، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن، 2012.

21- شوقي اسماعيل شحاتة، البنوك الإسلامية، دار الشروق، جدة، السعودية، 1977.

22- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية- دراسة مقارنة من حيث المفاهيم و الإجراءات و التكلفة، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2013

23- شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية- دراسة تحليلية، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2015.

24- صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الطبعة01، اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2011.

25- صالح صالحي، السياسة النقدية و المالية في إطار المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة01، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2000 .

26- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي- دراسة المفاهيم و الأهداف و الأولويات و تحليل للأركان و الدراسات الانسانية، الطبعة 01، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.

27- عايد فضا الشعراوي، المصارف الإسلامية- دراسة علمية فقهية للممارسات العلمية، الطبعة 02، الدار الجامعية بيروت، لبنان، 2007.

28- عائشة الرقاوي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه و القانون و التطبيق، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، 2000.

29- عبد الحق العيفة، المصارف الإسلامية المعاصرة، الطبعة الأولى، الطبعة 01، البدر الساطع للطباعة و النشر، سطيف، الجزائر، 2021.

30- عبد الحليم عمار غربي، الصناعة المصرفية الإسلامية ماضيها و حاضرها و مستقبلها، مطبوعات KIE ) (Publications جامعة الاقتصاد الإسلامي كاي، 2017.

31- عبد الحميد الغزالي، الأرباح و الفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي و الحكم الشرعي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1994.

32- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة 01، بحث 66، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الوطني للبحوث و التدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2004.

33- عبد الرحمان يسري، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المادية، ندوة البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، البنك الإسلامي للتنمية، 1982.

34- عبد الستار أبو غدة، البيع المؤجل، سلسلة محاضرات العلماء البارزين، الطبعة 02، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2003.

35- عبد الكريم قندوز، سفيان حدة قعلول، الصناعة المالية الإسلامية لدول المغرب العربي الواقع و التحديات، صندوق النقد الدولي، الطبعة 01، الجزائر، 2020.

36- عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، بن علي بلعزوز، إدارة المخاطر- المشتقات المالية- الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013.

37- عبد الله بن حمد بن أحمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية و التطبيق، نادي القاحلة، بريدة، 1408هـ.

38- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية و العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2000.

39- عبد الوهاب ابراهيم أبو سلمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية دراسة فقهية مقارنة، الطبعة 02، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، 2000.

40- عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية و الشرعية-النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية، دار الكتب المصرية، مصر، 2013.

41- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2004.

42- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة01، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

43- فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية و الشرعية الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.

44- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل في البنوك الإسلامية و التجارية دراسة مقارنة، الطبعة 01، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2013.

45- قيصر عبد الكريم الهيثي، أساليب الاستثمار الإسلامي و أثرها على الأسواق المالية، الطبعة 01، دار رسلان، دمشق، 2006.

46- لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، الطبعة 02، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2001.

47- محمد أحمد الشافعي، المصارف الإسلامية، دار النشر أمجد النشر و التوزيع، عمان، 2014.

48- محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي و الاقتصادي و المحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر- دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 03، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2004.

49- محمد قويدري، فاطمة الزهراء، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 32(02)، الجزائر.

50- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية- أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، الطبعة 01، دار الميسرة، عمان، 2008.

51- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العلمية، الطبعة 02، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2008.

52- مرضي بن مشوح العنزي، فقه الهندسة المالية الإسلامية- دراسة تأصيلية تطبيقية، الطبعة 01، دار كنوز اشبيليا للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية، 2015.

53- مصطفى أحمد الزرقا، عقد الاستصناع و مدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، البحث رقم 12، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 1420هـ.

54- مصطفى كامل السيد طايل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، دون دار نشر، مصر، 1999.

55- نور الدين عبد الكريم الكواملة، المشاركة المتناقصة و تطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة01، دار النفائس، عمان، الأردن، 2008.

✓ المقالات و منشورات:

1- أبو بكر سالم و آخرون، الأبعاد العملية للمصارف الإسلامية في مجال المسؤولية الاجتماعية- عرض تجربة البنك الإسلامي الأردني(2016-2016)، مجلة دراسات متقدمة في المالية و المحاسبة، جامعة العربي التبسي تبسة ، المجلد 02، العدد 2(2019)،الجزائر، 2019.

2- أحمد النجار، البنوك الإسلامية و أثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، العدد24، مصر، 1980.

3- أحمد عزوز، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الالمجلد 05، العدد:02،الجزائر، 2022، ص255.

4- إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، مكانة الصيرفة الإسلامية و دورها في تفعيل النشاط المصرفي-تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد03، العدد:01(2018) ، الجزائر، 2018.

5- حبيبة عبدلي و آخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقع و تحديات، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، المجلد 7، العدد 02، جوان 2020، الجزائر، 2020، ص 74.

6- حياة بن زارع، تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، مجلة GIEM، حجم114، الجزائر، نوفمبر 2021 .

7- رفيق يوسفي، سارة عزايزية، تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية- تجربة البنك الإسلامي الأردني، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، العدد05، الجزائر، جوان 2018.

8- رقية بوحيضر، دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر و عوامل تطورها على ضوء التجربة الماليزية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 10، 2021، الجزائر.

9- سعيد بعزير، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع المصغرة بصفة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة الوادي، العدد 05جانفي،، الجزائر 2018.

10- سليم بلقاسم، عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام الجزائر 20-02، مجلة النور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير البيض، مجلد 06، العدد10، جوان 2020، الجزائر، 2020، ص 93.

11-سليم سلواني، المسؤولية الاجتماعية مقال مسؤول خلية المسؤولية الاجتماعية، مجلة السلام الشهرية، خلية التسويق و الاتصال لمصرف السلام الجزائر، عدد شهر ديسمبر 2021، ص 16.

12-سليم موساوي، المصرفية الإسلامية في الجزائر و مبررات التحول و متطلبات النجاح، مجلة الشريعة و الاقتصاد، جامعة العلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 13، جوان 2018، الجزائر، 2018.

13-شارفي ناصر، رجراج سليمة، دور الحكومة في تفصيل مساهمة البنوك الإسلامية في التمويل الإسلامي، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة لونيسي علي البليدة 2، العدد 16، الجزائر، جوان 2017.

14-صالح مفتاح، فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية. دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميترا التجاري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد34-35 ، الجزائر، مارس 2014 .

15-عبد الرحمان بوحسون، واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك. الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجا، حوليات جامعه الجزائر1، المجلد 35، العدد 04، 2021، الجزائر، ص 64.

16-عبد الرحمان بوحسون، واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي لبنوك الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجا، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد35، العدد 04، 2021 ، ص ص 64 ، 65 .

17- عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ الصيرفة الإسلامية-مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف اسلامي جزائري في أواخر عشرينات القرن الماضي، دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب جدة، المجلد 19، العدد2، السعودية، 2013.

18- عبد القادر بسبع، عبد القادر تشيكو، ممارسة البنوك الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات- تجربة البنك الأردني الإسلامي، مجلة العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية ، الجزائر ، الحجم1 8، العدد2 ديسمبر ، 2019.

19- عبد الله محمد البدارين و عماد رفيق بركات، استقلال الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية الأردنية- الواقع و المأمول، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البت عمادة البحث العلمي، مج(15)، ع(1)، الأردن، 2019.

20- عبدو ديهم، مقال الصيرفة الإسلامية: CPA ثالث بنك عمومي يطلق معاملات و قروض حلال، المجلة الالكترونية ديزارتيك24، نشر 23 أكتوبر 2020، متاح على الموقع www.dzertic24.dz ، تاريخ الاطلاع 25افريل2022 على الساعة 22:30.

21- عدنان محيريق، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 10، ج2 ، الجزائر، 2017، ص 58.

22- عمر مزغيش ، محمد عدنان بن ضيف، النظام القانوني للشبابيك الصيرف الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، العدد 29، مارس 2022، الجزائر، 2022، ص 56.

23- العمري أصيلة، مهاوات لعبيدي، تبني المسؤولية الاجتماعية كأحد متطلبات الصيرفة الإسلامية- تجربة مجموعة البركة المصرفية، مجلة الدراسات الاقتصادية و العالمية، جامعة الشهيد حمي لخضر الوادي، العدد 10، ج3، الجزائر، 2017.

24- عواطف مطرف، محمد بوعتلي، قراءة تقييمية لخطوات التحول نحو المالية الإسلامية من خلال الصيرفة التشاركية في الجزائر بالرجوع إلى تجربة ماليزيا، كتاب ملتقى العلمي الأول حول الصيرفة الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص ص 435، 436.

25- العونية بن زكورة، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر- أفاق وتطلعات، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، جامعة مصطفى سطنبولي معسكر، المجلد07، العدد: 02 سبتمبر، الجزائر، 2020، ص248.

26- العياشي زرزار، كريمة غياد، من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية متطلبات و آليات التحول، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة ،العدد 8، الجزائر، 2017، ص 344.

27- الغالي بن ابراهيم، متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر ، باتنة1، العدد12 (2)، جوان 2017، الجزائر، 2017.

28- فريدة معارفي، صالح مفتاح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوة التقليدية: الدوافع و المتطلبات تجربة بنك بوميترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية و الإنسانية المتقدمة ( جهاز)، المجلد4، العدد3، مارس 2014.

29- محمد الأمين عيراش، عبد العزيز طيبة، عمار طهرات، معيقات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وآليات مواجهتها، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، المجلد 5 ، العدد03، جانفي 2020، الجزائر، 2020، ص ص 456، 457.

30- محمد فرحي، انفتاح البنك التقليدية على الشبابيك الصيرفة الإسلامية- قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات و القانونية و السياسية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجاد6، العدد02، ديسمبر 2021، الجزائر، 2021، ص1200.

31- محمد لخضر بوساحة، دراسة نجاح دولة ماليزيا في الصناعة المالية الإسلامية من خلال التمويل بالصكوك، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حاسبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019.

32- محمد لطرش، جعيل جمال، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة أم البواقي ، العدد09 ، الجزائر، جوان 2018.

33- مصطفى العرابي، نذير طروبنا، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق و متطلبات النجاح على ضوء النظام (20-02)، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد6، العدد02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 253.

34- مصطفي العرابي، نذير طروبيا، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق و متطلبات النجاح على ضوء النظام 20-02، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، المجلد 06، العدد، 02 ديسمبر 2020، الجزائر، 2020، ص 257.

35- مقال بنك "BDL" يطلق خدمات الصيرفة الإسلامية، مجلة نيوز الجزائر الالكترونية، نشر8 يناير 2022، متاح على الموقع www.nn-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع 25 افريل2022 على الساعة 22:40 .

36- ميلود بن حوحو، قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من البنوك و المؤسسات المالية، تعليمة 30-02، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد الأول ، العدد الأول، جوان 2000، الجزائر، 2020، ص 68 .

37- ميلود بن حوحو، قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من البنوك و المؤسسات المالية، تعليمة 30-02، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد الأول ، العدد الأول، جوان 2000، الجزائر، 2020، ص 68 .

38- نريمان هاجر بن طبشة، هاجر يحياوي سليمان، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تنمية البنوك الإسلامية مجموعة البركة المصرفية، مجلة الابتكار و التسويق، جامعة سيدي بلعباس، المجلد08، العدد 01، الجزائر، 2021.

39- نهاد عبد الكريم أحمد، الصناعة المصرفية الإسلامية المفهوم و الفلسفة تحديات التي تواجهها و الآفاق المستقبلية لها، مجلة العلوم الاقتصادية-الادارية، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 15/14، العراق، لسنة 2008.

40- هدي بدروني، نصيرة قريش، أهمية الصكوك الإسلامية في سوق الأسواق المالية الإسلامية الماليزية- دراسة قياسية، مجلة أبعاد الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2015.

41- هوارية بن حليمة، علي الطاهر، البنوك الإسلامية و علاقتها بالسوق المالية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد26(1)، الجزائر.

42- يعقوب سيفراي، الصيرفة الإسلامية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد(310)، حزيران، بيروت، لبنان، 2007.

✓ الرسائل الجامعية:

1- أحمد نيال، صادق بن درميع، شبابيك الصيرفة الإسلامية بين الواقع و المأمول، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021/2020 .

2- أحمد نيال، صادق بن درميع، شبابيك الصيرفة الإسلامية بين الواقع و المأمول، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2021/2020، الجزائر.

3- أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

4- الشيخ بن قايد، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي و تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة التجربة الماليزية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020/2019.

5- عبدو عيشوش، تسويق الخدمات المصرفية في البنوط الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص تسويق، جامعة باتنة، 2009/2008 .

6- عفاف حروزي، مخلوفي تيزيري، الخدمات المالية الإسلامية كآلية لتحول البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية- دراسة تجارب دولية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي، شعبة علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد بنكي نقدي، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2019/2018.

7- ليلى حمادو، سهيلة كريو، الصيرفة الإسلامية كبديل مناسب لتمويل المشاريع الاستثمارية- دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة خميس مليانة، 2020/2019.

8- مصطفى ابراهيم محمد مصطفي، تقديم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية- دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر، 2006

✓ الندوات و المؤتمرات و الملتقيات

1- أنفال بوجلال، تحديات الرقابة الشرعية على البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، يومي 17 و 18 ديسمبر 2019.

2- حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية و التنمية، نادي رجال الأعمال اليمنيين، المؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع و تحديات المستقبل، صنعاء، جهورية العربية اليمنية، 21- 20 مارس 2010.

3- سويسي الربيع، يحياوي عبد الحفيظ، التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، يومي 17-18 ديسمبر 2019.

4- صالح صالحي، أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، بحث مقدم خلال الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18-20 أفريل 2010.

5- صديقي النعاس، مصطفى يونسي، آليات تعامل البنك المركزي مع البنوك الإسلامية في ظل البيئة التقليدية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019.

6- صليحة أحمد سايح ، محمد زيدان، تحديات النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حاسبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2019، ص ص 2199، 2200.

7- صليحة بن طلحة، صفية العمري، انشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين الدوافع و التحديات( تجارب بعض الدول العربية و الغربية)، كتاب أعمال الملتقى العالمي الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين التنظير و التطبيق، منشورات مخبر الاصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية و الاندماج الاقتصادي العالمي، يوم 22 جانفي 2020.

8- محي الدين يعقوب منيزلي ابو الهول، الإجارة كصيغة استثمارية متجددة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية ، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا، 15-16 جوان 2010.

9- مصطفى عوادي، الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 07/06 ديسمبر 2017، 2018/2017.

10- هدى عبو، بلعزور بن علي، الأخطار المالية في البنوك التقليدية و الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقي الدولي الثاني" الأزمة الراهنة و البدائل المالية و المصرفية-النظام المصرفي الإسلامي نموذجا"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2009.

✓ النصوص القانونية و الوثائق الرسمية

1- الجريدة الرسمية العدد 73، القانون رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 هـ الموافق 04 نوفمبر 2018 م المتضمن العمليات التشاركية، بتاريخ 09 ديسمبر 2018.

2- الجريدة الرسمية العدد 16، القانون رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق 15 مارس 2020 م المتضمن العمليات التشاركية، بتاريخ 24 مارس 2020.

3- الجريدة الرسمية، العدد 73 ، القانون رقم 18-03 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 هـ الموافق 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، بتاريخ 09 ديسمبر 2018.

4- Central Bank of Malaysia Act 2009.

5- Guide de la bonne gouvernance de comité charia pour les institution financières Islamique .

6- Banking and Finacial Institution act 1989 (BAFIA), CF, Guide.

7- هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية، تم اعتمادها نوفمبر 2017، المنامة، البحرين.

✓ اصدارات هيئات و مؤسسات رسمية:

1- ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2020.

2- Sukuk Report, IIFM,9TH,2020 https://www.iifm.net

3- Monthly Statistical Bulletin,Bank Negara Malaysia, Malaysia, Dec2015.

4- securities commission Malaysia reports ( 2018-2009), Value of New Issuance Bands and Sukuk in Malaysia from 2016 to 2019).

5- Looking for the perfect Islamic Window, Global Islamic Finance Report (GIFR2014).

6- البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي الثالث و الأربعون 2021، متاح على الموقع الالكتروني www.jordanislaicbank.com

7- للبنك الإسلامي الأردني، مجموعة التقارير السنوية من سنة 2013-2021 www.islamicbank.com.jo

8- بنك البركة الجزائر، تقارير النشاط السنوي للبنك للفترة 2016-2019، www.albaraka-bank.dz.

9- بنك السلام الجزائر، تقارير النشاط السنوي للبنك للفترة 2016-2020، www.alsalamalgeria.com

✓ المواقع الالكترونية:

1- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

2- الموقع الرسمي لبنك الصفوة الأردني www.safwabank.com

3- الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي www.amf.org

4- الموقع الرسمي لبنك الصفوة الإسلامي، www.safwabank.com

5- الموقع الرسمي لاتحاد المصارف العربية، www.uabonline.org

# الملخـــــص

## ❖ الملخص

لقد خطت البنوك التجارية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي لتعاملها بالصيرفة الإسلامية سواء عن طريق تحولها إلى بنوك إسلامية، أو فتح نوافذ للمنتجات المالية الإسلامية، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول حيث أصبحت منافسا للصيرفة التقليدية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وذلك من خلال اسقاط دراستنا على بعض الدوا العربية و الإسلامية ( الأردن و ماليزيا)، وبهذا يمكننا تحديد أهم التحديات والعراقيل التي تواجهها الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ومحاولة إيجاد مختلف أساليب التغلب عليها، وذلك من أجل ضمان تحقيق التقدم في مختلف المعاملات المصرفية، كما ركزت دراستنا على تحديد طبيعة الأدوات والآليات التي ترتكز عليها في تحديد وضعية التمويل الإسلامي ودفعها لتكون أكثر كفاءة ومرونة مع تغير احتياجات المؤسسات والمنظمات التي تتعامل معا في ظل الأوضاع والظروف المتغيرة باستمرار.

**الكلمات المفتاحية:** الصيرفة الإسلامية، المصارف الإسلامية في الجزائر، الصناعة المصرفية الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، المنتجات المالية الإسلامية.

## ABSTRACT

Commercial banks have taken a big step in the field of Islamic banking to treat them with Islamic banking whether by transforming them into Islamic banks or by opening windows for Islamic financial products, This shows a great through its widespread spread in various countries that have become competitors for traditional banking.

This study aims to know( diagnose) the reality of Islamic banking in Algeria , by dropping our study on some Arab countries (Jordan & Malaysia) and identify the most important challenges and obstacles faced and the most important methods used in overcoming them in order to ensure progress in various banking transactions, The tools and mechanisms that underpin it in determining the status of Islamic finance in order to enhance the role of Islamic finance formulas and make them to be more efficient and flexible with the changing needs of institutions and organizations that deal with them under the circumstances and circumstances are constantly changing.

Key words: Islamic banking , Islamic banks in Algeria, Islamic financial industry, Islamic finance formulas, Islamic financial products.